إقــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

دور مؤسسات الإقراض النسائية في تنمية المشاريع الصغيرة الأسرية في فلسطين

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification

Student's name: **اسم الطالبة: مي خالد إدريس دحلان**

Signature: **التوقيع:**

Date: **التاريخ: 2014/9/13م**

الجامعة الإسلامية – غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية التجارة
قسم اقتصاديات التنمية

دور مؤسسات الإقراض النسائية في تنمية المشاريع الصغيرة الأسرية في فلسطين

The Role of Women Lending Institutions in Small Family Business Development in Palestine

إعداد الطالبة
مي خالد إدريس دحلان

إشراف:

أ.د محمد مقداد
أستاذ الاقتصاد في الجامعة الإسلامية

د. سمير صافي
أستاذ الإحصاء المشارك في الجامعة الإسلامية

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات التنمية من كلية التجارة في الجامعة الإسلامية بغزة

1435هـ – 2014م

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية – غزة
The Islamic University - Gaza

مكتب نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا هاتف داخلي 1150

الرقم... ج.س.غ/35/..... Ref
التاريخ 2014/02/17م Date

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحثة/ **مي خالد إدريس دحلان** لنيل درجة الماجستير في **كلية *التجارة*/ قسم اقتصاديات التنمية** وموضوعها:

دور مؤسسات الإقراض النسائية في تنمية المشاريع الصغيرة الأسرية في فلسطين

The Role of Women Lending Institution in Small Family Business Development in Palestine

وبعد المناقشة التي تمت اليوم الثلاثاء 17 ربيع الآخر 1435هـ، الموافق 2014/02/17م الساعة الواحدة ظهراً، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

أ.د. محمد إبراهيم مقداد	مشرفًا ورئيسًا	.....
د. سمير خالد صافي	مشرفاً	.....
د. خليل أحمد النمروطي	مناقشًا داخليًا	.....
أ.د. معين محمد رجب	مناقشًا خارجيًا	.....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحثة درجة الماجستير في كلية *التجارة*/قسم اقتصاديات التنمية.

واللجنة إذ تمنحها هذه الدرجة فإنها توصيها بتقوى الله ولزوم طاعته وأن تسخر علمها في خدمة دينها ووطنها.

والله ولي التوفيق ،،،

مساعد نائب الرئيس للبحث العلمي وللدراسات العليا

أ.د. فؤاد علي العاجز

P.O. Box 108, Rimal, Gaza, Palestine Fax: +970 (8) 286 0800 فاكس Tel: +970 (8) 286 0700 ص.ب. 108 الرمال، غزة، فلسطين هاتف
public@iugaza.edu.ps www.iugaza.edu.ps

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿١١﴾ ﴾ (المجادلة :11)

صدق الله العظيم

الإهـــداء

إلى مـن كـان لـــي سنـــداً بعـد اللـه

زوجي الحبيب

إلى الذين تعجز الكلمات عن وصفهما

والديَّ الكريمين

إلى من صبروا وتحملوا انشغالي عنهم

أبنائي الأحباء

إليهم جميعاً أهدي هذا الجهد المتواضع

شكر وتقدير

الحمد لله الذي وفقني إلى ما يحبه ويرضاه، وأعانني على تحمل مشقة هذا المشوار الذي تكلل بانجازي لهذه الرسالة، والتي أتمنى منه عز وجل أن ينفع بها كل من أراد أن ينتفع بها، ويجعلها من خير الأعمال الصالحة.

كما أتقدم بجزيل الشكر لكل من الأستاذ الدكتور محمد مقداد والدكتور سمير صافي اللذان كانا خير مشرفَين وموجهَين لي لأصل برسالتي لهذه النتيجة.

وأشكر كل من أسدى لي نصحاً أو أفادني بمعلومة تصحح مسار بحثي، خاصةً أساتذتي الأفاضل الذين تكرموا علي بتحكيم الاستبانة ومناقشة رسالتي وأخص بالذكر الدكتور معين رجب والدكتور خليل النمروطي والذين استفدت كثيراً من نصائحهم وتوجيهاتهم وآرائهم.

كما وأشكر كل من ساعدني في الحصول على المعلومات الخاصة بمؤسسات الإقراض في المؤسسات الثلاثة (الوكالة، فاتن، الإغاثة الإسلامية)، وأخص بالذكر أ. بهجت عيد، أ. كريم عكاشة، أ. هاجر البلتاجي.

وأخيراً أشكر أسرتي التي تحملت معي مشقة مشواري في الحصول على الماجستير... فلكل هؤلاء تقديري واحترامي وعرفاني بالجميل.

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على دور مؤسسات الإقراض النسائية في تنمية المشاريع الصغيرة الأسرية في فلسطين. فعلى الرغم من وجود مؤسسات إقراض قد تكفي الراغبين في الحصول على قروض لتسيير أمورهم، إلا أن دور هذه المؤسسات وأثره على فئة المقترضات غير واضح تماماً حتى الآن.

وتحقيقاً لأهداف الدراسة قامت الباحثة باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم تطبيق الدراسة على عينة عشوائية من مجتمع الدراسة البالغ عدده 898 مقترضة من ثلاث مؤسسات إقراض (دائرة التمويل الصغير– وكالة الغوث، مؤسسة فاتن، الإغاثة الإسلامية) وبالتالي بلغت العينة 269 مقترضة، تم استرداد 240 استبانة منهم.

وتم تحديد متغيرات الدراسة حيث شملت متغير تابع واحد وهو تنمية المشاريع الصغيرة متمثل في (حجم القرض)، وسبعة متغيرات مستقلة وهي (فترة السداد، فترة السماح، حجم الفوائد، حجم القسط الشهري، وجود نظام رقابة ومتابعة على القروض، وجود خدمات غير مالية، الوضع السياسي والاستقرار الاقتصادي.

وتمثلت أهم نتائج الدراسة بالتالي:

1. وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الفائدة على القرض وحجم القرض الممنوح من قبل مؤسسات الإقراض النسائية.
2. وجود علاقة طردية بين فترة السداد وحجم القرض الممنوح من قبل مؤسسات الإقراض النسائية.
3. هناك أثر ايجابي وواضح لعمليات الرقابة والمتابعة على القروض على حجم القرض الممنوح من مؤسسات الإقراض النسائية.
4. وجود علاقة طردية بين الوضع السياسي والاقتصادي وحجم القرض الممنوح من مؤسسات الإقراض النسائية.

ووجهت توصيات الدراسة إلى ثلاث جهات: مؤسسات الاقراض النسائية، والجهات الرسمية، والمقترضات وصاحبات المشاريع الصغيرة، وكان من أهمها:

1. أن تقوم مؤسسات الإقراض بتقديم التسهيلات للمقترضات اللواتي يرغبن في إقامة مشاريع صغيرة لرفع مستواهن الاقتصادي والمعيشي.

2. أن تعمل الجهات الرسمية على توفير البيئة الاستثمارية المناسبة وتخفيض الضرائب للمقترضات من أجل تشجيعهم على المشاركة الفاعلة في عملية التنمية الاقتصادية.
3. توفر الالتزام والمصداقية بين المقترضة والمؤسسة المقرضة وبناء جسر من الثقة بينهما للحصول على أعلى استفادة من قبل الطرفين.

Abstract

This study aimed to shed light on an important issue in the field of economic development, namely, the role of women's lending institutions in the development of the small family enterprises in Palestine. Although there may be sufficient number of lending institutions to fulfil the needs of the borrowers, the role of these institutions and its impact on borrowers remains unclear so far.

In fulfilment of the objectives of this study, the researcher used the descriptive analytical method, in which the study has been applied on a random sample of the population of the study counting 898 borrowers from three lending institutions: (Department of microfinance - UNRWA, FATEN Institution, Islamic Relief) and therefore sample amounted to 269 borrower. 240 questionnaires were recovered.

The variables of the study were identified which included one dependent variable, which is the development of small enterprises represented in the (size of the loan), and another seven independent variables, namely, (the repayment period, the grace period, the volume of interest, the size of the monthly premium, and the existence of a system of control and follow-up on loans, and the presence of non-financial services, the political situation and economic stability.

The main results of the study are:

1. There is a statistically significant relationship between the size of the interest on the loan and the size of the loan granted by the lending institutions for women.
2. There is a direct correlation between the repayment period and the size of the loan granted by the lending institutions for women.
3. There are clear and positive impact of audits and follow-up on loans on the size of the loan granted by the lending institutions for women.
4. And there is a positive relationship between the political and economic situation and the size of the loan granted by the lending institutions for women.

The recommendations of the study were to three destinations(lending institutions for women, the official bodies, and the female

borrowers and micro-entrepreneurs), and the most important of them were:

1. The lending institutions must provide both the facilities and the guidance for borrowers who want to establish small projects to raise their economic and living level.
2. That the official bodies to work toward providing the appropriate investment environment and to cut taxes for borrowers in order to encourage them to actively participate in the economic development process.
3. Provide commitment and credibility between the borrowers and the lending institution and to build a bridge of trust between them to get the highest benefit of both sides.

قائمة المحتويات

List of contents

البيان	الصفحة
آية قرآنية	أ
الإهداء	ب
شكر وتقدير	ت
ملخص الدراسة باللغة العربية	ث
ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية	ح
قائمة المحتويات	د
قائمة الجداول	س
قائمة الملاحق	ص
الفصل الأول **الإطار العام للدراسة**	
مقدمة	2
مشكلة الدراسة.	2
أهداف الدراسة.	3
أهمية الدراسة.	4
متغيرات الدراسة	4
الخارطة الذهنية.	5
فرضيات الدراسة.	5
مصطلحات الدراسة	5
الدراسات السابقة	6
التعليق على الدراسات السابقة.	24
الإضافة التي تحققها الدراسة.	26
الخلاصة	27

البيان	الصفحة
الفصل الثاني **الإطار النظري للدراسة**	
المبحث الأول: مؤسسات الإقراض النسائية في فلسطين	29
مقدمة	30
مفهوم مؤسسات الإقراض	30
التمويل متناهي الصغر.	31
القرض متناهي الصغر.	32
الفرق بين التمويل متناهي الصغر والإقراض متناهي الصغر.	32
عملاء القرض متناهي الصغر.	33
دور القروض الصغيرة في مساعدة الفقراء.	34
أسس واستراتيجيات الإقراض متناهي الصغر.	35
أهداف مؤسسات الإقراض.	35
خصائص مؤسسات الإقراض.	36
المشاكل التي تواجه مؤسسات الإقراض في فلسطين.	37
المبحث الثاني: نظرة عامة عن مؤسسات الاقراض	39
مقدمة	40
نظرة سريعة على أهم مؤسسات الإقراض الصغير في العالم	40
إدارة مشاكل القروض	42
دور مسئول الإقراض	43
الآثار المترتبة على تعثر القروض	43
نظرة سريعة على أهم مؤسسات الإقراض الصغير في غزة	45
خلاصة	52

البيان	الصفحة
الفصل الثالث **تنمية المشاريع الصغيرة الأسرية**	
المبحث الأول: نظرة عامة عن المشاريع الصغيرة في فلسطين	54
مقدمة	55
تعريف المشاريع الصغيرة.	57
أهمية المشاريع الصغيرة بالنسبة لفلسطين.	57
المعوقات التي تواجه المشاريع الصغيرة.	59
خصائص وسمات المشاريع الصغيرة.	61
الدور الاقتصادي للمشاريع الصغيرة في فلسطين.	62
واقع الاقتصاد الفلسطيني.	63
واقع المنشآت الصغيرة في فلسطين.	64
المؤسسات المساندة للمشاريع الصغيرة.	65
المبحث الثاني: مشاركة المرأة في سوق العمل	71
مقدمة.	72
قراءة عامة في واقع المبادرات الفلسطينيات.	72
أسباب تدني مشاركة المرأة الفلسطينية في سوق العمل.	74
السياسات المنظمة لقطاع المبادرات الفلسطينيات:	75
خلاصة	80
الفصل الرابع **منهجية الدراسة**	
مقدمة	82
أسلوب الدراسة.	82

البيان	الصفحة
مجتمع الدراسة.	83
عينة الدراسة.	83
خطوات بناء الاستبانة	83
أداة الدراسة.	84
الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة.	86
الخلاصة	88
الفصل الخامس **تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة**	
مقدمة	90
الوصف الإحصائي لعينة الدراسة	90
تحليل فقرات الاستبانة	99
العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة	116
تحليل الانحدار المتعدد	120
علاقة النتائج باختبار الفرضيات	122
خلاصة	123
الفصل السادس **النتائج والتوصيات**	
النتائج	125
التوصيات	127
الدراسات المقترحة	129
مراجع الدراسة	130
ملاحق الدراسة	137

قائمة الجداول

List of Tables

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(2-1)	حقائق عن برنامج التمويل في وكالة الغوث.	46
(2-2)	حقائق عن برنامج التمويل في الإغاثة الإسلامية.	50
(2-3)	نسبة الربح حسب فترات السداد المختلفة	51
(3-1)	تصنيف المشاريع الصغيرة حسب منظمة التنمية الصناعية العالمية UNIDO	56
(4-1)	معامل الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة	86
(5-1)	توزيع عينة الدراسة حسب العمر	90
(5-2)	توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	91
(5-3)	توزيع عينة الدراسة حب مستوى الدخل	91
(5-4)	توزيع عينة الدراسة حسب منطقة السكن	92
(5-5)	توزيع عينة الدراسة حسب مكان السكن	92
(5-6)	توزيع عينة الدراسة حسب الحالة الاجتماعية	93
(5-7)	توزيع عينة الدراسة حسب عمل الزوج	93
(5-8)	توزيع عينة الدراسة حسب طبيعة عمل الزوج	93
(5-9)	توزيع عينة الدراسة حسب معيل الأسرة	94
(5-10)	توزيع عينة الدراسة حسب عدد أفراد الأسرة الذكور	94
(5-11)	توزيع عينة الدراسة حسب عدد أفراد الأسرة الإناث	95

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(5-12)	توزيع عينة الدراسة حسب عدد أفراد الأسرة خريجي الجامعات	96
(5-13)	توزيع عينة الدراسة حسب عدد أفراد الأسرة البالغين ولا يعملون	96
(5-14)	توزيع عينة الدراسة حسب نوع السكن	97
(5-15)	توزيع عينة الدراسة حسب القرض الحالي	97
(5-16)	توزيع عينة الدراسة حسب جهة الإقراض	98
(5-17)	توزيع عينة الدراسة حسب حجم القرض	98
(5-18)	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.sig) لكل فقرة من فقرات مجال "مبلغ القرض"	101
(5-19)	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.sig) لكل فقرة من فقرات مجال "حجم الفائدة"	103
(5-20)	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.sig) لكل فقرة من فقرات مجال "فترة السماح"	105
(5-21)	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.sig) لكل فقرة من فقرات مجال "مبلغ القسط الشهري"	107
(5-22)	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.sig) لكل فقرة من فقرات مجال " فترة السداد"	109
(5-23)	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.sig) لكل فقرة من فقرات مجال " الرقابة والمتابعة على القروض"	111
(5-24)	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.sig) لكل فقرة من فقرات مجال " الخدمات غير المالية: ندوات، ورشات عمل، دورات)"	113
(5-25)	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.sig) لكل فقرة من فقرات مجال " الوضع السياسي والاقتصادي"	115

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(5-26)	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.sig) لجميع فقرات الاستبيان	116
(5-27)	معامل الارتباط بين كل مجال من مجالات الدراسة وحجم القرض الممنوح من قبل مؤسسات الاقراض النسائية	119
(5-28)	تحليل الانحدار المتعدد لمعاملات الانحدار	120

قائمة الملاحق

Appendix

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
1	قائمة بأسماء المحكمين	137
2	الاستبانة النهائية	139
3	نتائج الاتساق الداخلي	145

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

Study General Framework

1.1 مقدمة.

1.2 مشكلة الدراسة.

1.3 أهداف الدراسة.

1.4 أهمية الدراسة.

1.5 متغيرات الدراسة.

1.6 الخارطة الذهنية.

1.7 فرضيات الدراسة.

1.8 مصطلحات الدراسة.

1.9 الأدبيات السابقة.

1.10 التعليق على الدراسات السابقة.

1.11 الإضافة التي تحققها الدراسة.

1.12 خلاصة.

1.1 مقدمة Introduction:

لقد أصبحت صناعة تمويل المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر أداة فعالة للتنمية الاقتصادية وتهدف إلى الحد من الفقر في المجتمع، حيث يعاني أصحاب الدخل المحدود من قلة الخدمات المالية بسبب الاستراتيجيات التقليدية للبنوك، فهذا القطاع يوفر خدمات مالية أساسية لشريحة واسعة من أصحاب المشاريع بالقليل من الضمانات وشروط الائتمان أو بدونها لتتلاءم ومقدرتهم الاقتصادية البسيطة، وهذه المقدرة لا تؤهلهم للحصول على خدمات مالية من البنوك، بحيث يتم إقراض هذه المشاريع والتي توظف عشرة عمال فأقل بشروط وضمانات بسيطة سعياً لتنميتهم وتطويرهم.(**الشبكة الفلسطينية للتمويل الصغير و المتناهي الصغر**، 2003)

وتعتبر المشاريع الصغيرة وبالغة الصغر الأساس المكون للاقتصاد الفلسطيني، فهناك 90% من المشاريع المقامة في فلسطين يغلب عليها تعريف المشاريع الصغيرة من حيث صغر حجم المشروع، ونسبة العمالة التي تقل عن 10 عمال في المشروع الواحد. (الصفدي، 2004)

ولقد نشأت العديد من مؤسسات وبرامج الإقراض الصغير في الضفة والقطاع أثناء فترة الاحتلال أي بعد 1967، وتتحد هذه المؤسسات تقريباً في أنَّها لا تهدف إلى تحقيق الربح وهي تهدف بصورة أو بأُخرى إلى منحِ القروض الميسرة للمشاريع الإنتاجية. (سلطة النقد الفلسطينية، 2012)

وتواجه مؤسسات وبرامج الإقراض الصغير في الضفة الغربية وقطاع غزة قيود ومشاكل وتحديات جمة. ومن هذه التحديات التي تعترض طريقها وتؤثر في سير أعمالها، الاغلاقات العسكرية المستمرة وحظر التجوال المنتظم والتي تمثل واقع الحياة الحقيقي للمجتمع الفلسطيني تحت الاحتلال.

وبالرغم من هذه القيود والعقبات إلا أن الأعمال والنشاطات في المجتمع الفلسطيني أثبتت مقدرتها على الاستمرارية والتكيف مع هذه الظروف الصعبة والصمود أمامها ضمن نسيج اجتماعي أسري مترابط ووثيق يحافظ على النظام في المجتمع الفلسطيني.(الشبكة الفلسطينية للتمويل والتمويل الصغير والمتناهي الصغر، 2003)

1.2 مشكلة الدراسة Study Problem:

تعتبر مشكلة مدى وجود مؤسسات للإقراض النسائي القادرة على منح القروض لتنمية المشاريع الصغيرة الأسرية من أهم وأكبر المشاكل التي قد تواجه أصحاب هذه المشاريع، حيث أن تلك المؤسسات تستهدف – من خلال برامج القروض والتدريب التي تقدمها– النساء الفلسطينيات في المدن والقرى والمخيمات اللواتي لديهن الرغبة في أخذ قروض محددة والانتفاع بخدمات التوفير

على أن يملكن مشاريع صغيرة إنتاجية قائمة أو يرغبن بتأسيس مشاريع صغيرة. ومن هنا بدأت الحاجة الماسة لوجود مثل هذه المؤسسات التي تضمن للنساء القدرة على الاقتراض لإقامة المشاريع الصغيرة الأسرية لمساعدة أسرهم.(المؤسسة الفلسطينية لصاحبات الأعمال أصالة، 2012)

وتتلخص مشكلة الدراسة في الإجابة على السؤال الرئيسي الآتي : **ما هو دور مؤسسات الإقراض النسائية في تنمية المشاريع الصغيرة (الأسرية)؟**

1.3 أهداف الدراسة Study Objectives :

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على النقاط التالية:

1. التعرف على نشأة مؤسسات الإقراض الفلسطينية، ودورها في تنمية المشاريع الصغيرة الأسرية.
2. دراسة أثر القروض على المشاريع الصغيرة للسيدات.
3. الكشف عن مشاكل تعثر سداد القروض وأثرها على مؤسسات الإقراض.
4. تقييم دور المتابعة والرقابة على القروض الممنوحة من قبل مؤسسات الإقراض النسائية للمشروعات الأسرية في تحقيق الهدف من وراء تلك القروض.
5. معرفة حجم القروض الممنوحة من مؤسسات الإقراض النسائية ودورها في تنمية المشاريع الصغيرة (الأسرية).
6. معرفة طول فترة سداد القروض الممنوحة من مؤسسات الإقراض النسائية ودروه في تنمية المشاريع الصغيرة (الأسرية)
7. التعرف على حجم المستفيدين من القروض المقدمة من مؤسسات الإقراض النسائية.
8. تقييم دور فترة السماح وحجم الفوائد في تنمية المشاريع الصغيرة.
9. معرفة نقاط القوة والضعف في برامج الإقراض يؤدي إلى تلافيها ودعم نقاط القوة مما ينعكس إيجاباً على المقترضين وبالتالي على المجتمع.
10. الوصول إلى عدد من النتائج، وتقديم بعض التوصيات التي تخص جهات الإقراض والمقترضين، إضافة إلى وضع بعض الحلول لبعض المشاكل التي تواجه هذين الطرفين.

1.4 أهمية الدراسة Study Importance:

تساهم الدراسة في:

1. تعريف مؤسسات الإقراض بنقاط القوة والضعف في برامجها المعتمدة لديها.
2. تعريف قطاع أوسع من المقترضين ببرامج تلك المؤسسات.
3. تعريف قطاع المقترضين بقطاع مؤسسات الإقراض وبايجابياتها وسلبياتها.
4. التعريف ببرامج الإقراض لدى تلك المؤسسات مما يسهل على المقترضين التوجه للجهات الصحيحة.
5. تساعد هذه الدراسة فئة النساء على فهم دور وأهمية مؤسسات الإقراض النسائية، في دعم مشاريعهم الأسرية التي يمكن أن تحقق لهم مصدراً جيداً للدخل، وذلك يتم من خلال الاستعانة بالدراسة في الدورات وورشات العمل الخاصة بتمكين النساء المعيلات لأسرهن اقتصادياً للتعرف أكثر على تلك المؤسسات أو من خلال نشر الدراسة لتصل إلى أكبر عدد من المستفيدات.
6. تساهم هذه الدراسة بتعريف مؤسسات الإقراض وبالأخص النسائية منها ببرامج الإقراض المناسبة لفئة النساء وبأحجام الفائدة الملائمة لفئة النساء المعيلات لأسرهن من أجل أن تأتي برامج الإقراض ملامسة لحاجة هؤلاء النساء فتلقى قبولاً جيداً منهن.

1.5 متغيرات الدراسة Study Variables:

- **المتغير التابع: وهو تنمية المشاريع الصغيرة، ويقاس بالمتغير التالي:**
  - حجم القروض الممنوحة: وهو متغير كمي يقاس بالدولار الأمريكي. *
- **المتغيرات المستقلة: وهي مجموعة من المتغيرات التي تؤثر في تنمية المشاريع الصغيرة، وهي على النحو الوارد في الفصل الرابع المتعلق بمنهجية الدراسة.**

* حجم القروض الممنوحة: هو أحد المؤشرات التي تقيس تنمية المشاريع الصغيرة ، إلى جانب وجود مؤشرات أخرى كعدد المقترضات وحجم المشروع من حيث رأس ماله أو عدد عماله أو قيمة انتاجه، ولكن حجم القروض الممنوحة كان الأقرب إلى الدراسة لقياس حجم التنمية الذي وصلت له المشاريع النسائية الصغيرة.

1.6 الخارطة الذهنية

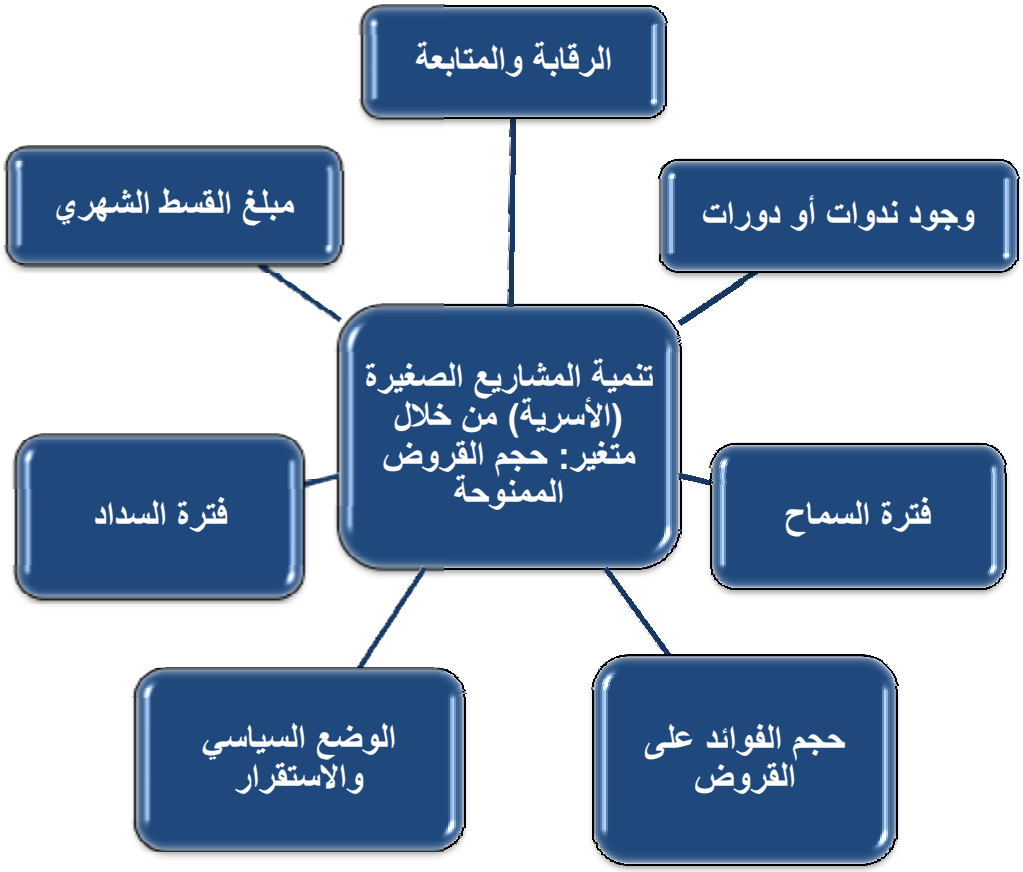

1.7 فرضيات الدراسة Hypotheses:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة متمثلة في (فترة سداد القروض، حجم القسط الشهري، فترة السماح الممنوحة، حجم الفوائد على القروض، وجود نظام مراقبة ومتابعة للقروض الممنوحة، وجود خدمات غير مالية (دورات، ندوات)، الوضع السياسي والاستقرار) والمتغير التابع ممثلاً بتنمية المشاريع الصغيرة (الأسرية).

1.8 مصطلحات الدراسة Study Terminologies:

1. القرض الصغير (التمويل متناهي الصغر):

يستخدم مصطلح التمويل الأصغر في الإشارة إلى تقديم الخدمات المالية إلى الفئات الفقيرة من السكان، حيث تشمل هذه تقديم الائتمان وخدمات الادخار والتأمين والخدمات الاستشارية، وتكمن أهمية التمويل الصغير في أنه يستهدف الفئات الفقيرة المهمشة والتي ليس لها القدرة على الوصول للخدمات المصرفية التقليدية (أبو فحم، 2009)

2. فترة السماح:

هي الفترة التي تمتد منذ بداية أخذ القرض وحتى بداية سداد أول قسط من القرض، حيث يتم في هذه الفترة دفع جزء من الفوائد دون دفع قسط من المبلغ الأصلي للقرض.(investor words. 2012)

3. فترة السداد:

هي الفترة الزمنية اللازمة لسداد القرض بالتقسيط على دفعات ثابتة في فترات زمنية منتظمة، على سبيل المثال في الشهر، أو ربع أو نصف سنوية.(the lectric law library, 2011).

4. الفائدة البسيطة:

هي الفائدة التي تُحسب على أصل المبلغ في نهاية مدة الاستثمار وبسعر فائدة محدد يتم الاتفاق عليه من قبل طرفي العملية الاستثمارية.(موقع جامعة بابل، 2013)

5. المشروع الصغير:

يقصد بالمشروع الصغير كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطاً اقتصادياً، إنتاجياً، تجارياً أو خدمياً ولا يقل رأسمالها المدفوع عن 500 ولا يجاوز 50000 دينار ولا يزيد عدد العاملين فيها على خمسين عاملاً (مومباك، 1998م).

6. المقترض:

هو الشخص ذو الدخل المتدني ، الذي لا يمكنه الحصول علي خدمات مؤسسات التمويل الرسمية. وعملاء التمويل الأصغر هم بالعادة مشتغلين ذاتياً ، و مشاريعهم غالباً ما تكون موجودة في بيوتهم . في المناطق الريفية هم عادة مزارعين صغار و الآخرين الذين ينخرطون في نشاطات صغيرة تولد الدخل، مثل تصنيع الطعام والتجارة الصغيرة . في المناطق الحضرية. ونشاطات التمويل الأصغر هي أكثر تنوعاً وتشمل أصحاب الدكاكين مقدمي الخدمات، وأصحاب الحرف اليدوية والباعة المتجولين. ومقترضي التمويل الأصغر هم إما فقراء و إما غير محصنين الذين لديهم مصدر دخل ثابت نسبياً. (شبكة التمويل الأصغر للبلدان العربية سنابل، 2012)

1.9 الأدبيات السابقة Previous Studies:

شملت الدراسة على العديد من الأدبيات السابقة منها المحلية والعربية والأجنبية، وهناك ثلاث أنواع من الأدبيات التي تخص عنوان الدراسة: الأولى تركز على مؤسسات الاقراض، والثانية تخص المشاريع الصغيرة، والثالثة تخص المرأة العاملة ودورها في التنمية الاقتصادية.

وفيما يلي طرح لهذه الأدبيات :

1.9.1 الدراسات المحلية:

1. الفيلت، عودة (2011) "المشاريع الصغيرة في قطاع غزة ودورها في التنمية الاقتصادية- دراسة جغرافية":

هدف هذا البحث إلى دراسة المشاريع الصغيرة ودورها في التنمية في قطاع غزة ،انطلاقاً من دورها الهام في توفير فرص العمل وتخفيف أزمتي البطالة والفقر لجميع فئات المجتمع وخاصة الرياديين منهم.

وخرج الباحث بعدة نتائج كان من أهمها: عدم توفر نظام موحد ينظم آليات عمل القطاع الإنتاجي الصغير وسياسات الإقراض والسياسات الضريبية والتشجيعية، كما أن التدريب يؤثر بشكل ايجابي وواضح على المشروعات الصغيرة ويؤدي إلى نجاحها.

وانتهت الدراسة إلى عدة توصيات من أهمها اعتماد سياسة الحوافز التشجيعية لتطوير المشروعات الصغيرة من خلال القروض الميسرة وأولوية الإعفاءات الجمركية والحماية، إضافة إلى تدريب أصحاب المشروعات الصغيرة على نظم الإدارة الحديثة للمشروعات، والتأكيد على وضع سياسات تنموية وطنية شمولية تأخذ بعين الاعتبار الإمكانيات المحلية والاحتياجات الفعلية للمجتمع الفلسطيني.

2. الصوص، سمير زهير (2010) "بعض التجارب الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة- نماذج يمكن الاحتذاء بها في فلسطين":

ألقت هذه الدراسة الضوء على تعريف المشاريع الصغير والمتوسطة والمعايير المستخدمة في التصنيف، وسمات المشاريع الصغيرة والمتوسطة وأهميتها ودورها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومزاياها وخصائصها خصوصاً في فلسطين، وأخيراً بعض النماذج من التجارب الدولية والتي يمكن الاحتذاء بها في فلسطين.

ولقد تلخصت النتائج فيما يلي: أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة قد حظيت برعاية كبيرة من قبل المؤسسات المحلية والحكومات من خلال إصدار تشريعات وصياغة السياسات التي حققت لها الاستقرار والحماية والنمو والتطور، وإنشاء المؤسسات التي تقوم باقراضها ومساعدتها على تسويق منتجاتها.

وأوصت الدراسة بضرورة تقديم إعفاءات ضريبية لهذه المشاريع وإلزام الجهات المانحة بالتوسع في تقديم خدماتها الاقراضية لهذه المشاريع من خلال تخفيض أسعار الفائدة وإعطاء فترات

سماح أطول نظراً لمساهمة هذه المشاريع في تخفيف أزمتي الفقر والبطالة، وضرورة إنشاء صندوق لضمان القروض.

3. **غانم، محمد مصطفى (2010) "واقع التمويل الأصغر الاسلامي وآفاق تطويره في فلسطين: دراسة تطبيقية على فلسطين".**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع التمويل الأصغر الإسلامي في فلسطين، واهم المعوقات التي تحول دون انتشاره بالشكل الذي يتناسب مع حجم الطلب عليه. واستخدم الباحث أسلوب المسح الشامل لمجتمع الدراسة والمتمثل في المدراء والموظفين العاملين في مؤسسات الإقراض وهم الأعضاء الفاعلون في الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير والمتناهي الصغر (شراكة) ويبلغ عددهم عشرة أعضاء، وعدد العاملين 90 موظف.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها: أن محفظة التمويل الإسلامي لمؤسسات الإقراض العاملة في فلسطين تشكل ما نسبته 15.88% من مجموع المحفظة النشطة لهذه المؤسسات في 2009 وهي نسبة ضعيفة مقارنة بحجم الطلب العالي على التمويل الأصغر الإسلامي في فلسطين، لإضافة إلى أنه يمكن تطبيق عدد من صيغ التمويل الإسلامي في مؤسسات التمويل الأصغر خاصة المرابحة والإجارة المنتهية بالتمليك لأنهما من أقل الصيغ مخاطرة. وفي ضوء نتائج الدراسة تم التوصل إلى عدة توصيات كان من أهمها ضرورة أن تعمل مؤسسات الإقراض العاملة في فلسطين على تطبيق التمويل الأصغر الإسلامي، وأن تقدم البنوك الإسلامية على فتح فروع متخصصة بتمويل المشاريع المتناهية الصغر.

4. **الشبكة الفلسطينية للاقراض الصغير (2009) " أثر الأزمات الاقتصادية والسياسية المتلاحقة على قطاع التمويل الأصغر في قطاع غزة":**

هدفت إلى قياس أثر الأزمات الاقتصادية والسياسية المتكررة على قطاع التمويل الأصغر في قطاع غزة خلال الأعوام من بداية 2006 وحتى منتصف 2009، وذلك لتمكين صناع القرار من اتخاذ قرارات تضمن الاستمرارية التطور في هذا القطاع.

وكان من أبرز نتائج هذه الدراسة أن هناك أثر واضح للازمات التي تعرض لها قطاع غزة من أزمات سياسية واقتصادية، حيث انخفضت نسبة محفظة الإقراض النسوية لمؤسسات التمويل الأخرى خلال العام 2006، أما على صعيد المقترضين، فقد كانت نسبة المقترضين من الإناث أكبر من الذكور بقليل حيث بلغت نسبة الإناث 55% ونسبة الذكور 45%.

وطرحت الدراسة توصيات مختلفة على صعيد المقترضين كان أهمها زيادة قيمة القروض المقدمة، وتقليل نسب الفائدة على القروض، ووجود فترة سماح من بداية استلام القرض، وتقديم تسهيلات للمقترضين في حال العجز عن السداد كتجزئة الدفعات وإعادة جدولة القرض أو حتى تأجيل السداد بدلاً من اللجوء للقضايا أو الخصم من الكفيل.

5. **العاجز، سناء فاروق (2008) "مدى تطبيق ركائز إدارة الجودة الشاملة وتأثيرها على الأداء المالي في مؤسسات الإقراض النسائية في قطاع غزة من وجهة نظر العاملين:**

هدفت هذه الدراسة إلى مدى تطبيق ركائز إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات الإقراض النسائية العاملة في قطاع غزة، واستخدم أسلوب المسح الشامل لكافة الأفراد العاملين بمؤسسات الإقراض النسائية بكافة مستوياتهم الإدارية وعددهم 109.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان أهمها أن مؤسسات الإقراض النسائية العاملة تطبق ركائز إدارة الجودة الشاملة بشكل ايجابي بدرجات ومستويات متفاوتة حيث كان أعلى مستوى تطبيق التركيز على الاحتياجات الإدارية والتكنولوجيا للمنافسة، يليه التركيز على العميل، ثم التركيز على تحسين العمليات، ثم التركيز على تلبية احتياجات العاملين.

وقد خرجت الدراسة ببعض التوصيات تمثلت في ضرورة تركيز مؤسسات الإقراض العاملة في قطاع غزة على الاستمرار في تطبيق ركائز إدارة الجودة الشاملة بطريقة منظمة ومدروسة بما يزيد من كفاءة وفعالية التطبيق وضرورة تصريح الإدارة العليا بخطة واضحة للخطوات المراد إتباعها وفق جدول زمني محدد ومنح العاملين صلاحيات مناسبة لحل ما يواجههم من مشاكل.

6. **الدماغ، حنين (2008) " دور التمويل في تنمية المشاريع الصغيرة- دراسة تطبيقية على المشاريع النسائية الممولة من مؤسسات الاقراض NGOs في قطاع غزة".**

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور التمويل المقدم من مؤسسات الإقراض NGOs في تنمية المشاريع النسائية الصغيرة في قطاع غزة لبيان مدى اختلاف دور التمويل بين مؤسسات الإقراض وأثر هذا الاختلاف على المؤشرات الاقتصادية الخاصة بالمشاريع، وشملت العينة 130 مشروع نسائي.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها: عدم وجود ارتباط بين عدد القروض المقدمة من مؤسسات الإقراض وبين ارتفاع وانخفاض رأس المال المستثمر للمشروع، ووجود

ارتباط تام بين نسبة التمويل الذاتي لرأس المال المستثمر وبين رأس المال المستثمر للمشروع، وعدم وجود ارتباط بين رأس المال المستثمر للمشروع وبين ارتفاع وانخفاض متوسط الدخل الشهري للمشروع.

كما أوصت الدراسة بتطوير البيئة القانونية والتشريعية بحيث تشمل المشاريع الصغيرة خاصة النسائية منها لتتلاءم مع خصوصيتها وتلبي احتياجاتها، والعمل على إنشاء حاضنات أعمال، وتخفيض أسعار الفائدة المعمول بها في مؤسسات الإقراض لتناسب أوضاع المقترضات.

7. **كتاب برنامج دراسات التنمية (2001) بعنوان: "سلسلة التخطيط من أجل التنمية":**

يحتوي هذا الكتاب على عدة أوراق تناقش قضايا المرأة ودورها في التنمية حيث طرحت هذه الاوراق مسألة المرأة والتنمية وبالأخص مدى مشاركة المرأة الفلسطينية فيها، إضافة إلى مداخلات حول تقرير التنمية البشرية والعوامل المساعدة لمساهمة المرأة في عملية التنمية، ومرتكزات تنمية المرأة.

وطرحت الاوراق أيضاً أسس تقييم وضع المرأة في فلسطين، وارتباط مشاكل المرأة بمشاكل المجتمع، والعلاقة بين تنمية المرأة والنظام السياسي، وعمل المرأة وتأثيره على المجتمع.

وتوصلت أوراق العمل إلى عدة توصيات أهمها ضرورة إصدار ميثاق وطني للتنمية الشاملة يعزز دور المرأة باعتبار أنها مسئولية قومية تتصل بقضية الاستقلال الاقتصادي، وضرورة تحقيق المساواة بين الجنسين في الفرص والخدمات التي يقدمها المجتمع كشرط عضوي من شروط التنمية المستدامة.

8. **أبو جزر، فوزي (2006): بعنوان: " المشاريع الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في الحد من مشكلة البطالة في فلسطين"**

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء بشكل عام على الجوانب المهمة المتعلقة بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين، من أجل عمل دراسات أكثر تفصيلاً وتحليلاً لهذه الجوانب، وبالتالي الخروج بآلية عملية حقيقية قابلة للتطبيق.

كما ألقت الضوء على أهم خصائص ومعوقات المشاريع الصغيرة والمتوسطة وأسباب وقوعها في الأزمات واحتياجات التنمية الاقتصادية للحد من البطالة من خلال المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

ومن أهم التوصيات ضرورة إجراء مسح إحصائي شامل ودقيق لقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وعمل ملف كامل بها، وإيجاد هيئة تضم عدداً من الجهات صاحبة العلاقة والشأن

تضم جهات رسمية (وزارات) وشبه رسمية (مؤسسات إقراض) ومؤسسات القطاع الخاص كالبنوك والمنظمات الأهلية بحيث تتحمل هذه الهيئة مسئولية وضع إستراتيجية خاصة بهذا القطاع، وتبني برنامج تنموي من خلال إستراتيجية التنمية للاقتصاد الفلسطيني،وتوفير الحماية للمنتج الوطني، وتحفيز وتشجيع المواطنين على بدء مشاريع صغيرة ومتوسطة، والعمل على تحرير الاقتصاد الفلسطيني.

9. **معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني- ماس ،(2005) " الحرفيات وصاحبات الأعمال الفلسطينيات: الواقع والآفاق":**

وهي دراسة بحثية نوعية قام بها معهد ماس لتحديد إستراتيجية واضحة المعالم تركز على فقر النساء الشابات، والتعليم التقني والمهني، وتعزيز دور المرأة الفلسطينية في صنع القرار. وهدفت الدراسة إلى وضع تصور أولي عن قطاع النساء المبادرات اللواتي ينتشرن في جميع أنحاء الوطن.

وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن انتفاضة الأقصى أدت إلى انحسار العديد من الحرف وتحولها إلى التجارة، إضافة إلى تأثر المشاريع المقامة بالمستوى التعليمي حيث أن بعضها كان مبنياً على أساس الشهادة العلمية والخبرة في المجال. وأخيراً خلصت الدراسة إلى عدة توصيات منها ضرورة تطوير البيئة القانونية والتنموية، ودعم مشاريع غير تقليدية للنساء، وضرورة خلق أسواق لمنتجات النساء لترويج منتجاتهم، وتدريبهن على إدارة الأعمال والمشاريع الخاصة بهن.

10. **أبو نحلة، لميس (2005): "بعنوان مشاركة المرأة العربية في النشاط الاقتصادي وعوائده":**

هدف هذا البحث إلى الجمع ما بين استخدام البيانات الكمية والكيفية لتلخيص واقع المرأة العربية ومكانتها في النشاط الاقتصادي الرسمي وغير الرسمي من اجل توضيح العوامل التي تؤثر عليه إيجاباً أو سلباً.

ولقد توصل البحث إلى أن برامج الإقراض والتي تنتمي إلى برامج التمويل غير الرسمي ما زالت تدور في حلقة تخفيف الفقر وتحقيق كفاءة البرنامج واستمرار وجوده أو تحويله إلى مؤسسة مستقلة وشبه بنكية على حساب المقترضات، إضافة إلى أن هذه البرامج لا تأخذ بعين الاعتبار حاجات وادوار النساء المقترضات كنوع اجتماعي وتضعهن في خانة واحدة دون التمييز بين اللواتي يحتجن إلى مساعدة من أجل تحقيق التمكين ومن هن لسن بحاجة إليه،

كما تلقي بعبء تشجيع وزيادة دور المرأة في النشاطات الاقتصادية على المرأة نفسها وتضاعف أعبائها.

وأوصت الباحثة بضرورة تطوير سياسات واستراتيجيات تنموية في مجال المشاريع الصغيرة ومجال القروض تقود إلى تمكين النساء وإحداث تغيير في علاقات القوى للنوع الاجتماعي بدلاً من أن تزيد من أعبائها وتجعلها أكثر فقراً.

11. جبر، دينا فهمي خالد (2005) " الصعوبات التي تواجه المرأة الفلسطينية العاملة في القطاع الهام في محافظات شمال الضفة الغربية":

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على درجة الصعوبات التي تواجهها المرأة الفلسطينية العاملة في القطاع العام في محافظات شمال الضفة الغربية في مجالات (الصعوبات الاجتماعية والأسرية والصعوبات الإدارية والصعوبات السياسية والصعوبات القانونية. وتكون مجتمع الدراسة من جميع موظفات القطاع العام وعددهن 10660 موظفة، وتكونت عينة الدراسة من 7% من مجتمع الدراسة حيث بلغ عددهن 746 موظفة.

ولقد توصلت الباحثة إلى عدة نتائج كان من أهمها: ن الصعوبات التي تواجهها المرأة الفلسطينية العاملة في القطاع العام كانت مرتبة ترتيباً تنازلياً كما يلي: (الصعوبات القانونية، السياسية، الاجتماعية والأسرية، الادارية)، كما تبين أن بند المحسوبية والواسطة من أكبر الصعوبات التي تؤثر في عمل المرأة، يليها الاحتلال.

وأوصت الباحثة بعدة توصيات أهمها: ضرورة إعطاء المرأة الفلسطينية أهمية ودور أكبر وإنصافها بالرجل، وتفعيل دورها في الحياة السياسية والاقتصادية.

12. الصفدي، سماح (2004) " منهجية الإقراض بضمان المجموعة، دراسة حالة برامج الإقراض بضمان المجموعة والادخار في قطاع غزة"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على منهجية الإقراض بضمان المجموعة وكيفية عمله في مؤسستين من مؤسسات الإقراض بضمان المجموعة والادخار في فلسطين هما فاتن وأصالة. وتمثلت مشكلة الدراسة في مدى وجود مصادر التمويل المناسبة للمشاريع بالغة الصغر والتي كانت من أهم المشاكل التي تواجه أصحاب هذه المشاريع. واشتمل البحث على عدة متغيرات مستقلة منها فترة سداد القرض ودراسة الوضع المالي للمقترضة، ومعرفة المقترضات بعضهن البعض. واتخذت الدراسة مقترضات وموظفي مؤسستي فاتن وأصالة كمجتمع للدراسة، أما العينة فقد اشتملت على كل موظفي المؤسستين بالإضافة إلى 20% من مقترضات برنامج الإقراض بضمان المجموعة والادخار في المؤسستين.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن أغلب المقترضات اعتبرن تجربتهن ايجابية، وأن أغلبية المستجيبات يفضلن الحصول على قرض جديد بعد انتهاء قرضهن الحالي.

13. المشهراوي، أحمد حسين (2003) " تقييم دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية في فلسطين: دراسة تحليلية على المصارف الإسلامية في فلسطين للفترة من 1996 إلى 2001".

هدف هذا البحث إلى مناقشة دور المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين في تمويل التنمية الاقتصادية للفترة (1996-2001)، باعتبارها ظاهرة مصرفية جديدة في العمل المصرفي في فلسطين. وتمثل سؤال الدراسة في الأهداف التي تسعى المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين إلى تحقيقها من خلال أنشطتها التمويلية المختلفة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى أسباب ضعف وإحجام المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين عن فتح فروع جديدة والانتشار في المدن الفلسطينية.

ولقد توصل الباحث إلى عدة نتائج منها أن توفر العديد من المزايا لدى المصارف الفلسطينية الإسلامية العاملة في فلسطين، والتي تمكنها من المساهمة الفاعلة في تحقيق التنمية الاقتصادية في فلسطين. وقد خلص الباحث إلى عدة توصيات منها ضرورة قيام المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين بالاهتمام بالتوظيفات طويلة الأجل وعدم الاقتصار والتركيز على التمويل قصير الأجل، واعتماد أسلوب تمويل المرابحة كأسلوب وحيد في منح التمويل، مع ضرورة تفعيل العمل بأساليب التمويل وصيغ الاستثمار المختلفة كالمضاربة والمشاركة والتأجير التمويلي.

14. عاشور، يوسف (2000) " New trends in credit available to women working in stall and cross border trading in Gaza".

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن مصادر التمويل التي تستخدمها النساء صاحبات المشاريع، إضافة إلى إلقاء الضوء على أهم العوائق التي تواجه النساء خلال الحصول على القرض بالنسبة لمقترضات برنامج غزة للإقراض النسائي. كما هدفت إلى تقييم سياسات الإقراض الخاصة بالنساء العاملات بتجارة البسطة والشنطة التابعات لبرنامج غزة للإقراض النسائي. وتكونت عينة الدراسة من 63 مقترضة من برنامج غزة للإقراض النسائي (عاملات في تجارة الشنطة والبسطة).

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن المقترضات راضيات عن برامج وسياسات الإقراض التي تنفذها المؤسسة باستثناء سياسة وهي : نوع عملة القرض وهي الدولار الأمريكي.

1.9.2 الدراسات العربية:

15. ورقة عمل العرادي، علي عبد الله (2012) بعنوان: "دور المرأة في التنمية: تجربة مملكة البحرين":

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على دور المرأة في العملية التنموية وخصوصاً التنمية الاقتصادية، ومدى مشاركة المرأة فيها إلى جانب دراسة العوامل التي تؤثر في حجم مشاركتها في التنمية. ورقة العمل سلطت الضوء على دور المرأة البحرينية في التنمية الاقتصادية والتدابير التي اتخذتها دولة البحرين لدعم المرأة في سوق العمل، من حيث استحداث العديد من السياسات والاستراتيجيات والقوانين التي تصب في مصلحة المرأة البحرينية. إضافة إلى كل ذلك تدشين بنك الإبداع الذي يهدف إلى تقديم خدمات الإقراض متناهي الصغر لذوي الدخل المنخفض بالبحرين بما يصب في دعم المرأة وتمكينها اقتصادياً.

وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الورقة أن تعزيز دور المرأة في التنمية لا يتحقق إلا بتظافر الجهود الرسمية والأهلية في إعطاء المرأة الفرصة في إبراز طاقاتها في مختلف المجالات لتكون شريكاً رئيسياً في عملية التنمية الشاملة والمستدامة.

وكان من أهم التوصيات ضرورة إصدار التشريعات الوطنية التي تضمن تحقيق مبادئ تفعيل دور المرأة في التنمية وإعداد الاستراتيجيات والخطط والبرامج التي تساهم في تعزيز دور المرأة البحرينية.

16. المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، تشين، غريغ، وراسموسين، ستيفن، ورايلي، رافييه (2010) "النمو ومواطن الضعف في مجال التمويل الأصغر":

تلقي مذكرة المناقشة المركزة هذه الضوء على أزمات السداد الأخيرة التي تؤثر على أسواق التمويل الأصغر المتنامية في نيكاراغوا والمغرب والبوسنة والهرسك والباكستان.

وتوصلت المذكرة إلى نتائج منها أن القوى الخارجية مثل السياسات والأحداث المحلية وظروف الاقتصاد الكلي والركود الاقتصادي العالمي يمكن أن تؤثر على سرعة ومدى انتشار أزمة

التعثر، ورغم ذلك لا تعد تلك فقط الأسباب الأساسية وراء أزمة السداد بل هناك ثلاثة أنواع من مواطن الضعف السائدة في أسواق التمويل الأصغر المتنامية كانت هي السبب الرئيسي في تلك المشاكل وهي: تركز الإقراض والاقتراض المتعدد، وتحميل قدرات مؤسسات التمويل الأصغر فوق طاقتها، وفقدان الانضباط الاقراضي لدى تلك المؤسسات.

وكان من ضمن التوصيات: يجب أن توازن مؤسسات التمويل الأصغر أهداف النمو مع الحاجة إلى تحسين نوعية الخدمات المقدمة للعملاء وضمان الاستدامة طويلة الأجل للعلاقات مع العملاء، وضرورة التعجيل في انشاء وتطوير مكاتب المعلومات الائتمانية وتوسيع نطاق استخدامها لأنها عنصراً أساسياً من عناصر البنية التحتية لسوق التمويل الأصغر، ووضع خرائط لوصول الخدمات المالية من خلال توفير المعلومات الموثوقة عن الانتشار الجغرافي والاجتماعي والاقتصادي لخدمات التمويل الأصغر مما يساعد على تحديد المخاطر والفرص في بعض المناطق الجغرافية.

17. شبانة، لؤي، و الصالح ، جواد (2008)" تحديات مشاركة المرأة الفلسطينية في سوق العمل والتدخلات المطلوبة":

اختصت هذه الدراسة بإلقاء الضوء على على تحديات مشاركة المرأة في سوق العمل وأبرز السمات الأساسية للقوى العاملة النسائية ومدى مساهمتها في عملية الانتاج ودروها في سوق العمل.

كما سلطت الضوء على الوضع الاقتصادي والطروف الاجتماعية التي تعيشها المرأة الفلسطينية.

ولقد خلصت الدراسة إلى بعض النتائج كان من أهمها: انخفاض مقدرة سوق العمل الفلسطيي على استيعاب العرض من القوى العاملة النسوية وتعتبر أسباب اقتصادية، ودخول المرأة إلى سوق العمل في سن متأخرة بالمقارنة مع الرجال وتعتبر أسباب اجتماعية، ومحدودية المهن التي تنافس المرأة عليها وتعتبر أسباب اجتماعية وثقافية، ومحدودية الانشطة الاقتصادية التي تنافس عليها المرأة وتعتبر أسباب اجتماعية وثقافية واقتصادية.

ومن اهم التوصيات: ضرورة تنظيم عمل النساء في المجالات التي تستطيع العمل فيها كالزراعة، لأن العمل في هذا القطاع يحكمه الطابع العائلي. وضرورة زيادة زيادة مشاركة النساء في سوق العمل. وضرورة التوعية المجتمعية بأهمية دخول النساء 'لى مجال العمل والتنمية الاقتصادية وتصميم برامج عمل تلائم جميع فئات النساءن كأن يكون هناك دوام جزئي للعاملات اللواتي يرتدن الجامعات.

18. أبو الفحم، زياد (2009) " دور المشاريع الصغيرة في مكافحة الفقر والبطالة في العالم العربي":

تناول هذا الكتاب معالجة الاسلام للفقر والنظر إليه من كل الجوانب، وألقى الضوء على واقع المشاريع الصغيرة في العالم العربي ومسألة التمويل والتنمية ، وتطرق إلى عدة مفاهيم منها الفقر والتمويل، إضافة إلى تسليط الضوء على تجارب المشاريع الصغيرة في العالم ومنها تجربة بنك جرامين في بنغلادش (بنك الفقراء)، وتجارب دولية في مجال التمويل كتجربة مؤسسة روكديل الدولية.

ومن أهم النتائج التي توصل إليها هذا الكتاب أن آثار التطور العلمي والتكنولوجي وحركة العولمة انعكست على وضع الفقراء في العالم، مما زاد من العبءعلى الفقراء حيث أصبحوا لا يستطيعون استخدام الوسائل الحديثة من أجهزة واتصالات وثورة معلومات، كما وأن التزايد السريع للاختراعات أوقع الفقراء في فجوة أخرى واخرهم آلاف السنين إلى الورآء.

ومن أهم التوصيات ضرورة قيام رجال الأمة الأغنياء والدول والحكومات والمنظمات غير الحكومية ورجال الأعمال بتوجيه البوصلة الاجتماعية بالاتجاه الصحيح، وأن يدركوا معنى التنمية وتمويل المشاريع الصغيرة في خدمة الفقراء وأفقر الفقراء، والبدء بتوجيه المال في الاتجاه الصحيح لخدمة مجتمعلتهم.

19. مقابلة، ايهاب (2009) بعنوان: "دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تخفيف أزمة البطالة":

وهي دراسة من إعداد منظمة العمل العربية والتي قدمت للمنتدى العربي للتشغيل، ولقد تناولت هذه الورقة موضوع البطالة في الدول العربية الواقع والأسباب والجهود المبذولة لمواجهة هذه الظاهرة، كما انها طرحت موضوع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من حيث المفهوم والخصائص والمعوقات وعوامل النجاح.

ولقد توصل الباحث إلى عدة نتائج كان من أهمها أن الدول العربية تعاني من ارتفاع معدلات البطالة، وأن مشكلة البطالة ناجمة عن وجود قصور في الطلب وفائض في العرض.

ولقد خرجت هذه الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها ضرورة توجيه الحكومة لبعض المخصصات المالية إلى فئة العاملين في فرص العمل غير المنتجة (البطالة المقنعة) لتحويلهم إلى مجالات منتجة بدل من دخول البطالة المنتجة، وذلك لا يتحقق إلا من خلال

توجيههم نحو المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر والمتوسطة، إضافة إلى ضرورة الإيمان بأن هذه المشاريع هي أهم ركائز مواجهة البطالة في الدول العربية، وضرورة تظافر جهود العاطلين عن العمل والحكومة والقطاع الخاص والمؤسسات الدولية.

20. المحيشي، عبد الملك (2005) " دور البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية".

هدفت هذه الدراسة إلى تعريف المستثمرين بالبنوك الإسلامية لكي يكونوا على دراسة بينة بهذه البنوك وبأسلوب ومجالات الاستثمار بها، وتمثل سؤال الدراسة في دور البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية.

وكان من النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن ظهور البنوك الإسلامية في عدد من الدول بما اعتمدته من أنظمة تقوم على مبدأ المشاركة والمضاربة والمرابحة الأثر الكبير في إعطاء الثقة لكثير من الناس الذين كانوا يتحاشون التعامل مع البنوك التقليدية.

وتوصلت هذه الدراسة إلى ضرورة مساهمة البنوك الإسلامية اقتصادياً واجتماعياً بشكل عام دون تحديد المعايير التقويمية لقياس دور هذه البنوك في مجالات التنمية الاقتصادية اللازمة بالدرجة الأولى لدعمها المشاركة في تنميتها.

21. الزعبي، بشير خليفة (بدون سنة) " واقع المشاريع الاقتصادية الموجهة للمرأة في المملكة الأردنية الهاشمية"

هدفت هذه الدراسة إلى المساعدة ف تحديد المجالات التي يمن أن تتبناها منظمة المرأة العربية للنهوض بالمرأة وتمكينها من خلال التعرف على طبيعة المشاريع التي تعنى بالمرأة وكذلك طبيعة الجهات المنفذة والممولة لهذه المشاريع بالإضافة إلى إلقاء الضوء على الفئة المستهدفة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها هذه المشاريع والتحيات التي تواجهها.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج كان من أهمها أن أغلب المشاريع الموجهة للمرأة هدفت إلى خلق فرص عمل مستدامة ومدرة للدخل وذلك من أجل تخفيف أزمة الفقر والبطالة، إضافة إلى محاولة تطوير قدرات المرأة الإدارية والمالية لتعزيز دورها في المجتمع، وعلى الرغم من كل محاولات تمكين المرأة اقتصادياً إلا أن مساهمتها الاقتصادية لا تزال دون المستوى المطلوب .

وأوصت الدراسة بضرورة قيام مؤسسات التمويل الصغير والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة بتنفيذ سياسات وبرامج جديدة وتطوير القديمة لتلبية احتياجات صاحبات الأعمال وخصوصاً فيما يتعلق بتقديم الضمانات والكفلاء وتشجيعهن على البدء بمشاريع صغيرة جديدة.

22. جيبسون، دافيد، ميهان، جنيفر (بدون سنة) بعنوان:" تمويل المشاريع الصغيرة للتخفيف من وطأة الفقر":

هدفا البحث إلى تسليط الضوء على التمويل المقدم للمشاريع الصغيرة بهدف تخفيف أزمتي الفقر والبطالة في العالم، ونبهت إلى ضرورة بناء قدرات مؤسسات التمويل المحدود التي لديها رغبة ورؤية لتقديم خدمات التمويل لأعداد كبيرة من الأسر الفقيرة، وأوضحت وجوب إيجاد أسلوب جديد للتمويل، وأنه لابد لمؤسسات التمويل المحدود من تقويم كشوف ميزانياتها لتقديم صورة أوضح وأصح عن صحتها المالية. وتسجيل القروض أو الديون بنسب فائدة تل عن سعر السوق لإظهار عامل الإعانة الضمنية في نسبة الفائدة المنخفضة.

وقد توصل الباحث من خلال بحثه أن هناك تزايد في الطلب على خدمات التمويل المحدود بين الفقراء حول العالم، وأن كل مؤسسات التمويل الصغير المهتمة بتوسيع نطاق خدماتها ليشمل أعداد كبيرة من الأسر الفقيرة تبحث بالفعل على القدرة المؤسسية اللازمة لذلك من خلال الجهات المتعددة كمؤسسة CGAP وشبكة التمويل المحدود وغيرها من المؤسسات المقدمة لخدمات بناء القدرات المؤسسية بالمواد التدريبية المصممة عن طريقها.

1.9.3 الدراسات الأجنبية:

1. SBA office of advocacy (2011): "small business lending in the united states, 209- 2010":

وهي دراسة بحثية نوعية قام بها مكتب SBA office of advocacy ، هدفت إلى إلقاء الضوء على مشاريع الإقراض الصغير التي ظهرت في الاقتصاد الأمريكي مؤخراً كأسلوب للخروج من حالة الركود الذي يعاني منه الاقتصاد خلال الفترة ما بين 2009– 2010

وركزت هذه الدراسة على التغيرات في مقاييس الأداء الأربعة وهي: الإقراض الكلي، وعدد القروض الممنوحة، ونسبة القروض التجارية الصغيرة إلى إجمالي الأصول ونسبة القروض التجارية الصغيرة إلى إجمالي القروض التجارية.

وتنقسم هذه الدراسة إلى جزأين: الجزء الأول يدرس التنمية في مجال مشاريع الإقراض الصغير، وقد قام الباحث بعرض قروض المشاريع الصغيرة المعلقة حسب كافة تقارير مؤسسات الاقراض، وقروض المشاريع الصغيرة جداً المعلقة في الولايات المتحدة.

أما الجزء الثاني فيدرس دليل أعلى مقرضين للشركات الصغيرة في الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك حسب تقارير مؤسسات الاقراض بموجب قانون إعادة الاستثمار المجتمعي لقروض المشاريع الصغيرة والبالغة الصغر.

2. Hurst, Erik, & Wild, Pugsley, Benjamin (2011):" What Do Small Businesses Do?":

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على المشاريع الصغيرة وما تقوم به فعلياً من أعمال، كما سعت إلى دراسة مسألة خلق الوظائف والإبداعات والابتكارات في الشركات الصغيرة و/ أو الجديدة. وتساءلت عن سبب إنشاء وإقامة المشاريع التي لم تكن تريد أن تنمو وتتوسع أو تبتكر وتبدع.

وأشارت النتائج إلى وجود أسباب أخرى لكون المشاريع الصغيرة تشكل جانباً من دوافع النمو والابتكار التي هي جزء لا يتجزأ من معظم نظريات ريادة الأعمال، على سبيل المثال: وجود فوائد غير مالية قد يكون دافعاً هاماً لقيام المشاريع الصغيرة وبقائها بنفس الحجم.

كما أشارت أيضاً إلى وجود تباعد كبير بين الشركات الصغيرة داخل الولايات المتحدة سواءً في النمو الفعلي والمتوقع والسلوك الابتكاري، إضافة إلى وجود تباعد كبير في رغبات وتوقعات الأفراد الذين يبدؤون مشاريع صغيرة.

وقد أوصت الدراسة بضرورة تركيز الأبحاث الحالية على دراسة المشاريع الصغيرة بشكل أكبر وعدم التغاضي عن المكونات المهمة للعديد من المشاريع الصغيرة.

3. Dilger, Robert Jay (2011), "The small business lending fund":

وهي دراسة بحثية نوعية، ركزت على تمويل مشاريع الإقراض الصغير والتي يمكن من خلالها خلق فرص عمل كثيرة للعاطلين، كما درست جوانب العرض والطلب على قروض المشاريع الصغيرة، إلى جانب إلقاء الضوء على العوامل التي ربما قد تكون ساهمت في انخفاض عرض القروض التجارية الصغيرة، والعوامل التي ربما تكون قد ساهمت في انخفاض الطلب على القروض التجارية الصغيرة. بالإضافة إلى استجابة الكونجرس لانخفاض العرض والطلب على القروض التجارية الصغيرة.

ولقد وجدت الدراسة أنه على الرغم من أن البنوك في وول ستريت تعمل على اعادة الاقراض إلا أن هذا الاقراض يذهب للشركات الكبرى مرة أخرى وليست للمشاريع الصغيرة.

واقترح الباحث أخذ 30 مليار من بنوك وول ستريت التي تم تسديدها من قبل العملاء واعادة توزيعها للمشاريع الصغيرة في المناطق الأخرى الأكثر احتياجاً.

4. Lehner, Maria (2009):" "Group Lending versus Individual Lending in Microfinance":

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على الإقراض الفردي وإقراض المجموعة في التمويل الأصغر، وأوضحت أن الجزء الأكبر من مؤسسات التمويل الأصغر في الغالب تفضل عرض القروض الفردية بدلاً من قروض المجموعة، وأن مؤسسات التمويل الأصغر تعرض قروض المجموعة حينما يكون حجم القرض أكبر، وتكاليف إعادة التمويل أعلى، والمنافسة بين مؤسسات التمويل الأصغر منخفضة، والعكس في حال القروض الفردية.

وقد أوضحت النتائج أن مؤسسات التمويل الأصغر قررت أن تعرض القروض الفردية في حال كان حجم القرض صغيراً، إضافةَ إلى أنها تفضل العقود الفردية عن عقود المجموعة حينما تكون تكاليف إعادة التمويل منخفضة والمنافسة شديدة، كما أن النتائج أشارت إلى أن عقود القروض الفردية سوف تكتسب أهمية أكبر خلال السنوات القادمة.

5. Di Martino, Palo, Sarsour, Shaker (2009) "Micro finance in Palestine: issues, performance, and trajectories":

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الإقراض الصغير في فلسطين: القضايا والأداء والمسارات. وساهمت في تحليل تنمية صناعة الإقراض الصغير في فلسطين خلال الفترة من 2000- 2008. وقد قسمت هذه الورقة إلى جزأين يقدم الجزء الأول عرض عام لمؤسسات سوق الإقراض في فلسطين، وتشمل قطاع البنوك وقطاع مؤسسات الإقراض الصغير. أما الجزء الثاني فيغطي بعض القضايا النظرية مع التركيز على تقدير الطلب على الإقراض الصغير.

وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها أنه يمكن اعتبار فلسطين مثال نموذجي للإقراض الصغير في مناطق النزاع. وأن مؤسسات الإقراض الصغير فيها تستطيع أن تبقى مكتفية ذاتياً وقابلة للاستمرار مالياً حتى وإن وسعت أهدافها وكانت بيئة العمل التي تعمل فيها صعبة. وعلى أساس ما سبق فإن فلسطين تستطيع أن تملك أسواق واعدة في الإقراض الصغير خلال السنوات القادمة.

6. Maurer, Noel,& Stephen, Haber (2006):" Related Lending and Economic Performance: Evidence from Mexico,1888-1913":

هدفت هذه الدراسة إلى التركيز على مسألة القروض المعلقة والأداء الاقتصادي مع أخذ المكسيك كحالة تم دراستها خلال الفترة 1888- 1913.

وأشارت الدراسة إلى أن مسألة القروض المعلقة تستخدم بشكل واسع النطاق في معظم البلدان النامية، وأنها قضية يجب تقليصها والعمل على القضاء عليها لقدرتها على توفير آلية يمكن من خلالها لمحافظي البنوك أن ينهبوا بنوكهم الخاصة على حساب صغار المساهمين والمودعين. وسواءً أكانت المشكلة تتمثل في عملية النهب من قبل أصحاب البنوك أو في سوء تخصيص الائتمان فإن كلاهما نتائج لمسألة القروض المعلقة.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج عدة منها أنه لا توجد علاقة ضرورية بين الإقراض المعلق وعمليات النهب، كما لا توجد علاقة ضرورية بين الإقراض المعلق وسوء توزيع رأس المال.

وأوصت الدراسة بضرورة البحث بشكل أكبر في أسباب ونتائج الإقراض المعلق من قبل الأكاديميين والمسئولين الحكوميين من أجل تبني مجموعة خاصة من التوصيات المتعلقة بالسياسة العامة.

7. McIntosh, Craig, and others (2004) "How Rising Competition Among Microfinance Institutions Affects Incumbent Lenders" :

هدف هذا البحث إلى دراسة مدى تأثير تصاعد المنافسة بين مؤسسات التمويل الصغير على المقرضين القائمين على هذه الوظيفة، وتستخدم هذه الورقة بيانات من أكبر مؤسسات تمويلية في أوغندا لتحليل أثر تصاعد المنافسة بين تلك المؤسسات على العاملين فيها.

وتوصل البحث إلى أن هناك الكثير من المقرضين من أنواع مختلفة قد وجهوا إقراضهم نحو المناطق الريفية في السنوات الأخيرة، كما توصلت الورقة إلى نتيجة مهمة وهي أنه رغم أن القروض أقل تواجداً وانتشاراً في المناطق الريفية إلا أن دخول مؤسسات التمويل إلى السوق في الريف خلال الفترة التي تم دراستها هو أكثر كثافة مما كان عليه في المدن.

ولقد أوصى الباحث مؤسسات التمويل بضرورة تبادل المعلومات والبيانات بشأن مستويات مديونية العملاء إذا لزم لتجنب انخفاض معدلات السداد.

8. Atieno, Rosemary (2001):" Formal and informal institutions lending policies and access to credit by small- scale enterprises in Kenya: an empirical assessment":

هدفت إلى دراسة دور سياسات مؤسسات الاقراض بين مؤسسات الائتمان الرسمية وغير الرسمية في تحديد وصول المؤسسات الصغيرة إلى الائتمان في كينيا.

وأشارت نتائج الدراسة إلى أن الاستخدام المحدود للائتمان يعكس نقص المعروض من الائتمان نفسه، وذلك نتيجة عن السلوك التقنيني لكل من مؤسسات الإقراض الرسمية وغير الرسمية، حيث أن هذه المؤسسات تحد من عرض الائتمان للمقترضين.

وأوصت الدراسة بضرورة تحسين شروط الإقراض لصالح المشاريع الصغيرة من أجل توفير وسيلة سهلة ومهمة لتسهيل وصولهم إلى الائتمان.

9. Board of Governors of the fedral reserve system(2000):" The performance and profitability of CRA- related lending":

الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو تحديد ما إذا كان –في المتوسط– هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين أداء وربحية الاقراض بموجب قانون إعادة الاستثمار المجتمعي.

وقامت هذه الدراسة باعداد مسح شامل، حيث اشتملت العينة على أكبر 500 مؤسسة بنكية مصرفية للأفراد، أما عن أداة المسح فقد استخدمت الدراسة اسلوب جمع البيانات الأولية والثانوية عن ربحية وأداء عينة الدراسة وهي المؤسسات البنكية التي تقدم الاقراض بموجب قانون إعادة الاستثمار المجتمعي، اضافة إلى عدد من الأسئلة المحدودة التي أعدت بشكل واضح ودقيق شملت أسئلة بخصوص الفوائد المصرفية التي تتلقاها مؤسسات الاقراض من أنشطتها المتعلقة بالاقراض بموجب قانون اعادة الاستثمار المجتمعي.

وكان من أهم نتائج الدراسة أن الاقراض بموجب قانون إعادة الاستثمار المجتمعي يعمل على تشجيع البنوك التجارية ومؤسسات الادخار من أجل تلبية احتياجات ومتطلبات الائتمان لمجتمعاتهم المحلية بما في ذلك الأحياء منخفضة ومعتدلة الدخل.

10. Mourji, Fouzi, (2000): "Zakoura Impact Study, morocco, micro start program":

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أثر البرنامج على كلاً من أعمال المقترضة وكذلك حياتها الأسرية، ومعرفة مدى رضا المقترضات عن البرنامج.

كما وهدفت إلى تحقيق فهم أفضل لمتطلبات العملاء من حيث المنتجات التي يرغبونها، والسماح لهم بطرح مدى رضاهم على منتجات البرنامج، وفهم أسباب ترك العملاء لهذا البرنامج.

ولقد شملت الدراسة جزئين، حيث شمل الجزء الاول اعطاء وصف عام للدراسة وتقديم الفرضيات والمنهجية المتبعة خلالها لجمع المعلومات والبيانات خلال عملية المسح لعينة الدراسة.

أما الجزء الثاني من الدراسة فقد شمل تقديم نتائج الدراسة بشكل مختلف حيث تم اعطاء النتائج لكل من الأدوات المستخدمة كل على حدا بدلاً من طرحها بشكل خطي كالمعتاد.

كإعطاء النتائج التي تم التوصل إليها من خلال أداة المقابلة على حدا، وإعطاء النتائج التي تم التوصل إليها من خلال أداة الاستبيان وهكذا.

ومن بين أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة رضا المشاركات في البرنامج بشكل عام حيث أبدت المقترضات الحاليات والسابقات درجة عالية من الرضا عن البرنامج، حيث أصبحت المقترضات أكثر نشاطاُ في ادارة منازلهن من خلال وضع ميزانية لهن يتم الالتزام بها من أجل تحقيق زيادة واسعة في المساهمة المالية لدخل الأسرة.

ومن بين النتائج أن المقترضات أصبحن قادرات على توسيع أنشطتهن وتنويعها من خلال هذا البرنامج وبالتالي زيادة المصادر التي يمكن من خلالها رفع الدخل الخاص بهن.

وأوصت الدراسة بما يلي: تقييم أفضل المشاريع على أرض الواقع قبل منح القروض للعملاء، ضرورة القيام بعملية الرقابة والمتابعة على القروض التي يتم منحها للعملاء.

11. Gatak, Maitreesh,& Guinnane, timothy (1999):" The economics of lending with joint liability- theory and practice":

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على اقتصاديات الاقراض ذات المسئولية المشتركة أو (الإقراض بضمان المجموعة)، وتوضح هذه الدراسة أن المؤسسات التي تعتمد على هذا الأسلوب من الإقراض هي كثيرة وموجودة في كثير من البلدان النامية.

وأجملت هذه الدراسة أن المنطق الاقتصادي لعملية الإقراض بضمان المجموعة يستخدم نموذج بسيط يمكن له أن يوضح كيفية تخفيف بعض المشاكل التي قد تنشأ عن إقراض الفقراء باستخدام هذا الأسلوب.

ولقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن أسلوب الإقراض بضمان المجموعة يمكِّن المؤسسة المُقرضة من رصد المخاطر، كما ويحفز أعضاء المجموعة المقترضة على سداد القروض، ويقلل من تكاليف مراجعة حسابات القروض لبعض الحالات التي يكون فيها أعضاء المجموعة غير قادرين على السداد.

12. Takriti, Nadia,& Mrayyan, Nader (1997):" Client and Basline Survey For Save the childern's GGLS Program for Women in Jordan:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر برنامج الإقراض بضمان المجموعة التابع لإنقاذ الطفل في الأردن على المقترضات من حيث الوضع الاقتصادي، الرفاه الأسري، دخل ومصاريف

الأسرة، بالإضافة إلى معرفة الأثر على المشروع نفسه، ومقارنة أوضاع المشاركات في البرنامج مع غير المشاركات.

اما عن نتائج الدراسة فقد أظهرت أن هناك زيادة في مساهمة المرأة في صنع القرارات داخل الاسرة، بفعل امتلاكها لمشروع اقتصادي جعلها قادرة على تحمل المسئولية أكثر وزيادة ثقتها بنفسها مما زاد من مساهمتها في صنع القرارات الاجتماعية.

ومن بين النتائج أيضاً أن معظم المشاريع التي مولت من خلال هذا البرنامج تعتبر صغيرة جداً وأديرت من قبل أصحابها وبالتالي لم تؤثر على نسبة البطالة بشكل ايجابي.

وخلصت الدراسة إلى عدة توصيات كان من أهمها ضرورة مساعدة السيدات للانتفاع من مهاراتهم ووقتهم من أجل تحسين دخول أسرهم، والعمل على اشراكهم في صنع القرارات الاقتصادية كونهن مسئولات عن أسرهن بشكل مباشر.

1.10 التعليق على الدراسات السابقة Comment on previous studies:

- **بالنسبة للدراسات السابقة المحلية:**

تطرقت دراسة كل من (ماس) و (جبر) و (مركز تطوير خدمات الأعمال) للحديث عن الأوضاع السياسية والأوضاع الاقتصادية والصعوبات التي تواجه صاحبة المشروع الصغير، إضافة إلى المستوى التعليمي للمقترضات. حيث ترى تلك الدراسات أن عدم استقرار الوضع السياسي أدى إلى انحسار الكثير من الحرف والمشاريع، إضافة إلى أن أكثر الصعوبات التي تواجه المقترضة صاحبة المشروع الصغير هو الوضع السياسي وعدم الاستقرار الاقتصادي وهما السببان الرئيسيان اللذان لهما بالغ الأثر في نجاح أو فشل المشاريع خاصة الصغيرة منها. كما أن للمستوى التعليمي لصاحبة المشروع الصغير دور هام حيث أن بعض المشاريع مبني على أساس الشهادة العلمية والخبرة في المجال.

في حين اهتمت دراسة (الفليت) و (الصوص) و (عاشور) بإلقاء الضوء على سياسات الإقراض المتبعة من قبل مؤسسات الإقراض، ومدى رضا المقترضات على هذه السياسات، وخلصت الدراسة إل ضرورة تقديم إعفاءات ضريبية لهذه المشاريع واعتماد سياسة الحوافز التشجيعية لتطويرها.

بينما توصلت دراسة كل من (المشهراوي) و (العاجز) و (أبو جزر) إلى أن للمصارف ومؤسسات الإقراض دور بارز في تحقيق التنمية الاقتصادية، كما أكدت على ضرورة معالجة المعوقات التي تقف كعقبة أمام تقدم واستمرار انجازات هذه المؤسسات.

أما بالنسبة لدراسة كل من (الصفدي) و (عاشور) فقد استخلصت أن كل التجارب الافتراضية بهدف إقامة مشاريع صغيرة تعد ناجحة، وبالتالي تسعى المقترضات للحصول على المزيد ن القروض لمشاريعهن، إلا أن المصارف ومؤسسات الإقراض ما زال دورها أقل من المطلوب.

- **أما فيما يتعلق بالدراسات العربية:**

على صعيد آخر أكدت دراسة (المحيشي) و (تكريتي ومارين) على دور المصارف ومؤسسات الإقراض في دعم التنمية الاقتصادية من خلال السياسات المميزة التي تقدمها والبرامج الاقراضية الفاعلة التي تتبعها.

في حين أكدت دراسة كل من (العرادي) و (الزعبي) على ضرورة تضافر الجهود الرسمية والأهلية في إعطاء المرأة الفرصة في إبراز طاقاتها في مختلف المجالات، والعمل على تطوير قدراتها الإدارية والمالية لتعزيز دورها في المجتمع.

بينما تناولت دراسة كل من (مقابلة) و (أبو الفحم) ظاهرتي البطالة والفقر في الدول العربية الواقع والأسباب والجهود المبذولة لمواجهة وحل هاتين الظاهرتين، كما تطرقتا إلى المشاريع الصغيرة ومعوقاتها وبعض تجارب المشاريع الصغيرة في العالم كبنك غرامين، وتجارب دولية في مجال التمويل كتجربة مؤسسة روكديل الدولية.

- **أما فيما يتعلق بالدراسات الأجنبية:**

أكدت دراسة كل من (CGAP، مورير، وهابير) على أن كل الأوضاع العالمية سواءً السياسية أو الاقتصادية لها اثر واضح على التعثر في سداد القروض، إلا أن الأخطاء المباشرة من قبل المقرضين هي السبب المباشر في مشاكل التعثر.

ولقد أوضحت دراسة كل من (لينر، وهيرست، وماكنتوش وآخرون، وجاتا وجيونين، وجيبسون، وميهان) أن هناك ضرورة لخلق أساليب جيدة خاصة في الريف، لأن المشاريع الصغيرة لها دوافع عديدة تتعدى الدوافع الاقتصادية.

في حين اهتمت دراسة كل من (SPA Office Advocacy، و Congressional، ومراجي) بالتنمية في المشاريع الصغيرة، وتمويل مشاريع الإقراض الصغير لخلق الكثير من فرص العمل.

1.11 الإضافة التي تحققها الدراسة الحالية

Achieved Added by the current study:

أما فيما يخص هذه الدراسة فهي تختلف عن بعض الدراسات السابقة في كونها تختص بدراسة دور مؤسسات الإقراض النسائية في تنمية المشاريع الصغيرة الخاصة بفئة النساء سواء من ناحية خدماتها المالية أو غير المالية التي تقدمها للمقترضات.

وفين حين ركزت الدراسات السابقة على الاهتمام بالتنمية الاقتصادية وتمويل المشاريع الصغيرة لخلق فرص عمل، ركزت هذه الدراسة على توفير فرص العمل وبالأخص للسيدات اللواتي أصبح لهن دور هام في التنمية الاقتصادية، بسبب الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المضطربة والتي أدت بها للخروج من البيت لتبحث عن فرصة عمل لخلق دخل إضافي للمنزل.

وعلى الرغم من اهتمام الدراسات السابقة سواء العربية أو الأجنبية بدراسة الأساليب والسياسات المتبعة من قبل مؤسسات الإقراض في دعم المشاريع الصغيرة إلا أنها لم تعر اهتماماً لبعض العناصر الهامة التي يمكن أن يكون لها تأثير على تنمية تلك المشاريع أو تراجعها كأسعار الفائدة وفترات السداد والسماح والتي يمكن أن يكون لها الأثر البالغ على مدى تقدم أو تراجع عمليات الاقتراض من تلك المؤسسات لأجل المشاريع الصغيرة.

كما أنها لم تلق الاهتمام بدور الخدمات غير المالية في تنمية المشاريع الصغيرة التي ترأسها النساء واكتفت بدراسة الخدمات المالية التي تقدمها مؤسسات الإقراض والتمويل، وهذا ما تضيفه الدراسة الحالية

من خلال اهتمامها بهذه الجزئية والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من عملية دعم المشاريع الصغيرة.

وأخيراً فلم نجد من تلك الدراسات السابقة ما يعنى بدور نظام الرقابة والمتابعة على القروض الممنوحة في نجاح أو فشل تلك المشاريع وفي استرداد القروض دون تعثر أو مشاكل، بينما ارتأت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء إلى هذا العامل والذي من المؤكد أن له دور بارز في عملية التنمية الاقتصادية.

ومن هنا تعتبر هذه الدراسة جديدة على الصعيد المحلي والدولي، لا سيما أنها تطرقت لعوامل ذات أهمية في التأثير على تنمية المشاريع الصغيرة التي ترأسها فئة النساء في المجتمعات.

1.12 الخلاصة:

إن تمويل المشاريع الصغيرة من الأمور بالغة الأهمية لما لتلك المشاريع من دور فعال في التنمية الاقتصادية لكونها وسيلة لخلق فرص العمل للعاطلين وذوي الدخول المنخفضة الذين يبحثون عن مصدر رزق لرفع مستواهم المعيشي.

ومما سبق، نجد أن الفصل تطرق لمشكلة الدراسة والتي تكمن في الدور الذي تقوم به مؤسسات الاقراض النسائية لدعم المشاريع الصغيرة الأسرية وما إذا كانت تنتهج وسائل وبرامج هادفة تستطيع من خلالها خدمة النساء اللواتي يبحثن عن فرص عمل من أجل إعالة أنفسهن وأسرهن.

وقامت الباحثة بتحديد أهداف الدراسة بشكل واضح، وأهميتها بالنسبة للطرفين سواء كانت المؤسسة المقرضة أم المقترضات أو عملاء مؤسسات الاقراض بشكل عام.

بالاضافة إلى تحديد متغيرات الدراسة والتي تكونت من متغير تابع واحد وهو تنمية المشاريع الصغيرة والمتمثل في حجم القرض، وسبعة متغيرات مستقلة تشمل (فترة السداد، فترة السماح، حجم الفوائد، نظام الرقابة والمتابعة على القروض، وجود خدمات غير مالية، الوضع السياسي ومستوى الاستقرار، حجم القسط الشهري).

كما تم عرض سريع لبعض المصطلحات المهمة التي وردت خلال الدراسة، وأخيراً عرض عدد من الأدبيات السابقة التي تم الاستعانة بها والرجوع إليها من قبل الباحثة لانجاز هذا العمل، إضافة إلى التعليق على تلك الدراسات وتوضيح الاضافة التي تحققها الدراسة.

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول: مؤسسات الإقراض في فلسطين

المبحث الثاني: نشأة وتطور مؤسسات الإقراض

المبحث الأول

مؤسسات الإقراض في فلسطين

2.1 مقدمة.

2.2 مفهوم مؤسسات الإقراض.

2.3 دور القروض الصغيرة في مساعدة الفقراء.

2.4 أسس واستراتيجيات الإقراض المتناهي الصغر.

2.5 أهداف مؤسسات الاقراض.

2.6 خصائص مؤسسات الإقراض.

2.7 المشاكل التي تواجه مؤسسات الإقراض في فلسطين.

2.8 الخلاصة.

2.1 مقدمة:

مما لا شك فيه أن اقتصاد الدول يعتمد بشكل كبير على مؤسسات الإقراض والتي تعتبر مصدراً لعمليات التمويل متناهي الصغر للعديد من المشاريع الصغيرة التي يقيمها الأفراد ذوي الدخل المنخفض غالباً، حيث أن الحاجة إلى إقامة مثل هذه المشاريع تفرضها الظروف الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية بشكل عام،والدول العربية بشكل خاص (أبو الفحم، 2009).

ومن هنا أيضاً ظهرت الأهمية لوجود مثل هذه المؤسسات التي تقوم بإقراض المواطنين للتخفيف من حدة الفقر لقدرتها على الوصول إلى للفقراء ورفع مستوى معيشتهم من خلال برامجها المختلفة، إضافة إلى قدرتها على خلق فرص عمل متعددة لكلا الجنسين واهتمامها بالمرأة على وجه الخصوص لمحاولة دمجها في سوق العمل وإعطائها جزء من حقها في العمل والمشاركة. فتقوم تلك المؤسسات بعمل برامج منسقة ومنظمة تسعى إلى دمج المواطنين في النشاط الاقتصادي لمجتمعاتهم وتحويلهم من أشخاص ينتظرون المساعدات والمنح إلى أناس منتجين ومساهمين في العملية الاقتصادية والتنموية، فيختلف الأمر ليصبح الشخص مسئولاً عن مشروع ما يدر له الدخل الشهري إضافة إلى قدرته على إنشاء محفظة ادخارية شهرية (العاجز، 2008).

وتتعدى الفائدة من وراء وجود مثل تلك المؤسسات فائدة إنشاء المشاريع الشخصية المدرة للدخل المستمر، وإنما أيضاً تصل إلى أن الشخص يصبح قادراً على الوفاء بالتزاماته الأخرى، وذلك من أجل تخفيف المعاناة الاجتماعية تجاه عائلته وذلك يتمثل في الرعاية الصحية والتعليم والتغذية وسداد ما عليه من ديون متراكمة، ومن هنا يصبح الشخص قادراً على الوقوف أمام الأزمات التي قد تواجهه، وقادراً على البدء بالتخطيط لمستقبل أسرته (ليتلفيلد وآخرون ،2003)

2.2 مفهوم مؤسسات الإقراض:

هي مؤسسات تعمل على تمويل المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر من خلال منح بعض القروض الميسرة الصغيرة والمتناهية الصغر بأسعار فائدة معقولة وبالقليل من الضمانات وبشروط ائتمان جيدة أو قد يكون بدونها وفي متناول المحتاجين وذوي الدخول المنخفضة غير القادرين على اللجوء إلى البنوك بسبب استراتيجياتها التقليدية والمعقدة، والتي لا تناسبهم ولا تتلاءم مع مقدرتهم الاقتصادية البسيطة، وتعتبر هذه المؤسسات أداة فعالة للتنمية الاقتصادية وتهدف إلى تقليص معدلات الفقر في المجتمع (الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير والمتناهي الصغر، 2012)

وفي تعريف آخر لمؤسسات الإقراض يذكر أنها: هي المؤسسات التي تقدم خدمات مالية للفقراء، وأغلبها مؤسسات قائمة على برامج القروض الصغرى وتقبل إيداع المبالغ الصغرى من عملائها فقط وليس من العامة. وقد أصبح اصطلاح "مؤسسة إقراض صغير أو متناهي الصغر"

يشمل معناه مجموعة منوعة من المنظمات المعنية بتقديم هذه الخدمات ومنها المنظمات غير الحكومية والاتحادات الائتمانية والتعاونيات والبنوك التجارية الخاصة والمؤسسات المالية غير البنكية (التي تحول بعضها من منظمات غير حكومية إلى مؤسسات مقننة) وأقسام من البنوك الرسمية الحكومية.

ويعتقد البعض بأن مؤسسات الإقراض الصغير عبارة عن منظمات مالية غير حكومية أي مسموح لها أن تقدم خدمات مالية، ولكن معظم منظمات مؤسسات الإقراض الصغير محظور عليها قبول أية ودائع ادخارية من عامة المواطنين. (تطوير خدمات الأعمال،2009، ص19)

2.2.1 التمويل متناهي الصغر:

يشترط في التعريف أن يكون جامعاً مانعاً ولكن المشكلة هنا تكمن في عدم وجود تعريف من هذا النوع للتمويل متناهي الصغر حتى الآن، حيث يقال أن هذا المصطلح نستطيع أن نفهمه ولكن لا نستطيع أن نحدده. وكما جاء في مجلة الايكونوميست فإن التمويل متناهي الصغر قد يعني " أي شيء يتراوح ما بين حفنة من الصدقات التي يوزعها رجل دين في قرية وما تقدمه البنوك الحكومية واتحادات الإقراض لعملائها الأقل تأثيراً. (The Economist, 2005)

في حين يرى إسماعيل، عبد أن مصطلح التمويل متناهي الصغر يشير إلى "مجموعة الخدمات المالية وغير المالية مثل الائتمان والأوعية الادخارية والتدريب والاستشارات... الخ المقدمة للفقراء النشطين اقتصادياً غير القادرين على الحصول على الخدمات التي تقدمها باقي المؤسسات المالية الرسمية كالبنوك". (اسماعيل، 2008، ص4)

وتتفق معه أيضاً البوابة العربية للتمويل الأصغر في تعريفها للتمويل متناهي الصغر على أنه "تقديم قروض صغرى لأسر غاية في الفقر وذلك بهدف مساعدة هذه الأسر على البدء في أنشطة إنتاجية أو تنمية مشاريعهم الصغرى"، وأكدت على أن هذه الخدمات اتسعت لتشمل الادخار والتأمين والإقراض، لعدم قدرة المواطنين الفقراء من أن يحصلوا على هذه الخدمات من خلال المؤسسات المالية الرسمية الأخرى كالبنوك. (بوابة التمويل الأصغر، 2012)

كما وعرفته شبكة التمويل الأصغر للبلدان العربية سنابل على أنه (تقديم خدمات مالية مثل الائتمان والادخار والتحويلات النقدية والتأمين للفقراء ولذوي الدخل المنخفض).(شبكة التمويل الأصغر للبلدان العربية سنابل،2012)

وقد عرفت الشبكة الفلسطينية للإقراض قطاع التمويل بأنه أداة فعالة للتنمية الاقتصادية تهدف إلى الحد من الفقر في المجتمع، ويما أن أصحاب الدخل المحدود يعانون من قلة الخدمات المالية بسبب الاستراتيجيات التقليدية للبنوك، فهذا القطاع يوفر خدمات مالية أساسية لشريحة

واسعة من أصحاب المشاريع بالقليل من الضمانات وشروط الائتمان أو بدونها لتتلاءم ومقدرتهم الاقتصادية البسيطة، وهذه المقدرة لا تؤهلهم للحصول على خدمات مالية من البنوك، بحيث يتم تمويل مشاريع صغيرة توظف عشرة عمال فأقل بشروط وضمانات بسيطة سعياً لتنميتهم وتطويرهم. (الشبكة الفلسطينية للإقراض، 2003)

وفي النهاية نستطيع القول أن التمويل متناهي الصغر هو أداة قوية للتطوير الاقتصادي، ولكن هذه الأداة لا تكفي وحدها لحل مشاكل الفقر العالمية. صحيح أنه قد تم إثبات فعاليتها ولكن من الضروري استخدامها بالتزامن مع أدوات أخرى متعددة، وعلى سبيل المثال فإن المواطنين الأشد فقراً يحتاجون إلى وسائل دعم مختلفة ليصلوا إلى المرحلة التي يكونون فيها قادرين على بدء عمل خاص بهم وبالتالي الاستفادة من القرض.

خلاصة القول أن التمويل متناهي الصغر هو أداة فعالة جداً في محاربة الفقر ولكن يجب أن تستخدم بالتزامن مع أدوات تطويرية أخرى وذلك لأنه لا يمكن اعتبار كل أصحاب الدخول المنخفضة والمتدنية عملاء مناسبين لمؤسسات التمويل متناهي الصغر.(إليا، 2006)

2.2.2 القرض متناهي الصغر:

القرض متناهي الصغر عبارة عن " قرض صغير يمنح للعميل بواسطة البنك أو أية مؤسسة أخرى، ويمكن منح هذا القرض، وغالباً بدون ضمانات، إلى فرد أو بواسطة الإقراض الجماعي . وتكمن فكرة الأخيرة في قيام الجهة المقرضة بإقراض عدد من العملاء من 3 إلى 10 أشخاص قرضاً من خلال برنامج جماعي. وهنا يتمثل جوهر نجاح عملية الإقراض وضمان السداد، حيث يكون الدافع الرئيسي للتسديد في هذه الحالة هو ضغط الزملاء، فإذا أخفق أحدهم في السداد ، فإن على الآخرين ضرورة الوفاء بالتزاماته والتسديد بدلاً منه. (إليا، 2006)

وفي تعريف آخر للقرض متناهي الصغر يذكر أنه " كمية من المال الذي يقترض من خلال شخص يملك مشروعاً صغيراً للبدء بأعمال مشروعه"، وهذا المصطلح يستخدم كناية من قبل مؤسسات الإقراض لوصف القروض الشخصية الممنوحة لأصحاب المشاريع الصغيرة.(2012، susan ward)

2.2.3 الفرق بين التمويل متناهي الصغر والإقراض متناهي الصغر:

إن من الضروري القيام بعملية تمييز بين هذين المصطلحين حتى يتضح استخدامهما منذ البداية، حيث يعتبر الإقراض متناهي الصغر جزءاً من التمويل متناهي الصغر، فالأول يتضمن منح خدمات الإقراض لأصحاب ذوي الدخول المنخفضة الذين يقيمون مشاريع صغيرة، في حين أن التمويل متناهي الصغر يتضمن التوفير والخدمات المالية الأخرى مثل (التأمين، تحويل الأموال،

وغيرها) إلى جانب الإقراض، ومن المعروف أن القيام بعملية التوفير هي أيضاً مهمة جداً بالنسبة للمقترض صاحب الدخل المنخفض، وهذا دليل على أهمية التمويل متناهي الصغر لما يحتوي على خدمات مالية مختلفة ومتعددة. (إليا، 2006).

وحسب رأي بوابة التمويل الأصغر فإن التمويل متناهي الصغر عبارة عن خدمات القروض والتأمين والتحويلات المالية الأخرى التي تستهدف الأشخاص ذوي الدخل المنخفض، بينما القروض متناهية الصغر فهي عبارة عن قروض صغيرة تقدم إلى أشخاص وذلك عن طريق البنك أو مؤسسة مالية أخرى، ويمكن أن تمنح القروض الصغرى إلى أفراد أو من خلال الإقراض الجماعي وعادة ما تكون بضمانات. (بوابة التمويل الأصغر،2012)

2.2.4 عملاء القرض متناهي الصغر:

أصبح الآن من السهل معرفة الطبقة المستهدفة من وراء القرض متناهي الصغر، حيث يتمثل العملاء في الأفراد ذوي الدخل المتدني الذين يحتاجون إلى قروض أو تمويل متناهي الصغر لإقامة أو دعم مشاريعهم الشخصية، وفي نفس الوقت غير قادرين على إتمام هذه العملية من خلال المؤسسات المالية الرسمية لصعوبة ضماناتها، وبالتالي فإن مثل هؤلاء الأفراد لا يتبقى أمامهم غير التوجه إلى المؤسسات المالية غير الرسمية كمؤسسات الإقراض للاستفادة من برامجها المتنوعة والمختلفة التي تقدم المساعدة بضمانات محدودة يقدر الفرد على الالتزام بها. (بوابة التمويل الأصغر، 2012)

وكما ترى شبكة التمويل الأصغر للبلدان العربية سنابل، فإن عملاء القرض متناهي الصغر هم الأشخاص محدودي الدخل الذين لا يستطيعون التعامل مع المؤسسات الرسمية المالية. وأغلبهم من أصحاب الأعمال الحرة، وأصحاب الأعمال المنزلية من النساء خصوصاً، ومن المناطق الريفية. (شبكة التمويل الأصغر للبلدان العربية سنابل، 2012)

وفي نفس الوقت يجب أن يكون هؤلاء الأفراد نشيطين اقتصادياً بمعنى أنهم لا يقومون بعملية الاقتراض من أجل الاستهلاك وإنما من أجل الإنتاج الذي يضمن لهم الاستمرار في إدرار الدخل وبالتالي تحسينه والبدء بالادخار لرفع مستوى المعيشة وإنجاح مشاريعهم. (إليا ، 2006).

إن معظم هذه البرامج تركز على النساء من خلال نظام الإقراض الفردي والإقراض بضمان المجموعة والذي بدوره كان له أثر على نجاح مؤسسات الإقراض لأنه يضمن عمليات السداد من قبل المقترضين للمؤسسة وبالإضافة إلى أنه يضمن نجاح المشاريع الخاصة بالأفراد ذوي الدخل المنخفض وذلك بضمان سداد المجموعة لديون زميلهم الذي قد يتعثر بالوفاء بالتزاماته. (إليا، 2006).

2.3 دور القروض الصغيرة في مساعدة الفقراء:

في العام 2006 حصل البروفيسور البنغالي محمد يونس على جائزة نوبل للسلام، وذلك لمساهمته في مساعدة الفقراء من البنغال من خلال طريقة منح القروض الميسرة لهم، وفي الصين أيضاً أصبح يطبق نظام الائتمان صغير الحجم بآليات مختلفة تتناسب مع المناطق الفقيرة، على أساس أنها استطلاعاً مفيداً وأسلوب جديد لمكافحة الفقر. (شينغ، موقع الصين المصورة،2012)

ومن ناحية أخرى، فقد اختلف الخبراء حول مدى فعالية وجدوى القروض الصغيرة المقدمة من خلال مؤسسات الاقراض في محاربة الفقر والمساهمة في تطوير الأنشطة المدرة للربح، حيث اعتبرها البعض أنها أداة فعالة لخلق فرص العمل من خلال المشاريع التجارية والزراعية والصناعية المختلفة التي يقوم بها الفقراء، والتي تعمل على مقاومة الضعف في البنيان الاجتماعية والاقتصادية وتؤدي إلى مشكلات عديدة. فيما يرى البعض الآخر أنها تزيد الفقير فقراً بسبب تراكم الديون المستحقة عليه من جراء استخدامه لتلك القروض. (الأشرف، 2012)

وهناك آراء أخرى تقول أن المستفيدون من القروض الصغيرة هم فقط الفقراء المتوسطين. أما المحتاجين فهم محرومون منها. حيث أبرزت الدراسات (مثل دراسة جينا نيف Gina Neff) أن الأفراد الذين يمكن لهم أن يخرجوا من أزماتهم عن طريق اقتراض القروض الصغيرة هم قليلون، حيث أن الكثير منهم بعد مرور عدد من السنوات يبقون غير قادرين على إرضاء حاجاتهم الغذائية الأساسية. وفي الاتجاه الآخر فإن المحتاجين غير مستفيدين من هذه القروض كون حاجاتهم تفوق ما قد توفره لهم هذه القروض من فوائد وتحسينات في الدخل والمستوى المعيشي.

لأن هؤلاء المحتاجين يقدمون على استخدامها بكيفية استهلاكية وليس منتجة، وبالتالي فإن كل ما يؤخذ من قروض يدفع على أشياء استهلاكية وليس لتدويرها مرة أخرى في مشاريع منتجة، إضافة إلى الفوائد على سحب تلك القروض والتي تصبح مكرسة دون وجود القدرة على سدادها ، وبالتالي وصول الفرد إلى أسوء من التي قبلها ويزداد فقراً . (كوكبورن، موقع الحوار المتمدن،2012)

ولا زال من الممكن أن يكون للقروض الصغيرة دوراً بارزاً في محاربة الفقر، ولكن لا ينبغي أن تكون صاحبة الدور الوحيد في حل هذه المشكلة للفقراء، وعلى رأي أرياس جيفارا: "عندما يقولون أن القروض الصغيرة لم تساعد في حل مشكلة الفقر، أقول أننا لسنا مسئولين عن انتشال الناس من الفقر؛ فعندما تمنح شخصاً قرضاً ولا يتوفر له بالمقابل الخدمات والبنية التحتية والتعليم المناسب، فمن المؤكد أن كل جهودنا لن يمكنها أن تساعد بالشكل الكافي. (أبو الخير، موقع المختصر المقال،2012)

2.4 أسس واستراتيجيات الإقراض المتناهي الصغر:

1. تقوم مؤسسة الإقراض على أساس الإقراض لفترات زمنية قصيرة الأجل.
2. يتميز بسرعة وبساطة وسهولة الإجراءات اللازمة التي يقوم بها الفرد للحصول على القرض الذي يحتاجه.
3. ضمان إقراض الذين حصلوا على قروض سابقة والتزموا بسدادها واستغلوا القروض في مكانها بطريقة جيدة ومثلى.
4. العمل على تغطية كافة المناطق الجغرافية وخاصة المناطق الريفية البعيدة من خلال العمل على توفير فروع قريبة لكافة التجمعات السكنية ووسائل أخرى لإيصال الخدمات إليهم.
5. تعمل مؤسسات الإقراض على خلق برامج متعددة ومتنوعة لمجموعات خاصة مستهدفة مثل النساء. (الشبكة الفلسطينية للإقراض، النشرة الأولى، 2003)

2.5 أهداف مؤسسات الاقراض:

لمؤسسات الإقراض المتخصصة أهداف ذات أبعاد مختلفة ومتعددة، فمنها ما يسعى إلى محاولة السيطرة على أكبر حصة من المدخرات في السوق المحلي والعمل على توظيفها وتشغيلها في القروض والاستثمارات من خلال إقراضها للأفراد، وهذا النوع من المؤسسات يقوم على سياسات هجومية تسعى فقط إلى تعظيم أرباحها وتعظيم ثروة مساهميها. أما الاتجاه الآخر فيسعى إلى النمو وخدمة قطاعات معينة.

إن معظم مؤسسات الإقراض تعد شركات أعمال يتم تجهيزها وتنظيمها وإدارتها لتحقيق هدف واحد وأساسي وهو تحقيق الربح وتعظيمه. ولكي تستطيع هذه المؤسسات من أن تقوم بتقديم خدماتها المالية تجاه الأفراد المقترضين وفي نفس الوقت الحصول على عوائد مالية جيدة في ظل البيئة التنافسية فعليها استخدام كافة مواردها المتوفرة بكفاءة ومهارة عالية لتصل إلى الحجم الأمثل للإنتاج من الخدمات وبأقل تكلفة ممكنة. وتقوم بذلك من خلال مرحلتين تتمثل الأولى في إيجاد برامج إقراض جيدة ومناسبة تتلاءم مع احتياجات المقترضين من ذوي الدخل المنخفض والمحتاجين وجمع أكبر عدد ممكن من المقترضين، أما المرحلة الثانية فتتمثل في قيام المؤسسة بجمع الأرباح المتأتية من وراء زيادة عدد المقترضين والفوائد على القروض. (وكالة وفا، 2012)

ولكن بشكل عام نستطيع أن نعترف بأن أهداف مؤسسات الإقراض تتمثل فيما يلي:

1. العمل على توفير وخلق فرص عمل للعاطلين الذين كانوا يعملون داخل إسرائيل سابقا.
2. محاولة حل مشكلة البطالة المتفشية في المجتمع والعمل على تخفيض نسبة البطالة من خلال تشجيع كافة الفئات على الاقتراض منها وفتح مشاريع مدرة للدخل.
3. تشجيع النساء وإعطاؤهم حقهم في العمل والمشاركة والانخراط في عملية التنمية الاقتصادية.
4. توفير الأموال لصغار المزارعين من أجل البدء باستثمارها في المشاريع الزراعية.
5. دعم الأعمال والمشاريع الصغيرة.
6. رفع المستوى المعيشي للأسر الفقيرة من خلال إقامة المشاريع الإنتاجية المرة للدخل. (المؤسسة المصرفية الفلسطينية، 2012).

2.6 خصائص مؤسسات الإقراض:

هناك العديد من الخصائص التي تتميز بها مؤسسات الإقراض العاملة في قطاع غزة، وهذه الخصائص تمنحها صبغة تمويلية خاصة بها تتناسب مع وظائفها لتنسجم في عملية التنمية الاقتصادية، حيث تظهر هذه الخصائص بشكل بارز فيما يلي: (الصفدي، 2004)

1. تقوم الجهات المانحة بدعم مؤسسات الاقراض ودعم برامجها وخصوصاً في رأس المال المقدم لنشأتها أو لاستمراريتها أو كلاهما معاً.
2. أن بعض هذه المؤسسات تأخذ الطابع الدولي، بمعنى أن يكون مركزها الرئيسي خارج البلد وتكون هي بمثابة فرع له داخل البلد، وبالتالي تختلف بعض السياسات على حسب البيئة القائمة فيها المؤسسة.
3. أن هذه المؤسسات في الغالب غير قائمة على تحقيق الربح بشكل رئيسي وإنما تهدف في الأساس إلى أغراض عامة مثل تحقيق التنمية الاقتصادية ورفع مستويات المعيشة للفقراء.
4. تقوم هذه المؤسسات بتمويل المشاريع الإنتاجية والتشغيلية التي تتصف بصغر حجمها، ولا تقوم بتمويل المشاريع الاستهلاكية التي لا تدر عائداً مادياً جيداً لمالكيه، لأنه بذلك لن تتحقق الأهداف التي تقوم عليها المؤسسة بأنها تعمل على حل مشكلة البطالة والفقر.
5. أن أغلب هذه المؤسسات تركز على الطبقات الفقيرة ذات الدخل المنخفض والمحتاجين، وهناك منها ما يمول فئات معينة كالنساء فقط. (الدماغ،2010، ص108)

2.7 المشاكل التي تواجه مؤسسات الإقراض في فلسطين:

هناك العديد من المشاكل والعقبات التي تواجه مؤسسات الإقراض في فلسطين، منها ما قد يكون خاص بمؤسسة دون غيرها ومنها ما يواجه كافة المؤسسات، ومن أهم هذه المشاكل ما يلي:

1. ارتفاع الفوائد على القروض المقدمة للمقترضين لدى بعض مؤسسات الإقراض، والتي قد تكون أحياناً ضعف أو ضعفين أو ثلاثة أضعاف سعر الفائدة المفروض على القروض المقدمة من المصارف والبنوك.
2. الفهم الخاطئ لدى بعض المقترضين لمصدر قروضهم بأنها هبات أو منح مقدمة من الدول المانحة، وبالتالي لا يقومون بسداد أصل القرض وفوائده.
3. تشكل مسألة اختلاف العملة عائقاً من العوائق التي قد تواجه مؤسسات الإقراض، حيث أن هذه المؤسسات تقدم قروضها بالدينار أو الدولار، بينما العملة المستخدمة في الأسواق الفلسطينية هي الشيكل وهنا تكمن مشكلة صعوبة التعامل بين المقترضين والتجار مع اختلاف العملات.
4. عدم وجود مركزية معلومات عن المقترضين.
5. إن ازدياد عدد مؤسسات الإقراض وبرامجها واستهدافها نفس الفئات في المجتمع قد يخلق حالة من التنافس غير المحمود عقباه، فمثلاً يوجد في قطاع غزة ثلاث مؤسسات إقراض تعمل على برنامج الإقراض بضمان المجموعة مستهدفة فئة النساء.
6. ارتفاع المصاريف التي تتكلفها هذه المؤسسات قد يؤدي إلى صعوبة تحقيق نقطة التعادل التشغيلية، وبالتالي عدم قدرة هذه المؤسسات على الوصول لمرحلة التمويل الذاتي بعيداً عن التمويل الدولي أو الخارجي. (عاشور، 2003، ص 45)
7. عدم توفر ابتكارات وأفكار مشاريع جديدة ومربحة، حيث أن معظمها مشاريع مكررة تفتقر للإبداع ومعظمها خطرة. (العاجز، 2008)

2.8 الخلاصة:

نستخلص مما سبق أن للقروض الصغيرة دور مهم جداً وفعال في مساعدة الفقراء الذين لا يملكون القدرة على القيام بتفيذ مشاريع خاصة بهم لرفع دخلهم ومستواهم المعيشي، ويلجأون إلى تلك القروض الصغيرة لتسهم بدورها في تنفيذ ما يأملون بتحقيقه.

ولقد تم توضيح الفرق بين التمويل متناهي الصغر والاقراض متناهي الصغر والفرق بينهما.

كما وتطرق المبحث إلى أسس واستراتيجيات الاقراض المتناهي الصغر، إضافة إلى أهداف مؤسسات الاقراض، والتي منها ما يسعى إلى تحقيق السيطرة على أكبر حصة من المدخرات في السوق المحلي والعمل على توظيفها، ومنها ما يسعى إلى النمو وخدمة قطاعات معينة.

ثم أوضح المبحث خصائص مؤسسات الاقراض التي تتميز بها والتي تمنحها الصبغة القانونية الخاصة بها بما يتناسب مع وظائفها.

وأخيراً تم طرح موضوع ذا أهمية كبيرة وهو المشاكل التي تواجه مؤسسات الاقراض في فلسطين، والتي قد يكون منها الخاص بمؤسسة دون غيرها. ومنها ما يواجه الكثير من المؤسسات بشكل عام.

المبحث الثاني

نشأة وتطور مؤسسات الإقراض

2.9 مقدمة:

2.10 نظرة سريعة على أهم أول مؤسسات الإقراض صغير في العالم:

2.11 مشاكل القروض:

2.12 مؤسسات الإقراض الصغير في غزة

2.13 الخلاصة.

2.9 مقدمة:

من الأسباب التي أدت إلى ظهور الحاجة الماسة إلى إيجاد مصادر مختلفة ومتعددة للدخل، هو ازدياد معدلات الفقر بدرجات مرتفعة وسريعة، ومن هذا المنطلق اتجهت الأنظار نحو الاقتصاد المنزلي ودمج النساء في النشاط الاقتصادي والعملية التنموية للمجتمعات وذلك من خلال المشاريع النسائية بالغة الصغر، وبالتالي ظهرت المشكلة الأساسية وهي كيفية توفير رأس المال كأحد أهم وأكثر العوامل الحيوية التي يقوم عليها المشروع الاقتصادي. (الصفدي، 2004)

وفي السبعينات تم تأسيس عدد من مؤسسات الإقراض الصغير المشهورة آنذاك ، مثل بنك غرامين في بنغلاديش، وبنك سول في بوليفيا، ونظام (unit desa) في بنك راكيات الاندونيسي، وغيرهم الكثير من مؤسسات الإقراض الصغير التي غالباً ما كانت مؤسسات غير حكومية.

2.10 نظرة سريعة على أهم أول مؤسسات الإقراض صغير في العالم:

2.10.1 بنك غرامين البنغلاديشي: (GB)

تم تأسيس بنك غرامين في العام 1976 وذلك على يد البروفيسور محمد يونس، حيث ابتدأ المشروع على أساس التجربة إلى أن تحول إلى بنك رسمي في العام 1983.

ويكمن نجاح بنك غرامين في بنغلاديش في منهجيته التي كانت تعتمد على نموذج المجموعات، حيث يسمح للبنك بتقديم القروض متناهية الصغر للفقراء والمحتاجين دون الحاجة إلى أية ضمانات تقليدية، ومن الجدير بالذكر أن معظم أعضاء المجموعة هم من النساء، حيث كانوا يشكلون ما نسبته 96% من عملاء بنك غرامين. بالإضافة إلى عدم وجود أي التزام قانوني على العملاء لتسديد القروض غير أن إمكانية الاقتراض المستقبلية مرتبطة بتسديد القروض الشخصية لكافة أعضاء المجموعة. (بمعنى آخر أن الحصول على قروض مستقبلية يعتبر بحد ذاته أصلاً يتم رهنه).

ويعتبر بنك غرامين من المؤسسات التي تعمل على الإقراض متناهي الصغر، ويتبع الأسلوب الاجتماعي من خلال تركيزه على العملاء الفقراء جداً، حيث كان معدل حجم القرض الواحد فيه حوالي 100 $ أمريكي. (إليا،2006)

2.10.2 بنك راكيات الاندونيسي: (BRI)

بعد حصول اندونيسيا على استقلالها في العام 1946، قامت الحكومة الاندونيسية بإنشاء خمسة بنوك تجارية مملوكة للدولة، وخرج بنك راكيات حينها للوجود في العام 1950 وذلك من خلال دمج بنكين منفصلين قديما النشأة هما: بنك بريكريديتان راكيات وبنك Algemeene Volkscredietbank، وكان هدف بنك راكيات هو تقديم الخدمات المصرفية الريفية مع التركيز على تشجيع التنمية الزراعية.

ويعتبر هذا البنك من أهم وأشهر البنوك في اندونيسيا ولديه شبكة تضم 325 مكتباً فرعياً تغطي كافة أنحاء البلاد، و3595 وحدة مصرفية قروية، ويقوم البنك بتقديم خدمات متعددة ومتنوعة منها: الخدمات المصرفية التجارية، والتمويل الأصغر، والخدمات المصرفية للشركة. (CGAP، مذكرة مناقشة مركزة ص2)

ومن الجدير بالذكر هو أن هذا البنك يطبق نظام الإقراض الفردي فقط، حيث يسمح له بمنح القروض وخدمات التوفير وبالتالي يصبح مكتفياً ذاتياً. وإلى جانب القرض الناجح الذي يقدمه هذا البنك باسم كيوبيدز، فإنه أيضاً يقدم ما يسمى بـ سيم بيدز، وهذه أداة للتوفير صممت خصيصاً من أجل مقابلة الحاجات الخاصة لعملائه.

ولقد نجح بنك راكيات في مضاعفة حسابات توفير عملائه، بحيث بلغت حسابات التوفير عشرة أضعاف حسابات القروض، وبلغت قيمة حسابات التوفير أكثر من ضعف أرصدة حسابات القروض. (إليا، 2006)

2.10.3 بنك سوليداريو: (SB)

هو مصرف ومؤسسة تمويلية كبرى تقوم بخدمة أصحاب الدخل المنخفضة في الإكوادور، وتم تأسيسه في العام 1992، ولقد أحدث هذا البنك ثورة في مجال الإقراض الصغير حيث أثبت أن تقديم القروض الصغيرة للفقراء قد يكون أداة فعالة لمحاربة الفقر الذي يعانون منه وأداة مربحة في نفس الوقت. ولقد حصل الكثير من الفقراء حينها على التمويل والتعاون في الإدارة المالية عبر هذا البنك، وبالتالي الحد من القروض الربوية، وزيادة تحول المشاريع من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي.

ولقد واجه هذا البنك العديد من العقبات من المؤسسات الحكومية، رغم أن المشكلة نفسها لم تكن من السلطات الحكومية نفسها، لكنها تنتج عن عدم وجود مجموعة من المعايير الملائمة لضبط مجال القروض الصغيرة. (مجلة الإصلاح الاقتصادي، بدون سنة)

وكانت نشأة هذا البنك نتيجة تحول المؤسسة الحكومية البوليفية (بروديوم) إلى مؤسسة مالية منظمة، أما الآن فيعتبر بنك تجاري خاص متخصص بالتمويل الصغير. ويكمن السبب في هذا التحول في محددات التمويل والنمو المرتبطة بالمؤسسات غير الحكومية.

ولقد بدأ هذا البنك بمباشرة أعماله في العام 1992، حيث قدم العديد من قروض الضمان. وفي العام 1998 قام بإدخال نظام القروض الفردية. وبدأ بعدها بإضافة خدمات أخرى متعددة مثل: حسابات التوفير، الودائع، دفع الضرائب، بطاقات الائتمان المدنية، خدمات الصراف الآلي. وقد بدأ منذ العام 2001 باستخدام تكنولوجيا جديدة مثل الأساليب الإحصائية بجهاز الكمبيوتر اليدوي الذي كان يساعد على تقليص الحاجة إلى الأوراق عند تقييم العملاء في الميدان. (إليا، 2006)

2.11 مشاكل القروض:

2.11.1 إدارة مشاكل القروض :

من المعلوم أن معظم مؤسسات الإقراض تواجه تحدياً أمام المشاكل المتعددة للقروض سواء كانت كبيرة أم صغيرة، طويلة الأمد أم قصيرة، حيث أن المستحقات تهدد سلامة وقوة المحفظة الخاصة بالقروض وتقلل من ربحية عمليات الإقراض.

ولذلك فإنه يجب أن يكون هناك العديد من السياسات والاستراتيجيات الفعالة والوقائية من أجل معالجة تلك المشاكل قبل حدوثها.

ولقد قامت مؤسسات الإقراض بوضع العديد من القيود على الإقراض الصغير والمتناهي الصغر لأسباب كثيرة، كان من أبرزها الوضع السياسي السيئ في الضفة الغربية وقطاع غزة والذي أفضى إلى نوع من الإجهاد والضعف الاقتصادي لكل من المقترضين والمقرضين على حد سواء. مع العلم بأن هذه السياسة قد تقلل من الخسائر ولكنها أيضاً ستقلل من حجم المقرضين وتضعف مشاريعهم، بالإضافة إلى انخفاض حجم رأس المال المخصص للإقراض.

وبالرغم من ذلك، فإن العديد من الخبراء يؤكدون على ضرورة استمرار العملية الاقراضية حتى وإن كان ذلك تحت الظروف الصعبة، وذلك لأن المؤسسات المالية التي تعمل على إيجاد الحلول لمشاكل الإقراض وتتأقلم مع الظروف المختلفة أو الصعبة هي تلك القادرة على الاستمرار والبقاء.

2.11.2 دور مسئول الإقراض:

يتمثل دور مسئول الإقراض في ثلاث مهام وهي:

1. إدارة محفظة الإقراض:

وفي هذه المهمة يجب على مسئول الإقراض أن يضمن وجود النوعية الممتازة في محفظته وذلك من أجل تقليل التكاليف وتحقيق الأهداف العامة للبرنامج ومن أهمها الاستمرارية.

2. مراقبة ومتابعة القروض:

حيث يكلف مسئول الإقراض بتحليل ومتابعة القروض الموجودة في محفظته بشكل جيد ومستمر لملاحظة أي مشاكل قد تظهر منذ البداية ومحاولة وضع الحلول السريعة لها قبل تفاقمها.

3. تقديم الخدمات الاستشارية:

حينما يتعثر العميل في بعض المشاكل الخاصة بالقرض، يقوم المسئول بمساعدة العميل على تخطي هذه المشاكل وإيضاح الصورة الحقيقية لمشاكل القروض له.

2.11.3 الآثار المترتبة على تعثر القروض:

1. إضاعة الوقت والجهد في متابعة الأقساط المستحقة.
2. إضاعة وقت الإدارة في متابعة ومراقبة المتعثرين في السداد وزيادة الإنفاق على النواحي القانونية المترتبة على ذلك.
3. انخفاض القدرة على تقديم الخدمات الاستشارية وغيرها لمشاريع أخرى بسبب الانشغال في المستحقات.
4. إن قيام أحد العملاء بالتخلف عن السداد يعطي الفرصة للكثير من العملاء الآخرين بالتقاعس عن عملية سداد ما عليهم من مستحقات مما يؤدي إلى خلق الكثير من المشكلات.
5. فقدان البرنامج لمصداقيته وقدرته على التعامل مع المشاكل.

ولذلك، تقوم مؤسسات الإقراض بوضع استراتيجيات وأسس واضحة للتعامل مع القروض المتعثرة لمحاولة عدم تكرار نفس المشاكل أو تجنبها لاحقاً ووضع الحلول للمشاكل القائمة، ومن ضمن الاستراتيجيات التي تمكن هذه المؤسسات من تجنب مشاكل القروض قبل حدوثها ما يلي:

1. عدم التعامل مع عملاء معروف عنهم مسبقاً عدم مصداقيتهم والتزامهم، أو بعدم جدوى مشاريعهم من الناحية الاقتصادية.
2. التحقق من شخصية العميل، والاستفسار عنه من خلال معروفين وموثوقين قبل البدء بعملية منح القرض له.
3. التحقق من وتقييم قدرة العميل على إدارة مشروعه المنوي إقامته.
4. توثيق مصادر الضمان المتوفرة.
5. ملائمة قيمة القرض مع احتياجات المشروع والقدرة على السداد، بحيث لا يعطى أكثر مما يحتاج ولا يقل، والتأكد من قدرة العميل على سداد المبلغ المقترض وما يترتب عليه من مستحقات.
6. استخدام أسلوب الحوافز والتشجيع في سداد الدفعات في وقتها.
7. التشدد مع العملاء والتأكيد على عدم تهاون المؤسسة المقرضة مع العملاء في حال تأخير عمليات السداد.
8. ضمان وجود تدفق نقدي يغطي القسط الشهري.

وتستخدم مؤسسات الإقراض الاستراتيجيات سابقة الذكر في إدارة محفظة القروض بشكل فعال ومميز، ومن أجل ذلك تقوم بوضع خطة متابعة وزيارة مستمرة للعملاء، إضافة إلى تحضير المقرض لالتزامه بالإجابة والإدلاء بالمعلومات في كل زيارة، ومقارنة الحقائق والمعلومات المتوفرة مع التوقعات، وتقوم بتشكيل فريق للقيام بمهمة الاستفسار الدائم والملاحظة المستمرة لنشاطات المقترض، بالإضافة إلى التنبه لمؤشرات الإنذار التي قد تنذر بمواجهة مخاطر مثل صرف الأموال في أمور غير الهدف التي منحت من أجله.

وفي هذه الحالة، يجب على المؤسسة القيام بملاحظة ومتابعة معلومات تخص مشاريع العملاء للتأكد من سير الأمور على ما يرام، وهي كالتالي:

أنماط وطرق البيع، مقارنة السيولة النقدية الفعلية مع المقدرة (أي مقارنة حجم الأموال التي تم استخدامها فعلاً في المشروع مع حجم الأموال التي أقرضت للعميل)، متابعة حجم المشتريات ومدخلات ومخرجات المشروع من أموال وبضائع والزيادة في الذمم المدينة ومخزون البضاعة.

وفي حين تأخر بعض العملاء عن السداد، تقوم المؤسسة بإتباع الإجراءات التالية:

1. إبلاغ المسئولين والجهات المختصة بتحصيل المستحقات فوراً عند تأخر الدفعة الأولى.
2. محاولة الاتصال بالأشخاص المؤثرين أو المقربين له من أجل تحصيل المستحقات المتأخرة وإعادة الدفعات إلى مسارها المنتظم.
3. المتابعة الدورية عن طريق الزيارات الميدانية.
4. اتخاذ القرارات والأساليب المناسبة مع الإدارة مثل إعادة جدولة القرض. (الشبكة الفلسطينية للإقراض النشرة الثالثة، 2003)

2.12 مؤسسات الإقراض الصغير في غزة Small lending Institutions In Gaza

1. دائرة التمويل الصغير (وكالة الغوث):

تهدف دائرة التمويل الصغير في وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين– الانروا إلى دعم التنمية الاقتصادية وتخفيف حدة الفقر عن طريق توفير القروض الاستثمارية وتمويل رأس المال العامل للرياديين الفلسطينيين ولأصحاب المشاريع الصغيرة والصغيرة جداً، بالإضافة إلى تقديم قروض استهلاكية وقروض إسكان لأرباب الأسر ذوي الدخل المنخفض . وتعمل الدائرة على تحقيق الاستدامة عبر تحديد نسب فوائد تسمح بتغطية تكاليفها. وتعتبر الدائرة أكبر مؤسسة للتمويل في المناطق الفلسطينية المحتلة، لدورها الملحوظ في خلق فرص عمل وتوليد الدخل وتمكين اللاجئين الفلسطينيين والفئات الفقيرة الأخرى بما فيها النساء والشباب.

أطلقت الاونروا مبادراتها للتمويل الصغير في الضفة الغربية وقطاع غزة في حزيران 1991، التي جاءت استجابة لارتفاع معدلات البطالة وانتشار الفقر في أعقاب اندلاع الانتفاضة الأولى عام 1987 وحرب الخليج. ومنذ اندلاع الانتفاضة الثانية عام 2000، ركزت الدائرة على المشاريع الصغيرة جداً والعائلات محدودة الدخل، وخلال هذه الفترة، طورت الدائرة وبشكل منظم منتجاتها الاقراضية القائمة، كما أضافت إليها منتجات جديدة، استجابة للحاجات المتنامية للفئات المستهدفة. (مقابلة، عيد، 2012)

وتقوم دائرة التمويل الصغير بتقديم 7 منتجات اقراضية وهي كالتالي:

- منتج القروض التشغيلية.
- منتج القروض التشغيلية المتقدمة: وهو خاص بالنساء والرجال.

- منتج الإقراض بالضمان الجماعي: وهو خاص بالنساء فقط.
- منتج القروض النسوية المنزلية: وهو خاص بالنساء فقط.
- منتج إقراض المشاريع الصغيرة: نساء ورجال.
- منتج القروض الاستهلاكية.
- منتج قروض الإسكان. (بروشور، 2013)

ومن خلال الجدول (1-2) تتضح وبالأرقام بعض الحقائق عن البرنامج تشمل العدد الإجمالي للقروض الممنوحة لتمويل المشاريع الصغيرة النسوية، والقيمة الاجمالية للقروض الممنوحة لتمويل المشاريع الصغيرة النسوية، والعدد الإجمالي للمقترضات النشطات في العامين 2011 و2012.

جدول (1-2)

احصائيات عن المشاريع النسائية الممولة من دائرة التمويل الصغير

الوصف	2011	2012
العدد الإجمالي للقروض الممنوحة لتمويل المشاريع الصغيرة النسوية	1162	1357
القيمة الإجمالية للقروض الممنوحة لتمويل المشاريع الصغيرة النسوية	1.415 مليون دولار	1.465 مليون دولار
العدد الإجمالي للمقترضات النشطات	939	668

من إعداد الطالبة، 2013، بالرجوع إلى مقابلة مع السيد بهجت عيد، دائرة التمويل الصغير

مما سبق يتضح أن العدد الإجمالي للقروض الممنوحة لتمويل المشاريع الصغيرة النسوية بلغ 1162 في العام 2011، في حين يرتفع عدد القروض الممنوحة لتمويل تلك المشاريع إلى 1357 في العام 2012.

في حين بلغت القيمة الإجمالية للقروض الممنوحة لتمويل المشاريع الصغيرة النسوية 1.415 مليون دولار في العام 2011، لتزداد في العام 2012 إلى 1.465مليون دولار

- المقترضة النشطة: هي المقترضة التي حصلت على قرض في سنة معينة وما زالت تسدد في قيمة القرض حتى تاريخ معين.
- المقترضة غير النشطة: هي المقترضة التي حصلت على قرض في سنة معينة وأنهت من سداد الأقساط الشهرية.

أما عن العدد الإجمالي للمقترضات النشطات في العام 2011 فقد بلغ 939 مقترضة، لينخفض بعدها في العام 2012 إلى 668 مقترضة نشطة. ويرجع ذلك إلى ارتفاع عدد القروض الممنوحة مع تقليص عدد المقترضات، يعني اقتراض بعض السيدات لأكثر من قرض واحد في السنة الواحدة، أو ارتفاع حجم القرض ذاته.

ومن خلال الارتفاع العام في عدد القروض الممنوحة والقيمة الإجمالية للقروض الممنوحة وعدد المقترضات النشطات يتضح لنا ازدياد وتوسع نطاق عمليات الإقراض في الوكالة عاماً بعد عام.

- فترة السماح : لا يوجد.
- فترة الاسترداد: تتراوح من 4- 15 شهراً.

2. مؤسسة فاتن:

هي مؤسسة فلسطينيه غير هادفة للربح، تأسست عام 1999 انبثقت عن أحد برامج إنقاذ الطفل الأمريكية، وهو برنامج الإقراض الجماعي للنساء صاحبات المشاريع الصغيرة جداً، عملت فاتن على مدار اثني عشر عاماً من الجهد والعطاء تحت ظلم وقهر الاحتلال الإسرائيلي وممارساته العنصرية، وكان تحدياً كبيراً لها بأنها استطاعت الوصول إلى الاستدامة المالية بنسبة 150 % واستدامة تشغيلية بنسبة 195% ، كما وتدير المؤسسة محفظة قروض بقيمة 28 مليون دولار.

رؤية المؤسسة

تسعى فاتن لتحسين نوعية الحياة في فلسطين من خلال وصول واسع لخدمات التمويل الصغير ومتناهي الصغر عالية الجودة والمستدامة.

رسالتها

الفلسطينية للإقراض والتنمية فاتن مؤسسة وطنية رائدة غير هادفة للربح نقدم خدمات مالية متنوعة، مستدامة وذات جودة عالية لأصحاب المشاريع الصغيرة، ومتناهية الصغر، والرواد الناشطين اقتصادياً من ذوي الدخل المحدود، خصوصاً النساء، وذلك من خلال موارد بشرية وإمكانيات فنية متطورة للمساهمة في تمكين الأسرة وتنمية المجتمع الفلسطيني. .(موقع مؤسسة فاتن، 2013)

برامجها ومنتجاتها:

1- **منتجات مالية** - :حرصت فاتن على تلبية احتياجات السوق الفلسطيني كما وركزت على فئة الشباب حيث أطلقت منتج الرواد وابدأ مشروعك اللذان يدعمان المشاريع الصغيرة وخاصة

للخريجين ذوي الخبرات والمهارات العلمية من اجل المساهمة في تخفيض نسب البطالة، كما وأطلقت منتجات تخدم البيئة الفلسطينية مثل فلتر المياه لتنقية مياه الشرب وأجهزة التخلص من النفايات وعوادم السيارات للتقليل من التلوث، اهتمت بالأرض من خلال القرض الزراعي للفلاح الفلسطيني، وقرض السكن لمن يرغب بتحسين سكنه الحالي وخاصة لسكان الريف والمخيمات، ركزت على القروض الإنتاجية بشكل كبير مثل قرض العائلة الذي استهدف الأسرة الفلسطينية التي تدير مشروعاً إنتاجياً وشجعت المشاريع المنزلية والصناعات المحلية البسيطة والصناعات الحرفية مثل الثوب الفلسطيني، التطريز، الزجاج، والصدف، ومولت مشاريع خلف جدار الفصل العنصري وعمال المستوطنات، وشجعت المنتج الوطني وذلك من خلال المساهمة في صندوق الكرامة الذي أطلقته وزارة الاقتصاد، لم تهمل النواحي العلمية والثقافية فصممت منتجاً للطالب الجامعي من اجل استكمال دراسته الجامعية، كما وحرصت على مواكبة التطور والتكنولوجيا من خلال شعار قرض الحاسب الآلي لكل عائلة فلسطينية وتميزت المؤسسة بتركيزها واهتمامها بالنواحي الإنسانية من خلال قرض العلاج الذي يخدم المقترضين وبأسعار فائدة رمزية.

2- **منتجات غير مالية**- :مثل منتج التأمين على حياة المقترضات من الموت أو العجز الدائم بالإضافة إلى خدمة التدريب للمقترضات في عدة مجالات مثل الإدارة والمحاسبة والتسويق عبر التنسيق مع المعاهد المتخصصة للتدريب وعلى نفقة المؤسسة. (فاتن في سطور، 2013)

كيفية متابعة القروض الممنوحة:

يتم إعطاء بطاقة سداد وجدول سداد بتواريخ محددة ويجب على المقترض الالتزام بتلك التواريخ وفي حالة تأخر المقترض يتم الاتصال به من قبل موظفي الإقراض وتذكيره بالدفعة. إضافة إلى الزيارات الميدانية وذلك لتحصيل الدفعة في حالة التأخير.

أما في القروض الممنوحة للمشاريع يتم زيارة المشروع قبل منح القرض وذلك لتحديد البيانات المالية والتأكد منها وبناءً على قيمة القرض الممنوح يتم تحديد المستوى الإداري للزيارة.

وبعد منح القرض تتم الزيارة الميدانية من قبل المدقق الداخلي للمؤسسة للتأكد من أنه تم منح القرض في الوجه المطلوب، والتأكد من أن قيمة القرض عملت على تطوير هذا المشروع وزيادة دخل الأسرة ورأس مال المشروع.

3. برنامج تمويل المشاريع الصغيرة (المدرة للدخل) فى الإغاثة الإسلامية:

الإغاثة الإسلامية هي مؤسسة دولية غير حكومية تأسست 1984 في بريطانيا وتتمتع بصفة استشارية في مجلس الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي وهي عضو مؤسس في المجلس الإسلامي العالمي للدعوة والإغاثة، وعضو في شبكة المنظمات غير الحكومية البريطانية العاملة في خارج بريطانيا، وأحد الموقعين على وثيقة مبادئ السلوك المهني التابع للصليب الأحمر والمنظمات غير الحكومية بشأن الإغاثة في حالة الكوارث، تعمل الإغاثة الإسلامية على مساعدة المحتاجين بغض النظر عن العرق أو الدين أو الجنس، لها مكاتب وممثلين في جميع أنحاء العالم وتسعى لتحقيق رخاء اقتصادي وتنمية اجتماعية في البلاد الفقيرة عبر برامج تنموية وإغاثية مشتركة مع المجتمعات المحلية. و تشمل برامجها الإغاثة الطارئة، والتنمية بكافة صورها، بالإضافة لكفالة الأيتام، بدأت الإغاثة الإسلامية عملها في فلسطين منذ العام 1996 وافتتحت مكتباً لها في فلسطين في العام 1998، منذ بدء انتفاضة الأقصى عام 2000 كثفت الإغاثة الإسلامية من دعمها ومساندتها للشعب الفلسطيني وذلك عبر توسع وزيادة حجم أنشطتها.

برنامج تمويل المشاريع الصغيرة في الإغاثة الإسلامية:

تعتبر الإغاثة الإسلامية من أكبر المؤسسات في قطاع غزة والتي تقوم بتقديم التمويل بصيغ تتوافق مع الشريعة الإسلامية للمشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر المدرة للدخل في قطاع غزة، حيث قامت بتأسيس برنامج تنمية المشاريع الصغيرة في العام 1998 بهدف مساعدة ذوي الدخل المحدود من أصحاب المشاريع الصغيرة لتطوير مشاريعهم أو البدء بمشاريع جديدة مدرة للدخل من أجل تحسين دخلهم ومساعدتهم على توفير سبل العيش الكريمة. وتسعى الإغاثة الإسلامية لإتباع أفضل الممارسات في التمويل الأصغر كذلك تسعى للوصول لأكبر عدد ممكن من الفقراء وذوي الدخل المحدود، يقوم برنامج تنمية المشاريع الصغيرة بتمويل المشاريع الصغيرة باستخدام صيغتين من صيغ التمويل الإسلامي المتنوعة وهما المرابحة والقرض الحسن.(مقابلة، عكاشة، 2013)

رسالة البرنامج:

المساهمة في تنمية الاقتصاد الفلسطيني من خلال تمويل المشروعات الصغرى وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية مع تقديم التدريب والخدمات الاستشارية والمتابعة حيثما أمكن.

هدف البرنامج الرئيسي:

المساهمة في النمو الاقتصادي لقطاع المشروعات الصغرى في الأراضي الفلسطينية.

أهداف البرنامج الفرعية:

- دعم استمرارية المشروعات الصغرى القائمة.
- توفير فرص عمل دائمة لأصحاب تلك المشروعات.
- تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للأسر الفقيرة.
- تشجيع الفئات المهمشة في المجتمع الفلسطيني كالنساء والموهوبين من الخريجين للمساهمة في تنمية الاقتصاد الفلسطيني.
- المساهمة في تخفيف معدلات الفقر في الأراضي الفلسطينية.

حقائق عن البرنامج:

- نوع التمويل: نظام المرابحة للأمر بالشراء للمشاريع الصغيرة المدرة للدخل و نظام القرض الحسن للمشاريع الصغيرة المدرة للدخل
- الحد الأقصى للتمويل: 40,000 شيكل.
- الحد الأدنى للتمويل : 3000 شيكل (مقابلة، عكاشة، 2013)

ومن خلال الجدول (2-2) تتضح وبالأرقام بعض الحقائق عن البرنامج تشمل العدد الإجمالي للمشاريع الممولة للإناث (مشاريع قائمة)، والعدد الإجمالي للمشاريع الممولة للإناث (مشاريع جديدة)، والمبلغ الإجمالي لتمويل المشاريع، و العدد الإجمالي للمستفيدات من برنامج التمويل في الإغاثة الإسلامية خلال العامين 2011 و 2012.

جدول (2-2)

احصائيات عن المشاريع النسائية الممولة من مؤسسة الاغاثة الاسلامية

الوصف	2011	2012
العدد الإجمالي للمشاريع الممولة للإناث (مشاريع قائمة)	55	50
العدد الإجمالي للمشاريع الممولة للإناث (مشاريع جديدة)	24	18
المبلغ الإجمالي لتمويل المشاريع	224.500	258.125
العدد الإجمالي للمستفيدات من برنامج التمويل في الإغاثة الإسلامية خلال الفترة 2011 و 2012	147 مستفيدة.	

من إعداد الطالبة، 2013 بالرجوع إلى مقابلة مع السيد كريم عكاشة، مؤسسة الاغاثة الدولية

مما سبق يتضح أن العدد الإجمالي للمشاريع الممولة للإناث(مشاريع قائمة) بلغ 55 مقترضة في العام 2011، في حين بلغت في العام 2012 50 مقترضة.

أما عن العدد الإجمالي للمشاريع الممولة للإناث (مشاريع جديدة) فقد بلغ 24 مقترضة في 2011، أما في عام 2012 فقد بلغ 18 مقترضة.

وبالتالي فإن العدد الإجمالي للمستفيدات من برنامج التمويل في الإغاثة الإسلامية خلال الفترة 2011 و2012 147 مقترضة

وبالنسبة للمبلغ الإجمالي لتمويل المشاريع السابقة الذكر فقد بلغ 224.500$ في 2011، أما في العام 2012 فقد بلغ 258.125$.

ونلاحظ هنا ارتفاع المبلغ الإجمالي لتمويل المشاريع في العام 2012 عن العام 2011، رغم انخفاض العدد الإجمالي للمشاريع الممولة للإناث سواء كانت قائمة أم جديدة، وذلك لارتفاع قيمة القرض نفسه.

وتقوم مؤسسة الإغاثة الإسلامية بحساب نسبة الربح من القروض الممنوحة حسب فترات السداد المختلفة كما هو موضح في الجدول (3-2) أدناه:

جدول (3-2)

نسبة الربح حسب فترات السداد المختلفة

فترة السداد	نسبة الربح
6 شهور	%5
24 شهر	%14
30 شهر	%16
36 شهر	%18

من إعداد الطالبة، 2013، بالرجوع إلى مقابلة مع السيد كريم عكاشة.

من خلال ما سبق يتبين لنا أن نسبة الربح المفروضة على القروض ترتفع بارتفاع فترة السداد المخصصة للقرض وذلك تبعاً لارتفاع حجم القرض ذاته. التي تبلغ فترة سدادها 6 شهور هي 5%، أما نسبة الربح على القروض التي تبلغ فترة سدادها 24 شهر هي 14%، في حين تبلغ نسبة الربح 16% على فترة السداد 30 شهر، وعلى فترة السداد 36 شهر تبلغ نسبة الربح 18%.

دور الإغاثة الإسلامية في متابعة المشاريع ما بعد التمويل، تقوم الإغاثة الإسلامية بزيارة المشاريع الممولة بهدف ما يلي:

- الاطلاع عن كثب على سير العمل بهذه المشاريع ما بعد الحصول على التمويل
- معرفة الإرشاد والتدريبات التي قد يحتاجها المستفيدين من أجل نجاح واستمرار المشروع

الخدمات غير المالية التي تقدمها الإغاثة الإسلامية

- التوجيه والإرشاد لكيفية إدارة المشروع
- تسويق المشاريع الممولة من البرنامج (مقابلة، 2013)

2.13 الخلاصة:

مما سبق تعرفنا على مفهوم مؤسسات الإقراض وما تتضمنه من مفاهيم أخرى كمفهوم التمويل متناهي الصغر والقرض متناهي الصغر، كما تطرقنا إلى الفرق بينهما، ومن هم عملاء القرض متناهي الصغر.

كما تم التطرق في هذا الفصل إلى دور القروض الصغيرة في مساعدة الفقراء، وأسس واستراتيجيات الإقراض متناهي الصغر، مع إلقاء الضوء على نشأة وأهداف وخصائص مؤسسات الإقراض في فلسطين والمشاكل التي تواجهها.

كما تمت الإشارة إلى أهم مؤسسات الإقراض الصغير في العالم وهم بنك غرامين، بنك راكيات الاندونيسي، وبنك سوليداريو.

إضافة إلى ذلك تم التطرق إلى موضوع هام جداً ألا وهو مشاكل القروض، وكيفية إدارتها، ودور مسئول الإقراض، والآثار المترتبة على تعثر القروض.

وأخيراً تم عرض مؤسسات الإقراض الفلسطينية قيد الدراسة وهي دائرة التمويل الصغير– الوكالة، ومؤسسة فاتن، ومؤسسة الإغاثة الإسلامية .

الفصل الثالث

المشاريع الصغيرة

المبحث الأول: تنمية المشاريع الصغيرة الأسرية

المبحث الثاني: مشاركة المرأة في سوق العمل

المبحث الأول

تنمية المشاريع الصغيرة الأسرية

3.1 مقدمة

3.2 تعريف المشاريع الصغيرة

3.3 أهمية المشاريع الصغيرة بالنسبة لفلسطين

3.4 المعوقات التي تواجه المشاريع الصغيرة

3.5 خصائص وسمات المشاريع الصغيرة

3.6 الدور الاقتصادي للمشاريع الصغيرة في فلسطين

3.7 واقع الاقتصاد الفلسطيني

3.8 واقع المنشآت الصغيرة في فلسطين

3.9 المؤسسات المساندة للمشاريع الصغيرة

3.10 الخلاصة.

3.1 مقدمة:

يعتبر قطاع المشروعات الصغيرة قطاعاً مميزاً، لما له من أهمية في معظم اقتصاديات العالم سواءً على مستوى الدخل القومي أو في استحداث مناصب عمل أو في كثرتها. كما تساهم بنسب لا يستهان بها في ابتكار سلع وخدمات حديثة تستجيب للتطورات المستمرة التي يفرضها النظام الاقتصادي الحديث. ولذلك تعد قطاعاً محورياً في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي مواجهة تحديات العولمة (سمير، وشعيب، 2006، ص 423)

إن عملية دعم وتنمية المشاريع الصغيرة وتشجيع إقامتها لهو من أهم المقومات التي تقوم عليها عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء ويرجع ذلك للدور الهام الذي تلعبه هذه المشاريع في دفع عجلة النمو الاقتصادي والحد من العديد من المشاكل القائمة في المجتمعات وما يستوجب العديد منها وجود بدائل يستطيع الأفراد من خلالها تنشيط عملية إدرار الدخول ورفع المستويات المعيشية كالبطالة والفقر وغيرها من المشاكل المتعددة.

ولقد تنبهت الدول المتقدمة لأهمية تلك المشاريع منذ زمن طويل مما جعلها تصل إلى مراحل متقدمة من النمو والازدهار الاقتصادي في مراحل مبكرة، حيث كانت تلك المشاريع الصغيرة هي الأداة الفاعلة التي نقلت الدول المتقدمة إلى مستويات معيشية عليا، وما تلك الشركات الكبرى إلا مشاريع كانت صغيرة وتطورت وأصبحت كبيرة، ذات رؤوس أموال ضخمة، تشغل الملايين من الأيدي العاملة، وقد انعكس ذلك كله على معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي لتلك الدول.

أما فيما يخص الدول النامية، فقد اكتشفت أهمية تلك المشاريع الصغيرة متأخراً، مما أخَّر فعلاً من تقدمها ونموها بمعدلات عالية وسريعة بالمقارنة مع الدول المتقدمة، وعلى الرغم من ذلك فإنها ومذ أدركت أهميتها، أصبحت تقدم لها الدعم المالي والفني بكافة أشكاله وطرقه، وكذلك حرصت على توفير البنية التحتية المناسبة لتلك المشاريع، مع مراعاة قدرة الدول النامية المالية والفنية المتواضعة.

وبشكل عام، فإن المشاريع الصغيرة تعتبر أداة فاعلة لتطبيق التوظيف الذاتي، حيث يمكن للعاطل عن العمل أن ينتج فكرة لمشروع ما ويبحث عن تمويل يساعده في إنشائه وإقامته ويبدأ بالعمل والتطوير والتوسع والانتشار أكثر فأكثر وهو بذلك يكون قد وظف نفسه في عمل خاص يدر له دخلاً ويضمن لنفسه الاستمرار والبقاء كشخص منتج وليس مستهلك فقط وقادر أيضاً على الادخار(منظمة العمل العربية،2009).

ورغم كثرة الحديث عن المشاريع الصغيرة في الآونة الأخيرة إلا أن العلماء والخبراء لم يتوصلوا حتى الآن إلى تعريف محدد وموحد لها، وذلك لاختلافها من دولة لأخرى، فالمشاريع الصغيرة في الدول المتقدمة لا يمكن أن تكون هي ذاتها التي في الدول النامية مثلاً، وذلك يرجع لاختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية بينهم، ولنصبح قادرين على إيجاد تعريف جيد لها يتطلب الأمر منا أن نقوم بتصنيفها حسب بعض المعايير المحددة. فبعض الدول تعتمد على حجم رأس المال المستخدم في المشروع لتصنيفه ما إذا كان صغيراً أم متوسطاً أم كبيراً، ومن عيوب هذا التصنيف أنه يؤدي إلى صعوبة المقارنة بين هذه الدول لإختلاف أسعار صرف العملات.(المحروق ومقابلة، 2006، ص3)

أما البعض الآخر فإنه يعتمد على عدد العمال في المشروع مستندين في ذلك على أن هذا المعيار ثابت وموحد ولا يرتبط بتغيرات الأسعار كما يحصل في رأس المال.

ومن أشهر التصنيفات ما جاء في تصنيف البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بأنها تلك التي توظف أقل من 50 عامل في الدول النامية، وأقل من 500 عامل في الدول المتقدمة.

كما ويؤخذ بعين الاعتبار تصنيف منظمة التنمية الصناعية العالمية UNIDO والتي تصنف المشاريع حسب معيار عدد العمال، وحسب التطور الاقتصادي لمجموعة البلدان، الدول النامية والدول المتقدمة. ويتضح ذلك في الجدول التالي: (الصوص، 2010، ص5)

جدول (1-3)

تصنيف المشاريع الصغيرة حسب منظمة التنمية الصناعية العالمية UNIDO

	التصنيف	عدد العمال
الدول المتقدمة	صغيرة	أقل من 99 عامل
	متوسطة	100 -499 عامل
	كبيرة	أكثر من 500 عامل
الدول النامية	متناهية الصغر	1-4 عامل
	صغيرة	5- 19 عامل
	متوسطة	20- 99
	كبيرة	أكثر من 100 عامل

الصوص، سمير زهير، بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة_ نماذج يمكن الاحتذاء بها في فلسطين، وزارة الاقتصاد الوطني، 2010،ص5، ص 7.

3.2 تعريف المشاريع الصغيرة:

تعرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) المشاريع الصغيرة بأنها تلك المشاريع التي يديرها مالك واحد يتكفل بكامل المسئولية ويتراوح عدد العاملين فيها ما بين 10- 50 عامل.

أما البنك الدولي فيعرفها بأنها تلك المشاريع التي يعمل فيها أقل من 10 عمال في المشاريع الصغيرة (موقع إلكتروني شركة العقاب، 2012).

أما قانون الشركات البريطانية الذي صدر عام 1985، فقد عرَّف المشاريع الصغيرة بأنها تلك المشاريع التي تفي بشرطين أو أكثر من الشروط التالية:

1. أن يكون حجم التداول السنوي لها لا يزيد عن 8 مليون جنيه استرليني.
2. أن يكون عدد عمالها وموظفيها لا يزيد عن 250 عامل.
3. أن يكون حجم رأس مالها المستثمر لا يزيد عن 3,8 مليون جنيه استرليني.

كذلك الاتحاد الأوربي قام بتعريف المشاريع الصغيرة تعريفاً كمياً، وذلك من خلال المحددات التالية:

1. أن يكون عدد العمال والموظفين لا يزيد عن 250 عامل وموظف.
2. أن يكون حجم رأس المال المستثمر لا يزيد عن 8 مليون جنيه إسترليني.
3. أن يكون حجم التداول السنوي لا يزيد عن 16 مليون جنيه إسترليني (موقع مركز المعلومات الوطني الفلسطيني،2012).

وفي الأراضي الفلسطينية، لم يتم تبني تعريف رسمي وموحد، إلا أن معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، قد تبنى تعريفاً معيناً في إطار عمله على مجموعة من الدراسات التي تخص تطوير وتحسين واقع المنشآت الصغيرة والصغيرة جداً، وجاء ضمن التعريف أن المشاريع تعتبر صغيرة في حال توظيفها ما بين 5- 9 عمال، أما المنشآت المتوسطة فهي التي تشغل ما بين 10- 19 عاملاً (سابيلا، 2009).

3.3 أهمية المشاريع الصغيرة بالنسبة لفلسطين:

ازدادت أهمية المشاريع في فلسطين لما تساهم به في التنمية الاقتصادية نتيجة للتحولات الاقتصادية العالمية نحو تشجيع المبادرات الفردية ودعم المشاريع الخاصة من أجل المشاركة الواسعة للأفراد وتشجيع برامج الخصخصة وتقليص دور القطاع العام المدعومة من المؤسسات الدولية. وترجع أهمية هذه المشاريع إلى العديد من الاعتبارات لعل أهمها (أبو جزر، 2008):

1. أسلوب جيد ومصدر رخيص لخلق فرص عمل جديدة للعاطلين عن العمل:

حيث أثبتت الدراسات المحلية والأجنبية قدرة المشاريع الصغيرة على إيجاد فرص عمل جديدة مقارنة بالمشاريع الكبيرة، مع الأخذ بعين الاعتبار حجم رأس المال المستثمر .

وبعبارة أخرى، فإن تكلفة خلق فرصة عمل في مشروع صغير أقل من تكلفة خلق فرصة عمل في المشاريع الكبيرة. **(البحيصي، 2006)**

2. حاضنة للمهارات والإبداعات والجديدة:

حيث أن المشاريع الصغيرة تعطي فرصة عظيمة لأصحاب المهارات والإبداعات والقدرات العالية من أفراد المجتمع والذين يمتلكون قدرات مالية بسيطة في تحقيق أحلامهم وطموحاتهم من خلال إقامة المشاريع الصغيرة والتي قد تتسع وتنمو بعد زمن قصير لتصبح من أهم الشركات الكبرى في المجتمع. وهناك العديد من المشاريع التي بدأت كمشاريع عائلية ومن ثم نمت وكبرت لتصبح شركات كبيرة بالقياس مع غيرها من الشركات الأخرى.(البحيصي، 2006)

3. تعتبر عامل مساعد للاستقرار الاجتماعي والسياسي:

فالمشروعات الصغيرة تعطي أيضاً فرصاً جيدة لكثير من الأفراد الذين كانوا يعيشون على هامش المجتمع في أن يكون قواً فاعلة ومنتجة في المجتمع لهم أعمالهم الخاصة بهم والتي تترك أثراً جيداً على المجتمع.

هؤلاء الأفراد لا يملكون القدرات المالية ولا الأكاديمية ولا يملكون العلاقات العامة التي تمكنهم من إقامة مشاريع كبيرة، ولكن مع تبني نهج المشاريع الصغيرة أصبح من السهل دخولهم إلى العملية الإنتاجية من خلال دمجهم فيها، مما يؤدي إلى إزالة الفروقات والتوترات القائمة بين فئات المجتمع المختلفة. (البحيصي، 2006)

4. تعمل على إمداد وتغذية المشاريع الكبيرة بالأفكار الجديدة دائماً:

حيث تعمل المشاريع الصغيرة على مساندة المشاريع الكبيرة من خلال تقديم الكثير من الخدمات المساندة والتي ليس مجدياً للمشاريع الكبيرة أن تنتجها، ومثال على ذلك مصانع السيارات والطائرات في اليابان تعتمد على سلسلة صناعات تقوم بها المشاريع الصغيرة والمتواجدة حولها لإمدادها بكثير من قطع الغيار اللازمة لها. وهذا ما يدلل على أهمية

المشاريع الصغيرة بالنسبة للكبيرة ودعم المشاريع الكبيرة للمشاريع الصغيرة دوماً حيث يرتبط نجاح الأخيرة بالنجاح المتحقق والمتكرر في الأولى وهذا ما يمكن أن نصفه بالعلاقة التكاملية وليس التبادلية. (البحيصي، 2006، ص79)

5. قدرة المشاريع الصغيرة على التميز:

تتميز المشاريع الصغيرة بقدرتها على التكيف مع الظروف والمستجدات التي يمكن أن يتعرض لها الاقتصاد بشكل أكبر مقارنة مع المشاريع الكبيرة. وتتمثل هذه القدرة الكبيرة على التكيف على أرض الواقع في سهولة نقل مكان الصنع، تخفيض خطوط الإنتاج تحويل العملية الإنتاجية تغيير السياسة التسويقية، وأخيراً قدرتها على تغيير خطوط الإنتاج بسهولة بما يتوافق مع توجهات السوق المحلية والدولية، وهذه القدرة على التكيف لا تتوافر للمشروعات الكبيرة حيث يكلفها الكثير من الجهد والمال. (البحيصي، 2006)

6. استغلال المدخرات البسيطة:

حيث أن الرياديون الذين يملكون مدخرات بسيطة، يستطيعون تشغيلها في الاستثمار في المشاريع الصغيرة نظراً لصغر رأس المال المطلوب فيها. فيقوم الأفراد بتأسيس مشاريع صغيرة خاصة، والاستفادة من مدخرات الناس البسيطة في العملية الإنتاجية بدلاً من أن تظل جامدة دون استغلالها. وفي ظل غياب فلسفة دعم المشاريع الصغيرة وتنميتها فإن الخيارات المتاحة أمام مالكي المدخرات البسيطة إما الاحتفاظ بها في المنازل دون استغلالها مما يؤدي إلى تناقصها بفعل التضخم وانخفاض القوة الشرائية لها، أو إيداعها في البنوك مقابل نسب فائدة متواضعة. (البحيصي، 2006)

7. وسيلة لدمج المرأة في النشاط الاقتصادي:

نظراً لقلة ما تمتلكه المرأة من مدخرات ومحدودية الخيارات المتاحة أمامها، فإن أفضل ما يمكن استغلال هذه المدخرات فيه هو إقامة مشاريع صغيرة ذات استثمار بسيط يتطلب مهارات قيادية وإدارية متواضعة، وبهذه الطريقة تكون المرأة قد دخلت سوق العمل وأصبحت أداة إنتاجية فاعلة بدلاً من كونها متفرجة فقط (البحيصي، 2006).

3.4 المعوقات التي تواجه المشاريع الصغيرة:

إن عملية نمو وتطور المشاريع الصغيرة تواجه العديد من المشكلات والمعوقات التي قد تؤدي في بعض الأحيان إلى توقف العديد منها. وهذه المعوقات قد تكون مختلفة من منطقة لأخرى ومن قطاع لآخر. ولكن هناك بعض المعوقات التي تعتبر موحدة تواجه المشاريع الصغيرة في كافة

أنحاء العالم، وتعتبر بعض المعوقات متداخلة مع بعضها البعض، ومنها ما هو عائد لأسباب داخلية ومنها ما يعود لأسباب خارجية، ونسرد منها البنود الرئيسية التالية (موقع تشبيك، 2011):

1. صعوبة الحصول على التمويل في بداية المشروع، وصعوبة زيادة هذا رأس مال المشروع فيما بعد أي في مراحل تطويره. (منظمة العمل الدولية،2009)
2. ارتفاع معدلات التضخم تؤثر بشكل سلبي على ربحية المشاريع الصغيرة وعلى قدرتها على المنافسة: حيث أن التضخم يعني ارتفاع أسعار المواد الأولية وارتفاع تكاليف العمل و الآلات وغيرها من الأمور التي قد تدخل في العملية الإنتاجية الأمر الذي يؤدي مباشرة إلى ارتفاع تكاليف التشغيل والتكاليف الرأسمالية. وبالتالي تظهر المشكلة الأكبر والمتمثلة في كيفية مواجهة المشاريع الصغيرة للمنافسة من المشاريع الكبيرة، مما يحد من قدرتها على رفع الأسعار لتجنب أثر ارتفاع أجور العمال وأسعار المواد الخام.
3. ارتفاع تكلفة الاقتراض والتمويل(تكلفة رأس المال): حيث أن المشاريع الصغيرة تضطر إلى دفع أسعار فائدة مرتفعة مقارنة بما تدفعه المشاريع الكبيرة، مما يؤدي إلى الانعكاس السلبي المباشر على ربحية هذه المشاريع، وقد تقلل من الجدوى الاقتصادية لها.
4. التمويل: ففي كثير من الأحيان تواجه المشاريع الصغيرة صعوبات تمويلية بسبب حجمها وحداثتها، فهي لا تملك الكثير من الضمانات وتعاني من نقص السجل الائتماني. ونظراً لمواجهة هذه المشاريع للمشاكل المستمرة من مرحلة الإنشاء وحتى التطوير فإن الكثير من البنوك لا تتجرأ وتوفر التمويل اللازم لهذه المشاريع خوفاً على الأموال المودعة لديها.
5. الضرائب: وتعد من المشاكل مزدوجة التأثير السلبي فكما تؤثر على أصحاب المشاريع الصغيرة من حيث ارتفاعها هي أيضاً مشكلة تضيق عمل جهاز الضرائب نظراً لعدم توفر البيانات اللازمة عن هذه المشاريع.
6. الإجراءات الحكومية والبيروقراطية: والتي كثيراً ما تظهر في الدول النامية في جانب الأنظمة والتعليمات المتعلقة بتنظيم عمل المشاريع الصغيرة.
7. قلة الموارد الأولية فندرة الموارد الطبيعية وعدم القدرة على تخزين بعض الموارد الأخرى وضرورة اللجوء إلى الاستيراد عند الحاجة لها يعتبر في حد ذاته مشكلة من المشكلات التي تواجه المشاريع الصغيرة.
8. المنافسة: كمنافسة المنتجات المستوردة من الخارج، ومنافسة منتجات المشاريع الكبيرة العاملة في نفس المجال.

9. مشاكل تتعلق بجودة الإنتاج والتي قد تؤثر على القدرة التنافسية.
10. عدم ملائمة بعض التشريعات والقوانين، التي قد تظلم المشاريع الصغيرة.
11. عدم قدرة المشاريع الصغيرة على إتباع نظام تسويقي واضح وممنهج بسبب ارتفاع تكاليف التسويق (منظمة العمل الدولية، 2009، ص24).

3.5 خصائص وسمات المشاريع الصغيرة:

تمتاز المشاريع الصغيرة في دول العالم المختلفة، بمجموعة من الخصائص التي تجعلها تحتل مرتبة متقدمة من الأهمية لدى الكثير من الدول، بل إن تلك المزايا، تجعل هذه المنشآت أكثر ملائمة لطبيعة النشاط الاقتصادي ذات العلاقات المتشابكة مع القطاعات والأنشطة الاقتصادية الأخرى ومن تلك المزايا (عطياني، 2009، ص14):

1. غالباً ما يكون مالك المشروع هو مديره: حيث يتولى مسئولية كافة الإجراءات والعمليات الإدارية والفنية، يقوم باتخاذ القرارات ويراقب كافة الأعمال والسبب في ذلك كون هذه المشاريع أسرية في أغلب الأحيان. ولذلك فإن نجاح المشروع وتطوره وتوسعه أو فشله وتراجعه يعتمد على القدرات الإدارية والفنية التي يملكها مالك المشروع. إلا أن من ميزة هذه المشاريع الصغيرة أنها سهلة الإدارة ولا تحتاج إلى الخبرات المتقدمة جداً في إدارتها وهي بذلك تكون على حجم قدرات مالكها. (منظمة العمل العربية،2009، ص21)
2. انخفاض حجم الأموال اللازمة لإقامة المشاريع الصغيرة: وذلك لتدني حجم المدخرات لدى المستثمرين والرياديين من أصحاب هذه المشاريع، وكلما ارتفعت تكلفة إقامة المشروع كلما زاد العبء على صاحبه في كيفية تدبير التمويل اللازم له. وعليه فإن تكلفة خلق فرص العمل فيها متدنية مقارنة بالمشاريع الكبيرة.
3. الاعتماد على الموارد المحلية لعملية التشغيل والإنتاج في المشروع، وعلى الأسواق المحلية لعملية تسويق منتجات المشروع: وهذا يقلل من الحاجة إلى استيراد مواد خام وبتكاليف قد تفوق المواد الخام المحلية، بالإضافة إلى تحاشي المشروع الآثار السلبية الناجمة عن تقلبات أسعار الصرف والتقلبات السياسية.
4. تمكن الأفراد من رفع مستواهم الاجتماعي والاقتصادي من خلال عملية الادخار والاستثمار المستمر والمتواصل الذي يولد دخلاً ثابتاً.
5. تمتاز بسرعة التوسع والانتشار الجغرافي والنمو.

6. تمتاز بأنها مشروعات مكملة لبعضها البعض ومكملة للمشروعات الكبيرة.
7. قادرة على الدخول والخروج من السوق بسهولة مع أدنى حد من الخسائر.
8. تمتاز بالقدرة العالية على جلب المدخرات، والعمل على استثمارها في مجالات عدة.
9. انخفاض طاقتها الإنتاجية نظراً لأنها تعمل دون الحد الأقصى من الطاقة الإنتاجية وذلك لصغر حجمها.
10. انخفاض مستوى الأجور فيها وعدم التأثر بالعوامل المؤسسية وما تتضمنه من ارتفاع في أجور العمال وما شابه (منظمة العمل العربية، 2009، ص20).

3.6 الدور الاقتصادي للمشاريع الصغيرة في فلسطين:

تعتبر المشاريع الصغيرة المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي في معظم دول العالم، وخصوصاً فلسطين، حيث تتمتع هذه المشاريع بخصائص مميزة مثل(المرونة، القدرة على التغير السريع، القدرة على الابتكار والتطور)، وتعتبر العنصر الأساسي في خلق فرص جديدة للعمالة، وتعتبر المحرك الفعلي للاستثمار والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الفلسطيني، إضافة إلى كونها أساس للمشاريع الكبيرة في كثير من الدول.

وتلعب هذه المشاريع دوراً هاماً في عملية التنمية الاقتصادية لما لتلك المؤسسات من سمات تجعلها عنصراً هاماً في الحياة الاقتصادية، حيث تؤثر بشكل فعال على المتغيرات الاقتصادية كالناتج المحلي، والادخار والاستثمار والاستهلاك وخلق فرص العمل. وفيما يلي شرح موجز لتأثير المشاريع الصغيرة على تلك المتغيرات (الخطيب، والرفاعي، 2006):

- **تأثيرها على الناتج المحلي: يمكن النظر إلى دور المشاريع الصغيرة في هذا الاتجاه من خلال:**

- تعمل على اشباع حاجات المستهلك النهائي أو المستهلك الوسيط المحلي من السلع والخدمات وذلك من خلال الاتصال المباشر معهم، مما يعمل على زيادة الدخل الوطني للدولة.
- كونها منشآت صغيرة، فإن هذا الأمر يعمل على تشجيع الابتكارات والتجديدات، وبالتالي زيادة الكفاءة والمهارة لدى العاملين، وبالتالي زيادة الإنتاجية والإنتاج الكلي.
- زيادة سرعة دورة المبيعات نتيجة التواصل المباشر مع المستهلك، وبالتالي تقليل تكاليف التخزين والتسويق وهذا تخفيض للتكاليف بشكل عام. (عطياني،2009، ص14)

وكل هذه العوامل السابقة الذكر تعمل على زيادة الناتج المحلي، وبالتالي المساعدة في إحداث النمو والتنمية الاقتصادية في البلد.

- **تأثيرها على الادخار:**

حيث تعمل المشاريع الصغيرة على جذب المدخرات الفردية لتشغيلها في الاستثماران وهذا يعني زيادة مساهمة الادخار الخاص في عملية التنمية الاقتصادية والتقليل من الاعتماد على القروض سواء الداخلية أو الخارجية.

- **تأثيرها على الاستثمار:**

حيث تمتاز المشاريع الصغيرة بارتفاع معدل دوران رأس المال، وهي بهذا الشكل تصبح نواة للمنشآت الكبيرة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الاستثمار الكلي بشكل عام وضمان حدوث نمو وتطور اقتصادي على مستوى البلد ككل.

- **تأثيرها على الاستهلاك:**

حيث أن المشاريع الصغيرة توظف أعداداً كبيرة من العمال الذين يتقاضون رواتباً منخفضة بالمقارنة مع عاملي المشاريع الكبيرة. وقد ثبت اقتصادياً أن الميل الحدي للاستهلاك لذوي الدخول المنخفضة يكون عالياً، وهذا ينعكس ايجابياً على زيادة حجم الطلب الكلي في المجتمع، وبالتالي وتوسيع دورة الإنفاق والإنتاج والاستثمار وزيادة النشاط الاقتصادي.

- **تأثيرها على الصادرات:**

أثبتت الكثير من التجارب الدولية أن هذه المشاريع الصغيرة تمتلك القدرة العالية على التصدير والتسويق الخارجي بعد تغطيتها للأسواق المحلية وذلك لقدرتها على التوسع والنمو السريع والنجاح في فترة قصيرة. وهي بذلك تعمل على جلب النقد الأجنبي وتعديل الميزان التجاري وميزان المدفوعات لصالح البلد.

- **تأثيرها على التشغيل والاستخدام:**

حيث تعمل على الحد من الفقر والبطالة وخلق فرص عمل جديدة. وكل ذلك ينعكس مباشرة على النسيج الاجتماعي (عطياني،2009، ص15).

3.7 واقع الاقتصاد الفلسطيني:

يتسم الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة بأنه اقتصاد صغير، يعاني من العديد من المشاكل الهيكلية والتبعية الكبيرة للاقتصاد الإسرائيلي في نفس الوقت الذي تتقلص فيه

السيطرة الفلسطينية على الموارد الطبيعية مثل الأرض والمياه وغيرها إلى حدودها القصوى (سابيلا، ماس، 2009).

ولقد شهد الاقتصاد الفلسطيني خلال السنوات الماضية ارتفاع في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 2.1% خلال الأرباع الثلاثة الأولى من العام 2013. وانخفض نصيب الفرد منه بنسبة 0.9% العام 2013 مقارنة مع نفس الفترة من العام 2012 .

أما بالنسبة للقوى العاملة في اسرائيل والمستوطنات خلال العام 2013 فقد بلغت 11.1% مقارنة مع 9.6% مقارنة مع نفس الفترة من العام 2012، وبمعدل أجر يومي يصل إلى 172.9 شيكل. وتعزى هذه الزيادة في نسبة المشاركة إلى الارتفاع الملحوظ في حجم القوى العاملة التي دخلت سوق العمل.

ولقد بلغت نسبة البطالة خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2013 في فلسطين 22.7% بعد أن كانت 23.0% خلال العام 2012.

وشهد قطاع الخدمات نمواً في القيمة المضافة الأرباع الثلاثة الأولى من العام 2013 بنسبة 3.7% مقارنة مع نفس الفترة من عام 2012. وشهد أيضاً ارتفاع في اجمالي عدد العاملين بنسبة 1.9% . ولذلك يعتبر الاقتصاد الفلسطيني اقتصاد حيث شكل قطاع الخدمات النسبة الأعلى من إجمالي الناتج المحلي مقارنة مع القطاعات الأخرى خدمي.(تقرير مركز الإحصاء الفلسطيني، 2013).

3.8 واقع المنشآت الصغيرة في فلسطين:

تشكل المشاريع الصغيرة العصب الأساسي للاقتصاد الفلسطيني إذ اتسعت دائرة هذه المشاريع في الآونة الأخيرة ليصل عددها إلى ما يقارب 150.361 منشأة منها 101.816 منشأة في الضفة الغربية، و48.545 منشأة في قطاع غزة.(موقع الجهاز المركزي الإحصائي، 2012). وتلعب دوراً رئيسياً في نجاح الشركات الكبرى، وتعتبر من مقدمي الخدمات الأساسية لتلك الشركات، علاوة على أنها تشكل حوالي 55% من الناتج المحلي الإجمالي مساهمة في الحد من نسبة الفقر والبطالة. وتعتبر المشاريع الصغيرة من أبرز العوامل الرئيسية في تفعيل القدرة التنافسية والإبداعية للقطاع الخاص الفلسطيني من جهة، وتعزيز النمو الاقتصادي من جهة أخرى.

وتواجه المشاريع الصغيرة الكثير من التحديات، ومن أبرزها تلك القيود المفروضة على حركة الاستيراد والتصدير وتنقل العاملين . وافتقار المهارات الحديثة لإدارة هذه المشاريع. فضلاً عن ذلك تعاني المشاريع الصغيرة من صعوبة الحصول على التمويل اللازم لتوسع وتحسين نطاق

العمل التجاري خصوصاً في ظل الضمانات المالية الصعبة التي تفرضها البنوك على تلك المشاريع. وقد اتضح من خلال دراسة أجراها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن 66% من المشاريع الصغيرة في فلسطين بحاجة إلى تمويل مباشر ومتوسط المدى (أخبار الاستثمار، 2010).

3.9 المؤسسات المساندة للمشاريع الصغيرة:

3.9.1 المؤسسات الرسمية:

1. وزارة الاقتصاد الوطني:

لم تولي وزارة الاقتصاد الفلسطيني للمشاريع الصغيرة الاهتمام الذي تستحقه مقارنة بالمشاريع الكبيرة، إلا أنها في تاريخ 2009/2/25 قامت بتوقيع اتفاقيتي تعاون مع الحكومة الايطالية والاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وتقضي الاتفاقيتان البالغة قيمتهما 25 مليون يورو بتقديم قروض لهذه المشاريع بفوائد بسيطة بهدف دعم عملية التنمية الاقتصادية.

وحديثاً، قامت الوزارة بتبني برنامج تمويل المشاريع التنموية الصغيرة حيث تقدم قروض حسنة لإنشاء أو تطوير مشاريع تنموية صغيرة بمبلغ يصل إلى 10 ألاف دولار أمريكي أو 40 ألف شيكل تسدد على أقساط شهرية منتظمة تصل إلى 36 شهراً كحد أقصى، كما يمنح المستفيد فترة سماح تمتد في بعض المشاريع إلى 9 شهور (موقع وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني، 2012).

2. هيئة تشجيع الاستثمار التابعة لوزارة الاقتصاد الفلسطيني:

نشأت الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار بناءَ على قانون تشجيع الاستثمار رقم (1) السنه 1998 ماده رقم (16) لها الشخصية الاعتبارية المستقلة وتتمتع بالأهلية القانونية الكاملة التي تكفل لها تحقيق وممارسة نشاطها وفقا لأحكام القانون.(موقع وزارة الاقتصاد الفلسطيني، 2014)

ومن مهامها تقييم السياسات الاستثمارية والإشراف عليها ورفع التوصيات المناسبة لمجلس الوزراء لإجراء التعديلات على الحوافز الممنوحة للمستثمرين وذلك من اجل زيادة استقطابهم للاستثمار في فلسطين، والرقابة المستمرة على المشاريع المستفيدة من القانون. ومن انجازات الهيئة أنها ساهمت في سن القوانين المشجعة للاستثمار إلا أنه يؤخذ على قانون تشجيع الاستثمار أنه لم يحقق الأثر المطلوب في تشجيع الاستثمار بالنسبة للمشاريع الصغيرة، حيث

أنه لم يذكرها صراحة داخل نصوصه ومواده، ولذلك تصبح استفادة هذه المشاريع من القانون محدودة، لأنه يركز على المشاريع الكبيرة التي يزيد رأس مالها عن 200 ألف دولار أمريكي، مما يعني عجز الكثير من المشاريع الصغيرة الفلسطينية من الاستفادة من هذا القانون (عطياني، 2009).

3. مؤسسة المواصفات والمقاييس التابعة لوزارة الاقتصاد الفلسطيني:

أنشأت السلطة الوطنية الفلسطينية مؤسسة المواصفات والمقاييس عام 1994 للعمل على رفع مستوى جودة الصناعات الفلسطينية وزيادة قدرتها التنافسية، والمساهمة في دعم الاقتصاد الوطني والتنمية الاقتصادية. وبالرغم من حداثة المؤسسة إلا أنها استطاعت تأهيل عدد من المشاريع الصغيرة في فلسطين لتحسين قدرتها التنافسية من خلال تحسين الجودة والنوعية، واعتمادها المواصفات المطلوبة. وأدى ذلك إلى نجاحها في اختراق الأسواق العالمية، وتحقيق النجاحات المتتالية فيها(عطياني، 2009).

3.9.2 المؤسسات غير الرسمية:

1. الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية:

يبرز الدور الرئيسي للاتحاد العام للصناعات الفلسطينية من خلال قيامه بالتنسيق المتواصل مع الاتحادات الفرعية والتخصصية بهدف تقديم الخدمات المساعدة للمشاريع الصغيرة (الصناعية خاصة)، حيث قام بتبني برنامج تأهيل الصناعة وتحسين نوعية وجودة المنتجات الصناعية وتعزيز قدرتها التنافسية، اضافة إلى فتح الأسواق الخارجية لها (عطياني،الحاج علي،2009).

2. الاتحادات الصناعية التخصصية:

تلعب الاتحادات الصناعية التخصصية دوراً هاماً في دعم المشاريع الصغيرة وذلك من خلال تحسين وتطوير المنتجات الصناعية لتلك المشاريع الصغيرة ورفع قدرتها التنافسية من خلال تقديم العديد من الاستشارات والخدمات الفنية والإدارية لأعضائها، وعقد الدورات واللقاءات الهادفة إلى تعريف أصحاب المشاريع الصغيرة على آخر المستجدات في مجال الإنتاج والتسويق والمنافسة، مما أدى إلى تحسين أدائها وتطويره (عطياني، الحاج علي،2009).

3. اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية:

تأسس في العام 1989 نظراً لكون المشاريع الصغيرة من أكثر الأعضاء المسجلين لدى الغرفة التجارية، فإنها تسعى إلى تعزيز الروابط بين الغرف التجارية الفلسطينية والمؤسسات

ذات العلاقة وعلى رأسها وزارة الاقتصاد الوطني ووزارات (العمل، التخطيط، الزراعة، الحكم المحلي، وغيره من الوزارات) وتعزيز العلاقات مع مؤسسات الإقراض والمؤسسات العاملة في مجال دعم المنشآت الصغيرة.

ولقد قام إتحاد الغرف التجارية الفلسطيني بعدة برامج مع جهات ومؤسسات محلية وإقليمية كان أهمها منظمة العمل الدولية، حيث نفذ معها برنامجاً لتنمية المشاريع الصغيرة وزيادة قدرتها الاستيعابية على التشغيل وخلق فرص العمل. كما قام بتنفيذ العديد من ورشات العمل التخصصية والدورات التدريبية لأصحاب تلك المشاريع بهدف تحسين أدائها وزيادة قدرتها التنافسية (عطياني،2009)

4. مركز التجارة الفلسطيني/بال- تريد:

أنشئ في العام 1998يقوم هذا المركز بتنظيم زيارات ومشاركات دورية لأصحاب المشاريع الصغيرة في المعارض الخارجية، إضافة إلى تقديم الاستشارات المختلفة لأصحاب تلك المشاريع، وتعريفهم بآخر المستجدات في الأسواق الخارجية، ومحاولة البحث عن أسواق جديدة. (عطياني،2009)

5. مركز المؤسسات الصغيرة:

تم تأسيسه في عام 2003 كمنظمة غير حكومية، ويركز أنشطته على المشاريع الصغيرة حيث يقدم خدماته لها في كافة أنحاء الأراضي الفلسطينية لدعم المشاريع الفردية، ويسعى مركز المؤسسات الصغيرة على تحقيق المساهمة في تطوير القطاع الخاص الفلسطيني من خلال زيادة القدرات الإنتاجية والفعالية للمشاريع الصغيرة، وتطوير التنافسية للرياديين في المنشآت الصغيرة وإنشاء منشآت صغيرة جديدة قابلة للحياة والنمو، وتزويد المشاريع الصغيرة باستراتيجيات تطويرية وبيئة قانونية وتنظيمية كافية. وأخيراً تطوير موارد مالية وغير مالية ثابتة لأصحاب المنشآت الصغيرة. (عطياني،2009)

6. صندوق التنمية الفلسطيني:

تأسس في العام 1996 كمؤسسة فلسطينية تنموية غير ربحية لتعزيز النمو الفعال للمشاريع الصغيرة عن طريق تقديم قروض متوسطة وطويلة الأجل ويأتي تأسيسه نتيجة لعملية اندماج مؤسسات الإقراض العاملة في الأراضي الفلسطينية العاملة في الأراضي الفلسطينية وبتمويل من الاتحاد الأوروبي وهذه المؤسسات هي: مجموعة التنمية الاقتصادية، المؤسسة العربية

الفنية للتنمية، والشركة العربية للإقراض والتنمية. وكان الهدف من الاندماج تشكيل كيان لمؤسسة إقراض قوية قادرة على تلبية احتياجات التمويل المختلفة للقطاع الخاص.

ولقد ساهمت القروض التي يقدمها صندوق التنمية الفلسطيني في تعزيز قدرات المشاريع الصغيرة وخلق فرص عمل جديدة تقارب 700 فرصة عمل في محافظة القدس، مع الحفاظ على الفرص القائمة التي لا تقل عن 3000 فرصة عمل في الصفة الغربية وقطاع غزة (عطياني، 2009)

7. المنظمات الأهلية وغير الحكومية:

تلعب دوراً هاماً في دعم المشاريع الصغيرة في الأراضي الفلسطينية، وتعمل على دعم جهود التنمية المحلية من خلال التركيز على تلك المشاريع، مع إعطاء أولويات للمشاريع النسائية لتفعيل دورها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فقد قامت تلك المنظمات بتقديم الاستشارات الإدارية والمالية والفنية ، وما قامت بتمويل آلاف المشاريع الصغيرة، والهادفة إلى تشجيع التصنيع البيتي وتمكين المرأة الريفية . (عطياني، 2009)

8. بنك الإنتاج الفلسطيني:

تهدف شركة بنك الإنتاج الفلسطيني إلى دعم و تنمية الأنشطة الإنتاجية و تلبية الاحتياجات المالية والاقتصادية والاجتماعية في المجتمع و ذلك من خلال تقديم الخدمات المصرفية وأعمال التمويل والاستثمار و التي تتجه بصفة أساسية للأغراض الإنتاجية و ما يتطلب ذلك من خدمات تجارية و ائتمانية مساندة و ذلك كله شريطة أن تتفق جميع نظم و آليات العمل مع أحكام الشريعة الإسلامية وأن تكون خالية من الربا و سائر المحظورات المالية فيها وذلك حسب الاختصاصات الواردة في النظام الذي تأسست الشركة بموجبه.(موقع بنك الإنتاج الفلسطيني، 2013)

9. البنك الوطني الفلسطيني:

تم إطلاق "البنك الوطني" بعد توقيع اتفاقية الاندماج بين بنك الرفاه لتمويل المشاريع الصغيرة والبنك العربي الفلسطيني للاستثمار برأس مال50 مليون دولار.

يسعى البنك الوطني للوصول إلى مرتبة متقدمة بين البنوك العاملة في فلسطين، حيث يطمح البنك لكي يكون البديل الوطني لجميع الفلسطينيين الذين يبحثون عن مؤسسة مالية قوية، ثابتة وحديثة تلبي احتياجاتهم المالية المتنوعة.

فالبنك الوطني هو كيان مصرفي وطني تتنوع فيها الخبرات ومجالات التخصص وتتكامل لخلق مؤسسة قوية وواعدة تمتلك جميع المتطلبات الأساسية والقدرة على تغطية احتياجات السوق المحلي لمختلف أنواع الخدمات المالية ولكافة شرائح المجتمع وقطاعاته الاقتصادية، وقادر على مواجهة التحديات والصمود أمام الأزمات.

يعد البنك الوطني الأكبر في القطاع المصرفي من ناحية قاعدة المساهمين، حيث يبلغ عدد المساهمين أكثر من 13 ألف مساهم فلسطيني، بالإضافة إلى مجلس إدارة مكون من أكبر وأنجح المؤسسات الاقتصادية الفلسطينية.

يقدم البنك خدمات مالية شاملة تشمل الخدمات المصرفية التجارية، الخدمات المصرفية للأفراد، خدمات البنوك الاستثمارية بالإضافة إلى تمويل المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر

(موقع البنك الوطني الفلسطيني، 2013)

10. الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير والمتناهي الصغر(شراكة):

هناك 9 مؤسسات إقراض تعمل في الأراضي الفلسطينية، إضافة إلى 4 أعضاء آخرين مساندين تم تأسيسهم من خلال الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغر (شراكة) وهي مؤسسة غير ربحية وغير حكومية تأسست في العام 2002. هذه المؤسسات التسعة هي

(أصالة، دائرة التمويل الصغير- أونروا، مؤسسة فاتن، المركز العربي للتطوير الزراعي- أكاد، اتحاد لجان الإغاثة الزراعية- جمعيات التوفير والتسليف، المؤسسة الفلسطينية لمساعدة لاجئي الشرق الأدنى- أنيرا، مؤسسة الإسكان التعاونية الدولية، جمعية الشبان المسيحية، صندوق التنمية الفلسطيني)، أما الأربعة المساندين هم (مؤسسة ريف، الإغاثة الإسلامية غزة، مؤسسة كاريتاس- القدس، مؤسسة غزة للإقراض النسوي). وتهدف إلى إمداد المشاريع الصغيرة بالخدمات المالية التي تحتاجها، وتركيز الجهود على التطور في صناعة التمويل متناهي الصغر في الصفة الغربية وقطاع غزة. إضافة إلى ذلك، فإن الشبكة تقدم الكثير من الخدمات غير المالية لأصحاب المشاريع الصغيرة، كالتدريب والاستشارات (موقع الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير والمتناهي الصغر شراكة، 2013).

11. معهد الشراكة المجتمعية- جامعة بيت لحم:

استطاع هذا المعهد تخريج أكثر من 12 ألف فلسطيني، من كلا الجنسين ومن مختلف الفئات العمرية، في مجالات خدمات التطوير التنظيمي والاستشارات والتدريب. وقدم المعهد أول برنامج دبلوم مهني متخصص لتنمية المشاريع الصغيرة على الإنترنت ويستهدف بالدرجة

الأولى المشاريع الصغيرة لمساعدة نساء ورجال الأعمال ومدراء المشاريع الصغيرة في تحسين الكفاءات الإدارية وأداء الأعمال (موقع معهد الشراكة المجتمعية، 2013)

3.10 الخلاصة:

من خلال ما سبق نستخلص أن للمشاريع الصغيرة دوراً هاماً وفعالاً في عملية التنمية الاقتصادية، وبالتالي فإن توجيه النظر والاهتمام إلى تلك المشاريع لهو من الأساسيات الاقتصادية الواجبة على كل الحكومات بشكل عام.

وبالتالي تم التطرق فيما سبق إلى تعريف المشاريع الصغيرة وأهميتها بالنسبة لفلسطين. كما تم التحدث عن المعوقات الأساسية والتي تواجه المشاريع الصغيرة.

وللمشاريع الصغيرة العديد من الخصائص والسمات التي تم التحدث عنها في هذا الفصل، ومن ثم عرض الدور الاقتصادي للمشاريع الصغيرة في فلسطين.

ولقد تحدثت الباحثة عن واقع الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2013 من خلال الاستعانة باحصائيات المركز الاحصائي الفلسطيني، بالاضافة إلى القاء الضوء على واقع المنشآت الصغيرة في فلسطين، وأخيراً تم التطرق إلى المؤسسات المساندة للمشاريع الصغيرة في فلسطين ومنها المؤسسات الرسمية وغير الرسمية على كافة أشكالها.

المبحث الثاني

مشاركة المرأة في سوق العمل

3.11 مقدمة.

3.12 قراءة عامة في واقع المبادرات الفلسطينيات.

3.13 أسباب تدني مشاركة المرأة الفلسطينية في سوق العمل.

3.14 السياسات المنظمة لقطاع المبادرات الفلسطينيات.

3.15 الخلاصة.

3.11 مقدمة:

إن عوامل التهديد المتمثلة في الاحتلال والانقسام قد أسفرت عن خسائر كبيرة ومستمرة في موارد الأسرة الفلسطينية، سواء المادية منها أو البشرية. ومن أهم المواضيع التي يمكن أن نؤكد على تضررها هي قوة العمل، على كلا الجانبين الأفراد والأرض، بسبب ارتفاع عدد الشهداء ونسبة العمالة وازدياد عدد غير القادرين على العمل بسبب الإعاقة التي خلفها الاحتلال لهم. إضافة إلى تضرر الأرض من خلال تقليص المساحات المتاحة وتجريفها وقلة مصادر المياه فيها.

ومن هنا ظهرت الحاجة إلى ضرورة التركيز على تمكين المرأة في المجتمع وخصوصاً في قطاع العمل، وتشجيعها على المشاركة ومنحها فرصة لتكون إحدى عوامل تحقيق التنمية. وعلى الرغم من عدم قدرة النساء على اختيار أنماط العمل التي يودونها في كثير من الأحيان، وتحكم الترتيبات والمعايير الاجتماعية فيها. إلا أن العمل خارج المنزل بالنسبة للنساء أصبح القضية المركزية ومن أهم مستلزمات تحقيق الاستقلال والمساواة في المجتمع (محيسن، بدون سنة، ص26).

وعلى الرغم من أن السلطة الوطنية الفلسطينية أحرزت تقدماً ملحوظاً في مجال مشاركة المرأة في سوق العمل خلال العقد والنصف الماضيين، إلا أن فجوة النوع الاجتماعي ما تزال واضحة على مستوى المشاركة في القوى العاملة ومعدلات الأجور والبطالة، حيث تشير الإحصاءات إلى تدني مشاركة النساء الفلسطينيات في سق العمل وارتفاع نسب البطالة بين النساء مقابل الرجال، (شبانة، والصالح، 2008) حيث بلغت نسبة مشاركة المرأة في الأراضي الفلسطينية 15.5% مقارنة مع 67.0% للرجال للعام 2009، إضافة إلى ذلك أن عمل النساء يتركز في مجالات محددة أهمها الزراعة والخدمات. الأمر الذي يقصد من ورائه وجود العديد من العقبات التي تحد من مشاركة المرأة في سوق العمل الفلسطيني كانعدام الفرص المتاحة لها للدخول إلى ذات السوق الذي يعمل فيه الرجال، بالإضافة إلى الثقافة السائدة حول عمل المرأة والتي ترى أن عملها مجرد حاجة اقتصادية وليس حقاً من حقوقها التنموية أو تحقيقاً للذات. (البرغوثي، والجريري، 2010)

3.12 قراءة عامة في واقع المبادرات الفلسطينيات:

إن النساء الفلسطينيات اللواتي تتوافر فيهن إمكانيات المبادرة أو أقامة المشاريع هن الشابات اللواتي تتراوح أعمارهن بين (26 إلى 45 سنة)، ذوات الدخل المنخفض الذي يتراوح بين (1000- 1500 شيكل). ولقد جاء اهتمام النساء الفلسطينيات بشكل عام في المجالات المعتاد

عليها تقليدياً كالصناعات الغذائية أو التطريز، حيث تعتبر تلك المجالات في المرتبة الأولى والتي يرغبنها النساء بشكل أكبر. إن ميل النساء لاختيار مهن تقليدية لا يوحي بالضرورة أن هذا أكثر ما يستطيعون فعله، إنما يعني أن النساء يعانين من عقبات تقف أمام اختيارهن للمجال المعين الخاص بمشاريعهن، إضافة إلى أنه لم تتوفر أمام النساء نماذج وقصص نجاح في مجالات مختلفة، مما يؤكد على ضرورة إبراز جوانب ناجحة أخرى للمشاريع وتشجيع النساء عليها من خلال تقديم المساعدات الفنية والمالية اللازمة والاستشارات أيضاً.

ولقد شكل الدعم المالي أهم الاحتياجات التي تتطلبها المشاريع النسائية من أجل التأسيس والإقامة، ومن ثم رغبتهن في الحصول على دورات تدريبية لتعلم كيفية إدارة المشاريع التي يرغبن في إقامتها بشكل جيد وسليم. وترى صاحبات الأعمال والحرفيات أن عملية تطوير أعمالهن تحتاج إلى الدعاية والإعلان إلى جانب تحسين نوعية المنتج، وإدخال خطوط إنتاجية إضافية، وتوسيع حجم السوق المستهدف

وتجتمع صاحبات الأعمال بصفات تميزهن عن غيرهن من النساء الأخريات اللواتي لا يدرن مشاريعاً خاصة بهن، ومن هذه الصفات قوة الشخصية، فالمرأة التي تمتلك عملاً خاصاً بها لابد من كونها ذات شخصية قوية، حيث أنها عامل مهم في فرض فكرة البادرة بالمشروع على الرغم من تردد أو رفض الزوج أو الأهل أو المحيطين بها. إضافةً إلى المثابرة أو الإصرار على النجاح والطموح وذلك من خلال إثبات الذات والعمل على تحسين الأوضاع الاقتصادية للأسرة (معهد ماس،2008).

كما أن هناك سمات خاصة بالمشاريع النسائية، كونها مشاريع ذات حجم متوسط أو صغير، وحجم المخاطرة فيها قليل أو محسوب، ولا تنافس المشاريع الرأسمالية الكبيرة، إضافة إلى أنها أبطأ في النمو، وأكثر التزاماً بمسئوليات الأسر عن المشاريع التي يقوم عليها الرجال، وأكثر تقليدية ومحافظة، وتتماشى مع التقاليد المجتمعية (معهد ماس،2008).

ويمكن تصنيف النساء اللواتي يرغبن باقامة مشاريع خاصة على النحو التالي:

- النساء اللواتي يعشن في مناطق ومحافظات تعاني من معدلات بطالة وفقر مرتفعة.
- النساء ضمن الفئة العمرية (26- 45) سنة، حيث أن هذه العمر له دلالات مهمة في حياة النساء، فهي الفترة الإنجابية التي عادة ما تنشغل فيها النساء بإنجاب الأطفال ورعايتهم، وهي أيضاً سن النضج والاهتمام بالحياة، ومحاولة بناء الذات، وكذلك العمر الذي تلفت فيه النساء إلى قضايا الحياة مثل تحسين مستوى معيشة الأسرة.

- النساء ذوات الدخل المنخفض (1000-1500 شيكل شهرياً).
- النساء المطلقات، وسبب رغبتهن في إنشاء مشاريع هو ارتفاع حجم المسئولية الأسرية إذا كان لدى السيدة المطلقة أطفال ترعاهم. ثم يليهن النساء العزباوات.
- النساء اللواتي أنهين درجة دبلوم متوسط مهني، يليهن اللواتي أنهين درجة دبلوم متوسط أكاديمي، وأخيراً اللواتي أنهين درجة البكالوريوس.

وهؤلاء النساء جميعاً حينما يفكرن في إنشاء مشاريع خاصة بهن، فإن التفكير يتجه عموماً نحو مجالات تشكل امتداداً طبيعياً لدورهن ومهاراتهن المتوارثة، كالخياطة والتطريز والكوافير والصناعات الغذائية (ماس،2008، صvi).

3.13 أسباب تدني مشاركة المرأة الفلسطينية في سوق العمل:

3.13.1 البيئة الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية وقدرة استيعابها للأيدي العاملة:

حيث تتصف البيئة الاقتصادية بانخفاض معدل النمو ومحدودية فرص العمل، كما أن السوق الفلسطيني يعتبر سوق ذكوري لدرجة كبيرة حيث أن توسع فرص العمل يأتي في صالح الذكور، علاوة على تركز قطاع العمل الخاص على رأس المال الاقتصادي، وتجنب المرأة العمل في مجالات محددة وعدم توافر الخبرة المطلوبة لدى النساء بما يتناسب مع أحكام السوق. كل ما سبق يستدعي اتخاذ إجراءات متعلقة بتوفير القطاع الخاص من ناحية وإعادة النظر بالتخصصات التعليمية التي تلتحق بها النساء وزيادة تدريب وتأهيل النساء خاصة الخريجات الجدد وصاحبات المشاريع الصغيرة.

3.13.2 الأطر القانونية:

جاءت الكثير من القوانين التي تتحدث في صالح المرأة مما جعلها عامل طرد لاستيعاب ودخول النساء في سوق العمل وخاصة في القطاع الخاص. هذا يتطلب إعادة النظر بالقوانين من ناحية أو توفير مزايا للقطاع الخاص تشجع على استيعاب المرأة في سوق العمل.

3.13.3 ظروف العمل:

إن ظروف العمل الصعبة وغير الملائمة لعمل المرأة والمتمثلة في انخفاض معدلات الأجور ساعات العمل الطويلة، طبيعة ونوعية الوظائف المتوفرة للنساء، كل هذا يستدعي توفير ظروف عمل مساندة مساعدة للمرأة علاوة على تحديد الحد الأدنى للأجور.

3.13.4 العوامل الاجتماعية والثقافية:

هذه العوامل المتمثلة بالنظر لعمل المرأة على أنه حاجة وليس ضرورة، عدم وجود تقدير مجتمعي لعمل المرأة، علاوة على قناة المرأة بعدم وجود مردود اقتصادي لعملها وعدم شعورها باستقلالية في التصرف بأجرها. وهذا يتطلب وضع خطة توعية على مستوى المجتمع من ناحية وعلى مستوى النساء من ناحية أخرى لإظهار أهمية مشاركة النساء في سوق العمل لما له أهمية في عملية التنمية (شبانة، والصالح، 2008).

إن تعزيز دور المرأة في عملية التنمية يتطلب مجموعة من العوامل والخطوات العملية مثل اعتماد أسلوب التمييز الايجابي بغرض سد الفجوة المتولدة عن إبعاد المرأة وتهميشها في مختلف الوظائف والمواقع ومعالجة الاختلالات الناتجة عن الاستخدام السالب لقضايا النوع والهوية.وهذا يتطلب بالضرورة التركيز على تأسيس مراكز لتنمية المرأة، وتوجيهها لمقابلة لاحتياجات الأساسي مثل محو الأمية الرعاية الصحية والأمومة والطفولة وغيرها (الأمين، 2003).

3.14 السياسات المنظمة لقطاع المبادرات الفلسطينيات:

3.14.1 خطة التنمية متوسطة المدى 2011-2012:

حددت السلطة الوطنية الفلسطينية خمسة أهداف رئيسية لخطة التنمية متوسطة المدى للعام 2011-2012، **وهي كالتالي:**

- مواصلة عمليات التنمية والمهام التي تم اعتمادها في خطط التنمية السابقة.
- حماية النمو على المدى القصير والمتوسط.
- الحفاظ على الخدمات الدنيا الأساسية لدعم المؤسسات والأفراد الذين تشملهم الخطة.
- إعداد حجر الأساس لوضع مالي مستدام ونمو اقتصادي متجدد للأعوام 2009- 2010.
- تعزيز استخدام الحكم الرشيد في القطاعات السياسية والاقتصادية كآلية فعالة للتنمية المستدامة.

وكان من ضمن الأهداف القطاعية لخطة التنمية القطاع الاجتماعي الذي كان يحمل في طياته واقع المرأة الفلسطينية من حيث الحياة الاقتصادية والحياة العامة والحياة السياسية لها.

وللتعرف على وضع المرأة في قطاع غزة فإنه يلزم دراسة النواحي السابقة وهي:

- **الحياة الاقتصادية:**

- معدل مشاركة المرأة في العمل تقدر ب 15.7%، وتعد هذه النسبة قليلة إذا ما قورنت بنسبة المشاركة في العمل على مستوى العالم حيث تراوحت ما بين14.1% - 51.9%، كما أن هذه النسبة أقل مما هي عليه في بعض الدول المجاورة حيث بلغت في مصر 29.7%، والأردن 13.8%، ولبنان 29%، وسوريا 29.5%.

ويرجع ذلك إلى الظروف الطبيعية الخاصة بالمرأة وتأثير الظروف الاجتماعية والتعليمية والمعتقدات الدينية، الشروط التي تضعها المرأة للعمل مثل عدم الرغبة للعمل بنظام الفترتين وهو النظام المعمول به في القطاع الخاص، مما يقلل من مساهمتها في هذا القطاع، وأن يكون العمل مناسباً لطبيعة المرأة وتكوينها النفسي والبدني والأخلاقي.

- بلغت نسبة الأسر التي ترأسها النساء 8%، في حين بلغت نسبة الفقر بين هذه الأسر 33.9%، بينما بلغت نسبة الفقر المدقع 9!% بين هذه الفئة أيضاً. وقد يعود ارتفاع نسبة الأسر الفقرة التي ترأسها نساء إلى أن النساء تشكل غالبية الفقراء في العالم البالغ عددهم 1.5 بليون نسمة والذين يعيشون على دولار واحد أو أقل في اليوم.

- **الحياة العامة:**

- وعلى صعيد آخر فإن 15% من أعضاء المجلس التشريعي هن من النساء (لعام 2006).
- 11.4% من القضاة هن من النساء (لعام 2008).
- 50% من النساء العاملات يعملن في المهن التقليدية، في حين الخمس يعملن في الزراعة (لعام 2008).
- تتعرض النساء في الأراضي الفلسطينية للعنف الجسدي من قبل الزوج بنسبة 31.7% من مجموع النساء، ويعتبر هذا انتهاكاً واضحاً لحقوق الإنسان.

- **الحياة السياسية:**

- تحتل المرأة الفلسطينية في النضال الفلسطيني صدارة العناوين وهي تمارس حقها الوطني في الدفاع عن قضية شعبها، وقد أطلقت أدبيات الحركة الأسيرة الفلسطينية على المرأة الفلسطينية مصطلح "حارسة النار المقدسة"، وذلك تقديراً للعطاء والتضحية العالية التي قدمتها المرأة جنباً إلى جنب مع الرجل في مراحل الصراع المختلفة مع الاحتلال الاسرائيلي.

ومنذ منتصف عام 2009 تراجع عدد الأسيرات الفلسطينيات في سجون الاحتلال إذ يبلغ عددهن حالياً 36 أسيرة فلسطينية بعد أن تم الإفراج عن 21 أسيرة فلسطينية مقابل شريط فيديو سلمته حركة حماس لإسرائيل عن الجندي الإسرائيلي الأسير جلعاد شاليط يوم 2009/10/1. وتقبع الأسيرات الفلسطينيات في سجون "هشارون، والدامون، وعزل نفي تريستا" (وزارة الخارجية والتخطيط الفلسطينية،2011 -2012)

3.14.2 تمكين المرأة من خلال وزارة الشئون الاجتماعية:

قامت وزارة الشئون الاجتماعية من خلال وحدة شئون المرأة بتبني برنامج تمكين المرأة، والذي يأتي في ظل الظروف الصعبة التي يعيشها الفلسطينيين. حيث بلغ معدل غلاء المعيشة الفلسطينية 2.88% متوسط عام 2011 مقارنة مع متوسط عام 2010، بواقع 057% في قطاع غزة. فيما كانت نسبة الارتفاع بمقارنة متوسط عام 2011 مع سنة الأساس بواقع 32.55% لقطاع غزة، وبلغ معدل الفقر في قطاع غزة 38% عام 2010.

وكان من أهم انجازات وحدة شئون المرأة في مجال تمكين المرأة ما يلي:

1. فتح المجال أمام النساء لاستكمال دراستهن الثانوية، بافتتاح فصل ثانوية عامة منازل يتكون من 25 طالبة.
2. اتاحة فرصة التعليم للنساء اللواتي لا يعرفن القراءة والكتابة.
3. تدعيم الجانب الاجتماعي النفسي للنساء، حيث نفذت الوزارة أيام مفتوحة للنساء بصورة دورية ومسابقات مع تقديم وجبات مميزة بمعدل يومين في الشهر الواحد خلال العام.
4. اخراج النساء من أجواء الحياة اليومية الروتينية وتجديد نشاطهن، جاء ذلك من خلال تنفيذ رحلات ترفيهية للسيدات وأبنائهن بصورة دورية 4 مرات في العام.
5. تطوير مستوى الأداء في فن التعامل مع النساء، من خلال دورة في مجال فن الاتيكيت لعدد 25 سيدة.
6. تزويد النساء بالمهارات الأولية للإسعافات، حيث قامت الوزارة بتنفيذ دورات إسعافات أولية لفئات متنوعة منهن النساء بالتعاون مع أطباء العالم (فرنسا) بمعدل دورة شهرياً على مدار العام.
7. تعليم النساء مهنة يستفدن منها، كإعطائهن دورات فنية كالتجميل والصوف والخرز.
8. محو أمية الكمبيوتر لدى النساء، من خلال تنفيذ دورات كمبيوتر مبتدئة للنساء.

9. نشر الوعي الصحي والديني والقانوني بين السيدات، وذلك بتنفيذ عدد 15 محاضرة شهرياً متنوعة للسيدات (دينية- صحية- قانونية- اجتماعية) على مدار العام ويبلغ متوسط حضور السيدات في المحاضرة الواحدة عدد 45 أدناه و60 أقصاه (وزارة التخطيط الفلسطينية، 2012، ص6).

3.14.3 قطاع المرأة وشئون الأسرة:

قامت وزارة التخطيط الفلسطينية برصد مستجدات وأوضاع القطاع الاجتماعي في فلسطين، وقد ورد ما يخص مجال قطاع المرأة وشئون الأسرة أن نسبة النساء المعيلات لأسرهن قد بلغت 8%، وبلغت نسبة الفقر بين هذه الأسر 33.9%. ولقد واجه هذا القطاع العديد من الصعوبات والتحديات وكان من بينها: نقص الموارد البشرية والمالية في وزارة شئون المرأة فعدد الموظفين لا يتجاوز 18 موظف منهم المستخدمين والسائق، وكذلك لا تجاوز موازنة وزارة شئون المرأة 0.6% من موازنة أي وزارة. إضافة إلى أن المكان غير متناسب مع وزارة شئون المرأة.

أما عن انجازات قطاع المرأة لعام 2011، فقد حقق ما يلي:

1. النهوض بمستوى الوعي العام للمرأة الفلسطينية.
2. تحسين الوضع القانوني والاجتماعي للمرأة الفلسطينية .
3. بناء نظام معلومات شامل وعلمي حول المرأة الفلسطينية يتيح التعرف على مشاكلها وحاجاتها.
4. التشبيك مع الوزارات والمؤسسات المختلفة والشراكة في مشاريع وبرامج تخدم المرأة.
5. تطوير الأداء الوظيفي وتنمية مهارات إدارية لموظفي شئون المرأة.
6. المساهمة في تحسين الوضع الاقتصادي للأسر الفلسطينية.
7. إنضاج قيادة شابة قادرة على حمل ملف الشباب وتمثيلهم أمام المسئولين وصناع القرار.
8. التعبئة العامة والتثقيف للنساء والمجتمع.
9. تعزيز مكانة وتطوير قدرات المؤسسات النسائية الحاضنة للمرأة الفلسطينية وقضاياها.
10. إبراز دور وأهمية مشاركة المرأة في بناء المجتمع. (وزارة الخارجية والتخطيط،2012).

وللتركيز أكثر على الجزء الخاص بالدراسة يجب علينا التوسع في دراسة الهدف رقم 6 والخاص بتحسين الوضع الاقتصادي للمرأة الفلسطينية. حيث يندرج تحت هذا الهدف العام عدة أهداف فرعية وهي كالتالي:

الهدف الفرعي الأول دعم وتأهيل النساء للاندماج في سوق العمل وامتلاك مشاريع خاصة، وذلك من خلال (وزارة التخطيط، 2012، ص7):

1. دعم مشاريع بقروض حسنة (امتلكي مشروعك الخاص): حيث يقع تحقيق وانجاز هذا الهدف على عاتق دائرة المشاريع في وزارة شئون المرأة، وليس له مدة انتهاء في حين خصص له تكلفة تقدر ب 100.000$ يتم بها انجاز العديد من المشاريع بها.
2. نشر الثقافة الإنتاجية لدى الخريجات "حملة معاً نبني": مدته 6 شهور، ولقد كلف 10000$.

الهدف الفرعي الثاني: تحسين بيئة المرأة العاملة والمساهمة في حل مشاكلها، وذلك من خلال:

1. التشبيك مع المؤسسات الحكومية والأهلية لتحسين بيئة المرأة العاملة: مدته 12 شهر، وتنفيذه عبارة عن مشاركة بين الإدارة العامة للتأثير والاتصال والإدارة العامة للتخطيط والسياسات. وشمل عدة أنشطة.
2. حملة توعية عن التوازن في حياة المرأة العاملة: مدته 3 شهور، وكلف 350 .
3. التدريب المهني والتأهيل وبناء الذات وتطوير أداء وقدرات المرأة العاملة: ولقد كلف تحقيق هذا البند 3500$.

الهدف الفرعي الثالث: دعم الاختيار الوظيفي حسب الكفاءة لا الجنس، وإدماج ذوي الاحتياجات في سوق العمل: وقد أشرفت وزارة شئون المرأة على تنفيذه من خلال (وزارة الخارجية والتخطيط، 2012):

1. التشبيك والتواصل مع المؤسسات ذات الصلة لضمان حق المرأة في العمل حسب الكفاءة.
2. التشبيك والتواصل مع المؤسسات ذات الصلة لضمان حق ذوي الاحتياجات في ادماجهم في سوق العمل.

3.14.4 الأهداف الألفية الإنمائية:

وعلى صعيد آخر، فقد جاء في التقرير الوطني لأهداف الألفية الإنمائية 2012- 2015 إلى أنه في حلول العام 2015، يجب تقليص الفجوة بين الذكور والإناث في التعليم وفرص العمل بالإضافة إلى تمكين المرأة في مجال صنع القرار اقتصادياً وسياسياً (وزارة الخارجية والتخطيط ، 2012- 2015).

ويعتبر هدف تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من الأهداف الرئيسية التي تدعم مساواة المرأة في فرص الحصول على عمل، والبدء بمشروعها الخاص، إلى جانب تشجيع النساء

الرياديات واقتراح تدخلات وسياسات تزيل أشكال التمييز القانوني ضد النساء في فرص الحصول على تمويل، وفي التملك أيضاً.

وفي الوقت نفسه الذي تطالب فيه أهداف الألفية الإنمائية بالاهتمام بالنساء الرياديات من خلال هدف القضاء على الفقر وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، تساهم أهداف الألفية التنموية في خلق بيئة تنافسية، لإنجاح المشاريع الصغيرة من خلال المطالبة بالاستثمار في بيئة تنموية سليمة ومناسبة، بحيث تستفيد هذه المشاريع من وجود بيئة مستقرة وآمنة، والمطالبة بتحمل التكاليف البيئية والاجتماعية المباشرة للمشاريع النسوية، ومن خلال خلق فرص عمل جديدة (ماس، 2008).

- **ومن أهم التحديات الأساسية التي تواجه تمكين المرأة هي:**

1. الأنظمة والقوانين المعمول بها غير المنصفة في الكثير من القضايا التي تخص المرأة وبحاجة إلى تعديل.
2. الوضع الاقتصادي السيئ والذي أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة بشكل غير مسبوق على صعيد المرأة والرجل.
3. الثقافة المجتمعية لدى بعض شرائح المجتمع والتي تنكر على المرأة المشاركة على الصعيدين السياسي والاقتصادي. (وزارة الخارجية والتخطيط، 2012- 2015)

3.15 خلاصة:

في النهاية نستطيع القول أن الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام قائم على المشاريع الصغيرة التي هي في الأساس عصب الاقتصاد في أي دولة، ومن هنا فإن الحاجة إلى الاهتمام بتطوير ودعم هذه المشاريع الصغيرة في فلسطين أكبر مما كان عليه من قبل، وذلك لدورها الواضح والفعال في دعم التنمية الاقتصادية وتأثيرها على نواح عديدة في الدولة.

كما أن التركيز على مشاركة المرأة في سوق العمل لهو أمر هام جداً لما للمرأة دور فعال وخصوصاً في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي يمر بها الشعب الفلسطيني.

ومما سبق يتضح أن هناك نسبة كبيرة من النساء المبادرات في فلسطين استطعن الخروج من الأزمة الاقتصادية الملمة بهن وبأسرهن من خلال إقامة المشاريع الصغيرة وتنميتها ووصولها لمستوى راقٍ من النجاح، مما يستوجب ضرورة وجود مؤسسات ومراكز وجهات داعمة لهذه المشاريع سواء كان الدعم مادياً كالقروض، أو غير مادي كالدورات وورشات العمل والتثقيف الاقتصادي لهن، من أجل تمكينهن اقتصادياً للوقوف على أول الطريق.

الفصل الرابع

منهجية الدراسة

Study Methodology

4.1 المقدمة.

4.2 أسلوب الدارسة.

4.3 مجتمع الدراسة .

4.4 عينة الدراسة.

4.5 خطوات بناء الإستبانة.

4.6 أداة الدراسة.

4.7 المعالجات الإحصائية المستخدمة في الدراسة.

4.8 الخلاصة.

4.1 المقدمة:

تعتبر منهجية الدراسة وإجراءاتها محورا رئيسيا يتم من خلاله انجاز الجانب التطبيقي من الدراسة، وعن طريقها يتم الحصول على البيانات المطلوبة لإجراء التحليل الإحصائي للتوصل إلى النتائج التي يتم تفسيرها في ضوء أدبيات الدراسة المتعلقة بموضوع الدراسة، وبالتالي تحقق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

حيث تناول هذا الفصل وصفا للمنهج المتبع ومجتمع الدراسة، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطريقة إعدادها وكيفية بنائها وتطويرها، ومدى صدقها وثباتها. كما يتضمن وصفا للإجراءات التي قامت بها الباحثة في تصميم أداة الدراسة وتقنينها، والأدوات التي استخدمتها لجمع بيانات الدراسة، وينتهي الفصل بالمعالجات الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات واستخلاص النتائج، وفيما يلي وصف لهذه الإجراءات.

4.2 أسلوب الدارسة:

بناء على طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها فقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، والذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبر عنها تعبيرا كيفيا وكميا، كما لا يكتفي هذا المنهج عند جمع المعلومات المتعلقة بالظاهرة من أجل استقصاء مظاهرها وعلاقاتها المختلفة، بل يتعداه إلى التحليل والربط والتفسير للوصول إلى استنتاجات يبني عليها التصور المقترح بحيث يزيد بها رصيد المعرفة عن الموضوع.

وقد استخدمت الباحثة مصدرين أساسين للمعلومات:

1. **المصادر الثانوية:** حيث اتجهت الباحثة في معالجة الإطار النظري للبحث إلي مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدارسة، والبحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة.
2. **المصادر الأولية:** لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع البحث لجأت الباحثة إلى جمع البيانات الأولية من خلال الإستبانة كأداة رئيسة للبحث، صممت خصيصاً لهذا الغرض، بالاضافة إلى عقد المقابلات مع الجهات المختصة.

4.3 مجتمع الدراسة :

مجتمع الدراسة يعرف بأنه جميع مفردات الظاهرة التي يدرسها الباحث، وبذلك فان مجتمع الدراسة هو جميع الأفراد أو الأشياء الذين يكونون موضوع مشكلة الدراسة. وبناءا على مشكلة الدراسة وأهدافها فان المجتمع المستهدف يتكون من المقترضات في مؤسسات الإقراض الثلاث "(دائرة التمويل الصغير –الوكالة، مؤسسة فاتن، مؤسسة الإغاثة الإسلامية) والبالغ عددهم 898 مقترضة في العام 2012 .

4.4 عينة الدراسة:

وقد قامت الباحثة باستخدام طريقة العينة العشوائية الطبقية، وذلك لأن المجتمع الإحصائي غير متجانس، حيث تم توزيع 269 إستبانة على مجتمع الدراسة وقد تم استرداد 240 استبانة بنسبة استرداد89.2%.

وقد تم حساب حجم عينة الدراسة من خلال المعادلة التالية: $$n=\frac{\left(\frac{z}{d}\right)^2\times(0.50)^2}{1+\frac{1}{N}\left[\left(\frac{z}{d}\right)^2\times(0.50)^2-1\right]}$$

حيث أن: z=1.96 (وهي الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الدلالة 0,05) ،d=0.05 (وهي عبارة عن نسبة الخطأ)، وبالتالي كان حجم العينة= 269 مفردة، وقد قامت الباحثة بتوزيع العينة كاملة وتم استرداد 240 استبانة.

4.5 خطوات بناء الإستبانة:

قامت الباحثة بإعداد أداة الدراسة لمعرفة **دور مؤسسات الإقراض النسائية في تنمية المشاريع الصغيرة الأسرية**، واتبعت الباحثة الخطوات التالية لبناء الإستبانة :-

1- الإطلاع على الأدب الاقتصادي و الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، والاستفادة منها في بناء الإستبانة وصياغة فقراتها.

2- استشارت الباحثة عدداً من أساتذة الجامعات الفلسطينية والمشرفين الإداريين في تحديد أبعاد الإستبانة وفقراتها.

3- تحديد المجالات الرئيسية التي شملتها الإستبانة.

4- تحديد الفقرات التي تقع تحت كل مجال.

5- تم عرض الإستبانة على (7) من المحكمين المتخصصين في مجال الدراسة. والملحق رقم (1) يبين أسماء أعضاء لجنة التحكيم.

6- في ضوء أراء المحكمين تم تعديل بعض فقرات الإستبانة من حيث الحذف أو الإضافة والتعديل، لتستقر الإستبانة في صورتها النهائية على (50) فقرة، ملحق (2).

4.6 أداة الدراسة:

تم إعداد إستبانة حول " **دور مؤسسات الإقراض النسائية في تنمية المشاريع الصغيرة الأسرية، تتكون إستبانة الدارسة من قسمين رئيسين:**

القسم الأول: وهو عبارة عن البيانات الشخصية لصاحبة المشروع (العمر، المؤهل العلمي، عدد سنوات الدراسة، مستوى الدخل، منطقة السكن، الحالة الاجتماعية، هل الزوج يعمل، طبيعة عمل الزوج، معيل الأسرة، عدد أفراد الأسرة، عدد أفراد الأسرة خريجي الجامعات، عدد أفراد الأسرة البالغين ولا يعملون، نوع السكن، القرض الحالي، جهة الإقراض، حجم القرض).

القسم الثاني: وهو عبارة عن **مجالات الدراسة**، ويتكون من 50 فقرة، موزعة على 8 مجالات :

المجال الأول: مبلغ القرض، ويتكون من (10) فقرات.

المجال الثاني: حجم الفائدة، ويتكون من (8) فقرات.

المجال الثالث: فترة السماح، ويتكون من (7) فقرات.

المجال الرابع: مبلغ القسط الشهري، ويتكون من (5) فقرات.

المجال الخامس: فترة السداد، ويتكون من (4) فقرات.

المجال السادس: الرقابة والمتابعة على القروض، ويتكون من (6) فقرات.

المجال السابع: الخدمات غير المالية(ندوات، ورش عمل، دورات)، ويتكون من (6) فقرات.

المجال الثامن: الوضع السياسي والاقتصادي، ويتكون من (6) فقرات.

تم استخدام المقياس 1-10 بحيث كلما اقتربت الدرجة من 10 دل على الموافقة الأكبر على ما ورد في العبارة والعكس صحيح.

4.6.1 صدق الاستبيان:

يقصد بصدق الإستبانة أن تقيس أسئلة الإستبانة ما وضعت لقياسه، وقد قامت الباحثة بالتأكد من صدق الإستبانة بطريقتين:

1-صدق المحكمين "الصدق الظاهري":

عرضت الباحثة الإستبانة على مجموعة من المحكمين تألفت من سبعة متخصصين في مجال الاقتصاد ومؤسسات الإقراض وأسماء المحكمين بالملحق رقم (1)، وقد استجابت الباحثة لآراء المحكمين وقامت بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة، وبذلك خرج الاستبيان في صورته النهائية – انظر الملحق رقم (2).

2- صدق المقياس:

أولا: الاتساق الداخلي Internal Consistency

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الإستبانة مع المجال الذي تنتمي إلية هذه الفقرة، وقد قامت الباحثة بحساب الاتساق الداخلي للإستبانة وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجالات الإستبانة والدرجة الكلية للمجال نفسه، توضح الجداول الموجودة في الملحق رقم(3) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات كل مجال من مجالات الدراسة والدرجة الكلية للمجال نفسه، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوي معنوية 0.05 =α وبذلك يعتبر كل مجال من مجالات الدراسة صادق لما وضع لقياسه.(انظر الملحق رقم(3)).

ثانيا: الصدق البنائي Structure Validity

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدي ارتباط كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الإستبانة.

يبين جدول (1-4) أن جميع معاملات الارتباط في جميع مجالات الإستبانة دالة إحصائياً عند مستوي معنوية 0.05 =α وبذلك يعتبر جميع مجالات الإستبانة صادقه لما وضع لقياسه.

جدول (1-4)

معامل الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات الإستبانة والدرجة الكلية للإستبانة

م	المجال	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
.1	مبلغ القرض.	.618	*0.000
.2	حجم الفائدة.	.635	*0.000
.3	فترة السماح.	.574	*0.000
.4	مبلغ القسط الشهري.	.403	*0.000
.5	فترة السداد.	.436	*0.000
.6	الرقابة والمتابعة على القروض.	.438	*0.000
.7	الخدمات غير المالية(ندوات، ورش عمل، دورات).	.329	*0.000
.8	الوضع السياسي والاقتصادي.	.380	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة 0.05= α.

4.6.2 ثبات الإستبانة Reliability:

يقصد بثبات الإستبانة أن تعطي هذه الإستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الإستبانة أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى أن ثبات الإستبانة يعني الاستقرار في نتائج الإستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على الأفراد عدة مرات خلال فترات زمنية معينة.

وقد تبين أن قيمة معامل ألفا كرونباخ (0.736) وهي مقبولة. وبذلك تكون الإستبانة في صورتها النهائية كما هي في ملحق (2).

وبذلك تكون الباحثة قد تأكدت من صدق وثبات إستبانة الدراسة مما يجعله على ثقة تامة بصحة الإستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

4.7 المعالجات الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

تم تفريغ وتحليل الإستبانة من خلال برنامج التحليل الإحصائي Statistical Package for the Social Sciences (SPSS) .

اختبار التوزيع الطبيعي Normal Distribution Test :

تم استخدام اختبار كولمجوروف – سمرنوف Kolmogorov-Smirnov Test (K-S) لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، حيث تبين أن قيمة الاختبار تساوي

(0.032) والقيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي (0.200) وهي أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وبذلك فإن توزيع البيانات يتبع التوزيع الطبيعي حيث سيتم استخدام الاختبارات المعلمية للإجابة على فرضيات الدراسة.

تم استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

1- النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي: يستخدم هذا الأمر بشكل أساسي لأغراض معرفة تكرار فئات متغير ما ويتم الاستفادة منها في وصف عينة الدراسة.

2- اختبار ألفا كرونباخ(Cronbach's Alpha)، لمعرفة ثبات فقرات الإستبانة.

3- اختبار كولمجوروف – سمرنوف (K-S) Kolmogorov-Smirnov Test لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه.

4- معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient) لقياس درجة الارتباط: يقوم هذا الاختبار على دراسة العلاقة بين متغيرين. وقد تم استخدامه لحساب الاتساق الداخلي والصدق البنائي للاستبانة .

5- اختبار T في حالة عينة واحدة (T-Test) لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلي الدرجة المتوسطة وهي 6 أم زادت أو قلت عن ذلك. ولقد تم استخدامه للتأكد من دلالة المتوسط لكل فقرة من فقرات الاستبانة واختبار الفرضيات.

6- اختبار T في حالة عينتين (Independent Samples T-Test) لمعرفة ما إذا كان هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين عينتين مستقلتين من البيانات.

7- اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA (One Way Analysis of Variance) لمعرفة ما إذا كان هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين ثلاث عينات مستقلة أو أكثر من البيانات.

8- الانحدار المتعدد باستخدام طريقة **Stepwise** لاختبار النموذج القياسي التالي:

$$Y=\alpha + \beta_1 R + \beta_2 G + \beta_3 M + \beta_4 P + \beta_5 C + \beta_6 T + \beta_7 S + e.$$

**** ويمكن توقع اشارات المعالم للنموذج السابق على النحو التالي:**

$$B_1 < 0, \beta_2 > 0, \beta_3 < 0, B_4 > 0, \beta_5 > 0, \beta_6 > 0, \beta_7 > 0$$

حيث أن:

R تمثل حجم الفائدة المفروضة على القروض.

G تمثل فترة السماح الممنوحة للقروض.

M تمثل القسط الشهري.

P تمثل فترة سداد القروض.

C تمثل عملية المراقبة والمتابعة على القروض.

T تمثل الدورات التدريبية والندوات وورشات العمل الخاصة بالقروض.

S تمثل الاستقرار السياسي والاقتصادي.

4.8 خلاصة:

استخدمت الباحثة بالاضافة إلى المنهج الوصفي منهج التحليل الكمي بالاستناد إلى النماذج القياسية، حيث قامت بتحليل البيانات عبر نموذج تحليل الانحدار الخطي المتعدد.

ولقد بلغ مجتمع الدراسة 898 مقترضة في العام 2012 من الثلاث مؤسسات (برنامج التمويل الصغير، فاتن، الإغاثة الإسلامية). في حين قامت الباحثة باستخدام طريقة العينة العشوائية الطبقية، حيث تم توزيع 269 استبانة على مجتمع الدراسة وقد تم استرداد 240 بنسبة استرداد 89.2%.

وقامت الباحثة بعرض الاستبانة على سبعة من المحكمين المتخصصين في مجال الدراسة، وفي ضوء آرائهم تم تعديل فقرات الاستبانة من حيث الحذف والإضافة والتعديل لتستقر الاستبانة في صورتها النهائية على 50 فقرة. ولقد تكونت الدراسة من قسمين: الأول عبارة عن البيانات الشخصية لصاحبة المشروع الصغير، والثاني عبارة عن مجالات الدراسة ويتكون من 50 فقرة موزعة على 8 مجالات.

ولقد قامت الباحثة بالتأكد من صدق وثبات استبانه الدراسة، مما يجعلها على ثقة تامة بصحة الاستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

وقامت الباحثة بتفريغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج التحليل الإحصائي SPSS، وقامت ببناء النموذج القياسي مع توقع إشارات المعالم للنموذج.

الفصل الخامس
تحليل البيانات واختبار فرضيات دراسة دور مؤسسات الإقراض النسائية في تنمية المشاريع الصغيرة الأسرية

5.1 المقدمة

5.2 الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق البيانات الشخصية

5.3 تحليل فقرات الاستبانة:

5.4 العلاقة بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة:

5.5 تحليل الانحدار المتعدد

5.6 علاقة النتائج باختبار الفرضيات

5.7 الخلاصة.

الفصل الخامس

تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة

5.1 المقدمة:

يتضمن هذا الفصل عرضاً لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة، وذلك من خلال الإجابة عن أسئلة الدراسة واستعراض أبرز نتائج الإستبانة والتي تم التوصل إليها من خلال تحليل فقراتها، والوقوف على متغيرات الدراسة التي اشتملت على (العمر، المؤهل العلمي، عدد سنوات الدراسة، مستوى الدخل، منطقة السكن، الحالة الاجتماعية، هل الزوج يعمل، طبيعة عمل الزوج، معيل الأسرة، عدد أفراد الأسرة، عدد أفراد الأسرة خريجي الجامعات، عدد أفراد الأسرة البالغين ولا يعملون، نوع السكن، القرض الحالي، جهة الإقراض، حجم القرض)، لذا تم إجراء المعالجات الإحصائية للبيانات المتجمعة من استبانة الدراسة، إذ تم استخدام برنامج الرزم الإحصائية للدراسات الاجتماعية (SPSS) للحصول على نتائج الدراسة التي سيتم عرضها وتحليلها في هذا الفصل.

5.2 الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق البيانات الشخصية

وفيما يلي عرض لعينة الدراسة وفق البيانات الشخصية

- **توزيع عينة الدراسة حسب العمر**

حسب البيانات الموضحة في جدول (1-5)، تبين أن النساء اللواتي يقترضن لإقامة مشاريع صغيرة تتركز أعمارهن بين 30- 40 سنة، وبنسبة أقل بين الفئة العمرية 40 سنة فأكثر.

جدول (1-5)

توزيع عينة الدراسة حسب العمر

العمر	العدد	النسبة المئوية %
أقل من 30 سنة	67	27.9
30-40 سنة	95	39.6
أكثر من40 سنة	78	32.5
المجموع	240	100.0

- **توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي**

يتضح من جدول (2-5) أن النساء اللواتي يقترضن من مؤسسات الإقراض أغلبهن من ذوات المؤهل العلمي ثانوي فأقل، ثم يأتي بعدهن ذوات المؤهل العلمي بكالوريوس، ثم دبلوم، ثم ماجستير فأكثر.

جدول (2-5)

المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية %
ثانوي فأقل	125	52.1
دبلوم	45	18.8
بكالوريوس	60	25.0
ماجستير فأكثر	10	4.2
المجموع	240	100.0

- **توزيع عينة الدراسة حسب مستوى الدخل**

يتضح من جدول (3-5) أن ما نسبته 40.4% من النساء المقترضات يتراوح مستوى الدخل الشهري لهن ما بين 1001- 2000 شيكل، وأن ما نسبته 35.8% من النساء المقترضات مستوى دخلهن الشهري 1000 شيكل فأقل، وأن ما نسبته 23.8% من النساء المقترضات دخلهن الشهري أكثر من 2000 شيكل.

جدول (3-5)

مستوى الدخل

مستوى الدخل	العدد	النسبة المئوية %
1000 شيكل فأقل	86	35.8
1001 شيكل-2000 شيكل	97	40.4
أكثر من 2000 شيكل	57	23.8
المجموع	240	100.0

- **توزيع عينة الدراسة حسب منطقة السكن**

يتضح من جدول (4-5) أن نسبة النساء اللواتي يتجهن للاقتراض بهدف إقامة مشروع صغير تتركز في الوسطى وبلغت 26.3%، ثم يأتي بعدها خانيونس حيث بلغت نسبة النساء

المقترضات لإقامة مشاريع صغيرة فيها 21.3%، ثم رفح بنسبة 20.8%، ثم تبدأ النسبة بالانخفاض الملحوظ في غزة حيث بلغت 16.3%، ثم شمال غزة بنسبة 15.4%

جدول (4-5)

منطقة السكن

منطقة السكن	العدد	النسبة المئوية %
شمال غزة	37	15.4
غزة	39	16.3
الوسطى	63	26.3
خانيونس	51	21.3
رفح	50	20.8
المجموع	240	100.0

- **توزيع عينة الدراسة حسب مكان السكن**

تبين من خلال الجدول (5-5) أن النسبة الأكبر من المقترضات بهدف اقامة مشاريع صغيرة يسكنون في المدن ثم في المخيمات، بينما كانت نسبة المقترضات من القرى والتجمعات البدوية محدودة.

جدول (5-5)

مكان السكن

مكان السكن	العدد	النسبة المئوية %
مدينة	122	50.8
قرية	23	9.6
مخيم	93	38.8
تجمع بدوي	2	0.8
المجموع	240	100.0

- **توزيع عينة الدراسة حسب الحالة الاجتماعية**

يتضح من جدول (6-5) أن المتزوجات هن الأكثر سعياً للحصول على قروض بهدف إقامة مشاريع صغيرة نظراً لحاجتهن إلى توفير دخل إضافي للمنزل حيث بلغت النسبة 76.7% ،

ويقل توجه بقية الفئات الاجتماعية للاقتراض لإقامة مشاريع صغيرة. فبلغت نسبة غير المتزوجات 10.0%، بينما بلغت نسبة المطلقات والأرامل3.8% و 9.6% على التوالي.

جدول (5-6)
الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	العدد	النسبة المئوية %
غير متزوجة(عزباء)	24	10.0
متزوجة	184	76.7
مطلقة	9	3.8
أرملة	23	9.6
المجموع	240	100.0

- **توزيع عينة الدراسة حسب عمل الزوج**

يتضح من جدول (5-7) أن النسبة الأكبر من المتزوجات أزواجهن يعملون فقد بلغت 83.7% ، وبالتالي فإنهن يبحثن عن آلية لخلق موارد إضافية للمنزل بجانب دخل الزوج، في حين أن 16.3% أجابوا أن الزوج لا يعمل

جدول (5-7)
عمل الزوج

عمل الزوج	العدد	النسبة المئوية %
نعم	154	83.7
لا	30	16.3
المجموع	*184	100.0

- **توزيع عينة الدراسة حسب طبيعة عمل الزوج**

يتضح من جدول(5-8) أن النسبة الأكبر من أزواج المقترضات بهدف إقامة مشاريع صغيرة هم من موظفي الحكومة، أما أزواج المقترضات العاملين في وظائف وأعمال أخرى تبلغ نسبتهم 38.1%، ويعود ذلك إلى أنهم يواجهون صعوبات وعوائق في العمل فيكونون أكثر الرافضين لخروج المرأة للعمل. وأخيراً العاطلين عن العمل تبلغ نسبتهم 15.8%.

- العدد الاجمالي لعينة الدراسة هو 240، وعدد النساء المتزوجات اللواتي أجبن عن تساؤل (عمل الزوج) يبلغ عددهم 184، في حين أن العدد المتبقي وهو 56 هو عدد النساء اللواتي لم يجبن على هذا التساؤل وهن (غير المتزوجة، عزباء، أرملة).

جدول (8-5)

طبيعة عمل الزوج

طبيعة عمل الزوج	العدد	النسبة المئوية %
موظف مدني	44	23.9
عسكري	41	22.3
سائق سيارة	12	6.5
بائع	21	11.4
أعمال حرة متقطعة	22	12.0
عاطل	29	15.8
موظف قطاع خاص	15	8.2
المجموع	184	100.0

- **توزيع عينة الدراسة حسب معيل الأسرة**

يتضح من جدول(9-5) أن النسبة الأكبر من المقترضات بهدف إقامة مشاريع صغيرة المعيل الرئيسي والأساسي لهن هو الزوج، في حين أن النسبة الأقل من المقترضات هن المعيلات لأسرهن.

جدول (9-5)

معيل الأسرة

معيل الأسرة	العدد	النسبة المئوية %
الزوج	152	63.3
المقترضة	59	24.6
والد المقترضة	17	7.1
الأبناء	12	5.0
المجموع	240	100.0

- **توزيع عينة الدراسة حسب عدد أفراد الأسرة الذكور**

يتضح من جدول (10-5) أن غالبية المقترضات لديهن أبناء ذكور، في حين أن باقي المقترضات لا يوجد لديهن ذكور. ويرجع السبب في زيادة عدد المقترضات اللواتي لديهن ذكور إلى زيادة المصاريف والمسئوليات الملاقاة على عاتقهن، وبالتالي تظهر الحاجة الماسة للعمل من أجلهم، اضافة إلى كونها تعتمد عليهم في اقامة المشروع لخلق فرصة عمل لهم.

جدول (10-5)

عدد أفراد الأسرة الذكور

عدد أفراد الأسرة الذكور	العدد	النسبة المئوية %
0	22	9.2
1	53	22.1
2	59	24.6
3	48	20.0
4 فأكثر	58	24.2
المجموع	240	100.0

- **توزيع عينة الدراسة حسب عدد أفراد الأسرة الإناث**

يتبين من الجدول (11-5) أن غالبية المقترضات يصل عدد الاناث في أسرهن من 1-4، في حين أن باقي المقترضات لا يوجد لديهن إناث.

جدول (11-5)

عدد أفراد الأسرة الإناث

عدد أفراد الأسرة الإناث	العدد	النسبة المئوية %
0	33	13.8
1	64	26.7
2	72	30.0
3	44	18.3
4 فأكثر	27	11.3
المجموع	240	100.0

- **توزيع عينة الدراسة حسب عدد أفراد الأسرة خريجي الجامعات**

يتضح من جدول (12-5) أن ما نسبته 62.9% من عينة الدراسة أجابوا أنه لا يوجد في أفراد الأسرة خريجي جامعات، 13.8% عدد خريجي الجامعات واحد و اثنان، بينما 9.6% عدد خريجي الجامعات 3 فأكثر.

جدول (12-5)

عدد أفراد الأسرة خريجي الجامعات

عدد أفراد الأسرة خريجي الجامعات	العدد	النسبة المئوية %
0	151	62.9
1	33	13.8
2	33	13.8
3 فأكثر	23	9.6
المجموع	240	100.0

- **توزيع عينة الدراسة حسب عدد أفراد الأسرة البالغين ولا يعملون**

يتضح من جدول (13-5) أن ما نسبته 47.1% من عينة الدراسة أجابوا أنه لا يوجد في أفراد الأسرة بالغين ولا يعملون، 13.8% عدد أفراد الأسرة البالغين ولا يعملون واحد، 20.4% عدد البالغين ولا يعملون اثنان، بينما 18.8% عدد البالغين ولا يعملون 3 فأكثر.

جدول (13-5)

عدد أفراد الأسرة البالغين ولا يعملون

عدد أفراد الأسرة البالغين ولا يعملون	العدد	النسبة المئوية %
0	113	47.1
1	33	13.8
2	49	20.4
3 فأكثر	45	18.8
المجموع	240	100.0

- **توزيع عينة الدراسة حسب نوع السكن**

يتضح من جدول (14-5) أن ما نسبته 65.8% من عينة الدراسة أجابوا أن مسكنهم ملك، 19.2% مسكنهم إيجار، 9.6% مسكنهم انتفاع، بينما 5.4% أجابوا أن مسكتهم غير ذلك.

يتبين من التحليل الإحصائي أن النسبة الأكبر من المقترضات يسكنون في ملك، في المقابل هناك نسبة أقل من المقترضات يسكنون بطرق أخرى. وذلك لأن الأفراد الذين يسكنون في ملك هم الاكثر تفكيراً في رفع المستوى المعيشي لأسرهم أكثر من غيرهم، بينما الأفراد الذين

يسكنون مساكن ايجار أو انتفاع أو ما شابه يفكرون في أمور أخرى قد تكون بالنسبة لهم أهم من إقامة مشروع والتكفل بديون وسداد أقساط مع عدم الحصول على المستوى المعيشي المطلوب.

جدول (14-5)

نوع السكن

نوع السكن	العدد	النسبة المئوية %
ملك	158	65.8
إيجار	46	19.2
انتفاع	23	9.6
أخرى	13	5.4
المجموع	240	100.0

- **توزيع عينة الدراسة حسب القرض الحالي**

يتضح من جدول (15-5) أن غالبية المقترضات يعتبر القرض الحالي لهن هو قرض متكرر وقد تختلف جهة الإقراض، في حين أن النسبة الأقل من المقترضات يعتبر القرض الحالي لهن قرض أول.

جدول (15-5)

القرض الحالي

القرض الحالي	العدد	النسبة المئوية %
القرض الأول	91	37.9
قرض متكرر	149	62.1
المجموع	240	100.0

- **توزيع عينة الدراسة حسب جهة الإقراض**

يتضح من جدول (16-5) أن أغلب المقترضات كانوا من الوكالة، وذلك لاتساع نطاق الخدمات التي تقدمها الوكالة للشعب الفلسطيني على كافة المستويات. إلى جانب الثقة التامة من قبل الناس تجاهها كونها مؤسسة دولية تعمل في غزة منذ سنين طويلة. في حين تقل نسبة المقترضات في مؤسسة فاتن، وتأتي بعدها أقل نسبة مقترضات في الإغاثة، والسبب في انخفاض عدد المقترضات من مؤسسة الاغاثة الاسلامية يرجع إلى كونها تركز بشكل أكثر على نجاح المشاريع التي دعمتها أكثر من كونها تسعى إلى توسيع نطاق الاقراض دون إعطاء الأهمية لمدى نجاحها أو فشلها كباقي المؤسسات.

جدول (16-5)

جهة الإقراض

جهة الإقراض	العدد	النسبة المئوية %
الوكالة	168	70.0
فاتن	45	18.8
الإغاثة	27	11.3
المجموع	240	100.0

- **توزيع عينة الدراسة حسب حجم القرض**

يتضح من جدول (17- 5) أن النسبة الأكبر من المقترضات حصلن على قروض بقيم أقل من 1000$ لمشاريعهن الصغيرة، في حين أن ما نسبته 28.8% من المقترضات قمن بالحصول على قروض بقيم تتراوح من 1000- 2000 وذلك حسب نوع مشاريعهن ومتطلباتها، أما المقترضات اللواتي حصلن على قروض بقيم أكثر من 2000 دولار فكانت مشاريعهن أكبر نسبياً وأكثر تكلفة.

جدول (17-5)

حجم القرض

حجم القرض	العدد	النسبة المئوية %
أقل من 1000دولار	126	52.5
من 1000-2000 دولار	69	28.8
أكثر من 2000 دولار	45	18.8
المجموع	240	100.0

التعليق:

مما سبق يتضح لنا أن أعمار المقترضات للمشاريع الصغيرة تتركز بين 30-40 سنة، لأنها الفئة العمرية الأكثر رغبة وقدرة على العمل، وأن النسبة الأكبر منهن حاصلات على مؤهل علمي بكالوريوس، وذلك لأنهن من أكثر الفئات التي تبحث عن فرص عمل جيدة لتبدأ مشوار حياتها العملية ولوجود ثقافة لديهن بأن للمرأة دور فعال في الحياة الاقتصادية وأنها يجب أن تمارس حقها في العمل، في حين يتراوح مستوى الدخل الشهري للمقترضات ما بين 1001-2000 شيكل، وانخفاض الدخل كان من ضمن الأسباب الرئيسية التي دفعتهن للاقتراض وإقامة مشاريع مساندة لدخل الأسرة الأساسي.

كما أظهرت النتائج أن أكثر المقترضات هن من سكان المنطقة الوسطى، وأن أغلبهن ممن يسكنون في المدن، وذلك لأن النساء اللواتي يسكنون المدن يستطعن الوصول إلى مؤسسات الإقراض بشكل أسهل وأسرع لمعرفتهن بهذه المؤسسات، ووجود دافع قوي لديهن للمجازفة والاقتراض أكثر من غيرهن في المناطق الأخرى كالمخيمات، والقرى والتجمعات البدوية.

أما فيما يخص الحالة الاجتماعية فتبين أن المتزوجات هن الأكثر توجهاً للاقتراض للمشاريع نظراً لحاجتهن الماسة لرفع دخلهن الأسري لوجود الأطفال وتعدد أفراد الأسرة، وأن النسبة الأكبر من المتزوجات أزواجهن يعملون في وظائف مدنية وعسكرية في القطاع الحكومي وهو المعيل الأساسي للأسرة.

كما أن أغلب المقترضات لديهن من 2– 4 أولاد من الذكور، ومن 1–4 من الإناث، وأن النسبة الأكبر منهن لا يوجد لديهن خريجي جامعات داخل الأسرة، إضافة إلى أن غالبية المقترضات ليس لديهن أفراد بالغين ولا يعملون داخل الأسرة.

وفيما يخص نوع السكن فإن أكثر من 50% من المقترضات يسكن في بيوت هي ملك لهن، في حين أن غالبية المقترضات يعتبر القرض الحالي لهن هو قرض متكرر وليس القرض الأول بالنسبة لهن، مع وجود النسبة الأعظم من المقترضات من الوكالة ثم فاتن ثم الإغاثة ويرجع السبب في ذلك للانتشار الواسع لعمليات الإقراض في الوكالة، إضافة إلى الثقة التي يوليها الفلسطينيين لها كونها جهة دولية تقدم الخدمات الإغاثة للشعب الفلسطيني منذ زمن طويل. وأخيراً فإن النتائج تؤكد أن أكثر من 50% من المقترضات حصلن على مبلغ 1000$ فأقل من مؤسسات الإقراض.

5.3 تحليل فقرات الاستبانة:

لتحليل فقرات الاستبانة تم استخدام الاختبارات المعلمية (اختبارT لعينة واحدة) لمعرفة ما إذا كان متوسط درجة الاستجابة قد وصل إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 6 أم لا.

الفرضية الصفرية: متوسط درجة الإجابة يساوي 6 وهي تقابل الموافقة المتوسطة.

الفرضية البديلة: متوسط درجة الإجابة لا يساوي 6 .

إذا كانت Sig > 0.05 (Sig أكبر من 0.05) فإنه لا يمكن رفض الفرضية الصفرية ويكون في هذه الحالة متوسط آراء الأفراد حول الظاهرة موضع الدراسة لا يختلف جوهرياً عن موافق بدرجة متوسطة وهى 6 ، أما إذا كانت Sig < 0.05 (Sig أقل من 0.05) فيتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة القائلة بأن متوسط آراء الأفراد يختلف جوهرياً عن درجة

الموافقة المتوسطة، وفي هذه الحالة يمكن تحديد ما إذا كان متوسط الإجابة يزيد أو ينقص بصورة جوهرية عن درجة الموافقة المتوسطة. وذلك من خلال قيمة الاختبار فإذا كانت قيمة الاختبار موجبة فمعناه أن المتوسط الحسابي للإجابة يزيد عن درجة الموافقة المتوسطة والعكس صحيح.

تحليل فقرات مجال " مبلغ القرض"

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كان متوسط درجة الاستجابة قد وصل إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 6 أم لا. النتائج موضحة في جدول (18–5).

من جدول (18–5) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الثانية "لو أتيحت لمشروعي فرصة تمويلية أكبر لكان نجاحه أكثر" يساوي 8.27 (الدرجة الكلية من 10) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 82.67%، قيمة الاختبار 18.76 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 6 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.
- المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة " أجبرت على تغيير مشروعي لعدم مناسبة قيمة القرض " يساوي 3.47 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 34.71%، قيمة الاختبار 12.69-، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد انخفض عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 6 وهذا يعني أن هناك عدم موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.
- بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 5.46، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 54.58%، قيمة الاختبار7.12-، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال " **مبلغ القرض** " دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 6 وهذا يعني أن هناك عدم موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

مما سبق يتضح أنه توفرت موافقة من قبل المقترضات على أنه لو توفر لهن مبلغ تمويل أكبر لمشاريعهن لتحسنت أرباحهن ونتائج مشاريعهن. وبالرغم من ذلك لم توافق المقترضات على الفقرة الخاصة بأنهن اضطررن لتغيير فكرة المشروع بسبب انخفاض حجم القرض، مما يعني أن حجم القرض يؤثر على حجم الأرباح لكن لا يدفع المقترضة إلى تغيير مشروعها في حالة انخفاض قيمة القرض، وذلك لأن فكرة المشروع تكون مبنية في ذهن المقترضة من قبل الذهاب

للاقتراض وتحديد حجم القرض الذس ستأخذه. وبما أن المقترضات لا يوافقن بشكل عام على فقرات هذا المجال، بالتالي فإنهن لم يعانين في الحصول على قروض تناسب المشاريع الخاصة بهن، مما يعني أن حجم القروض التي حصلن عليها كان متناسباً مع طموحاتهن.

واتفقت هذه النتائج مع بعض الدراسات كدراسة (لينر، وهيرست، وماكنتوش وآخرون، وجاتا وجيونين، وجيبسون، وميهان) والتي أكدت على أن هناك ضرورة لخلق أساليب جديدة خاصة في الريف، لأن المشاريع الصغيرة لها دوافع عديدة تتعدى الدوافع الاقتصادية

جدول (18-5)

المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال " مبلغ القرض "

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الرتبة
.1	أعتقد أن مبلغ القروض التي تقدمها المؤسسة كافية لإقامة مشروعي بالشكل الجيد.	5.45	54.54	-3.14	*0.001	4
.2	لو أتيحت لمشروعي فرصة تمويلية أكبر لكان نجاحه أكثر.	8.27	82.67	18.76	*0.000	1
.3	أجبرت على تغيير مشروعي لعدم مناسبة قيمة القرض.	3.47	34.71	-12.69	*0.000	10
.4	كان انخفاض مبلغ القرض المتاح سبباً رئيسياً في عدم اكتمال مشروعي.	5.23	52.25	-3.81	*0.000	5
.5	بحثت عن مؤسسات إقراض تقدم قروض أكبر ولم أجد.	4.08	40.75	-8.78	*0.000	9
.6	تتوافر مؤسسات إقراض بحجم أكبر ولكن شروطها لم تنطبق عليّ.	7.56	75.58	7.72	*0.000	2
.7	تقدم المؤسسة مبلغ القرض المطلوب من قبلي بالضبط وليس حسب تقديرها للمبلغ المطلوب للمشروع فعليًا.	4.75	47.50	-6.27	*0.000	7
.8	أفكر في الحصول على قرض آخر لتطوير مشروعي.	6.27	62.71	1.27	0.103	3
.9	لو فكرت في مشروع أكبر من مشروعي سيكون من السهل عليّ الحصول على مبلغ قرض مناسب له.	5.15	51.46	-4.28	*0.000	6
.10	مبلغ القرض المتاح لم يسمح لي الاختيار بين عدة بدائل لمشاريع أخرى.	4.37	43.67	-7.38	*0.000	8
	جميع فقرات المجال معاً	5.46	54.58	-7.12	*0.000	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوي دلالة $\alpha = 0.05$.

- **تحليل فقرات مجال " حجم الفائدة "**

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كان متوسط درجة الاستجابة قد وصل إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 6 أم لا. النتائج موضحة في جدول (19–5).

من جدول (19–5) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الثامنة " يساهم انخفاض قيمة الفائدة على القروض في تعزيز قدرتي على السداد في الموعد المحدد " يساوي 9.00 (الدرجة الكلية من 10) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 90.00%، قيمة الاختبار25.25، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 6 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة " ترددت في الحصول على قرض لإقامة مشروعي بسبب حجم الفائدة عليه " يساوي 4.73 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 47.33%، قيمة الاختبار -5.58، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد انخفض عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 6 وهذا يعني أن هناك عدم موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 6.94، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 69.36%، قيمة الاختبار 9.57، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال " **حجم الفائدة** " دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 6 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

- مما سبق يظهر لنا وجود موافقة كبيرة من قبل المقترضات على أن الفائدة المنخفضة تساعدهن على سرعة السداد في المواعيد المحددة. إلا أنه تبقى هناك فئة معينة من الناس لا تقبل الاقتراض مهما كان وإن كانت نسبة الفائدة قليلة جداً وذلك لأنهم يرون أن الفائدة مهما قلت نسبتها إلا أنها تبقى حرام شرعاً. وبالرغم من أن انخفاض الفائدة يشجع المقترضات على الاقتراض إلا أن ارتفاع الفائدة ليس سبباً في ترددهن على الاقتراض، وذلك بسبب الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعانين منها مما يجعلهن يتناسين مشكلة ارتفاع الفائدة.

وبشكل عام يمكن القول أن هناك موافقة من قبل المقترضات على مزايا الفائدة المنخفضة وأثرها على نجاح مشاريعهن وأنهن سعين إلى مؤسسات بعينها لانخفاض الفوائد على قروضها، كما و يتفق مع نتائج اختبار الفرضيات في وجود علاقة بين حجم الفائدة وحجم القرض الممنوح.

واتفقت هذه النتائج مع بعض الدراسات كدراسة (الصفدي، غانم، أبو نحلة) وذلك على أن كل التجارب الافتراضية بهدف إقامة مشاريع صغيرة تعد ناجحة، وبالتالي تسعى المقترضات للحصول على المزيد من القروض لمشاريعهن، إلا أن المصارف ومؤسسات الإقراض ما زال دورها اقل من المطلوب.

جدول (19-5)

المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال " حجم الفائدة "

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الرتبة
.1	أثر حجم الفائدة المدفوعة للقرض على اختياري للمؤسسة التي اقترضت منها.	6.45	64.46	1.98	*0.025	5
.2	أعتقد أن مبلغ الفائدة يقلل من فرص نجاح مشروعي.	5.46	54.63	-2.63	*0.005	6
.3	قيمة الفائدة تصعب علي عملية السداد.	5.42	54.17	-2.80	*0.003	7
.4	قبل الحصول على القرض قارنت بين حجم الفائدة عليه والعائد المتوقع منه.	6.98	69.75	4.43	*0.000	4
.5	ترددت في الحصول على قرض لإقامة مشروعي بسبب حجم الفائدة عليه.	4.73	47.33	-5.58	*0.000	8
.6	أعتقد أن تخفيض الفائدة على قروض المشاريع الصغيرة سيزيد من إقبال الناس عليها.	8.83	88.33	20.26	*0.000	2
.7	أعتقد أن انخفاض الفائدة على قروض المشاريع الصغيرة يشجعني للحصول على القرض.	8.62	86.21	16.97	*0.000	3
.8	يساهم انخفاض قيمة الفائدة على القروض في تعزيز قدرتي على السداد في الموعد المحدد.	9.00	90.00	25.25	*0.000	1
	جميع فقرات المجال معاً	6.94	69.36	9.57	*0.000	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوي دلالة $\alpha = 0.05$.

- **تحليل فقرات مجال " فترة السماح "**

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كان متوسط درجة الاستجابة قد وصل إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 6 أم لا. النتائج موضحة في جدول (20-5).

من جدول (20-5) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة السادسة " كانت فترة السماح عامل ثانوي عندي عند الإقدام على عملية الاقتراض " يساوي 3.32 (الدرجة الكلية من 10) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 33.21%، قيمة الاختبار 12.05-، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد انخفض عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 6 وهذا يعني أن هناك عدم موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.
- المتوسط الحسابي للفقرة السابعة " أثرت فترة السماح علي ايجابياً عند السداد " يساوي 1.59 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 15.92%، قيمة الاختبار40.97-، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد انخفض عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 6 وهذا يعني أن هناك عدم موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.
- بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 2.47، وأن المتوسط الحسابي النسبي لجميع فقرات المجال يساوي 24.70%، قيمة الاختبار 26.01-، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال " **فترة السماح** " دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 6 وهذا يعني أن هناك عدم موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

مما سبق يتضح لنا عدم وجود موافقة على جميع فقرات المجال السابق، مما يعني أن فترة السماح لم يكن لها أي دور مهم عند الحصول على القرض، وهذا يتفق مع نتائج اختبار الفرضيات على عدم وجود علاقة بين فترة السماح وحجم القرض الممنوح.

وتعزو الباحثة ذلك إلى محدودية فترات السماح في بعض المؤسسات وعدم توفرها في مؤسسات أخرى، مما ضاءل من أهميتها، حيث تبلغ مدة فترة السماح في بعض المؤسسات إلى 3 شهور فقط.

واتفقت هذه النتائج مع بعض الدراسات كدراسة (المحيشي،تكريتي، ومارين) والتي أكدت على دور المصارف ومؤسسات الإقراض في دعم التنمية الاقتصادية من خلال السياسات المميزة التي تقدمها والبرامج الاقراضية الفاعلة التي تتبعها.

جدول (20-5)

المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال " فترة السماح "

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الرتبة
.1	كانت فترة السماح سبب مهم في اختياري للمؤسسة التي اقترضتِ منها.	1.62	16.21	-36.66	*0.000	6
.2	فترة السماح شجعتني على الاقتراض لإقامة مشروع صغير.	2.30	23.04	-20.27	*0.000	5
.3	تساهم فترة السماح في سرعة تسديدي للمبلغ المقترض.	2.68	26.79	-16.72	*0.000	4
.4	تعطي فترة السماح فرصة لمشروعي في النهوض قبل بدء عملية السداد.	2.97	29.71	-13.81	*0.000	2
.5	لو أتيحت لي فرصة فترة سماح أطول لكان ذلك في صالح مشروعي.	2.80	28.00	-15.05	*0.000	3
.6	كانت فترة السماح عامل ثانوي عندي عند الإقدام على عملية الاقتراض.	3.32	33.21	-12.05	*0.000	1
.7	أثرت فترة السماح علي ايجابياً عند السداد.	1.59	15.92	-40.97	*0.000	7
	جميع المجالات السابقة معا	2.47	24.70	-26.01	*0.000	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوي دلالة $\alpha = 0.05$.

- **تحليل فقرات مجال " مبلغ القسط الشهري "**

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كان متوسط درجة الاستجابة قد وصل إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 6 أم لا. النتائج موضحة في جدول (21-5).

من جدول (21-5) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة " أشعر أن الإجراءات التي تتبعها المؤسسة في حال تأخري عن سداد الدفعة المستحقة مناسبة " يساوي 7.23 (الدرجة الكلية من 10) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 72.33%، قيمة الاختبار 6.60 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر

هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 6 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة " أوافق على زيادة نسبة الفائدة التي تضعها المؤسسة في حال تأخري عن سداد قسط شهري " يساوي 2.52 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 25.17%، قيمة الاختبار 20.74- وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد انخفض عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 6 وهذا يعني أن هناك عدم موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 4.70، وأن المتوسط الحسابي النسبي لجميع فقرات المجال يساوي 47.02%، قيمة الاختبار 13.78- وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال " مبلغ القسط الشهري " دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 6 وهذا يعني أن هناك عدم موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

مما سبق يتبين لنا أن هناك موافقة من قبل المقترضات على الإجراءات التي تتبعها المؤسسات في حال تأخرهن عن سداد الدفعات في مواعيدها المحددة، وأن هذه الإجراءات مناسبة لهن، في حين لم يكن هناك موافقة منهن على زيادة نسبة الفائدة من قبل المؤسسات في حال تأخرهن عن سداد الدفعات في مواعيدها المستحقة، لأن ذلك يزيد من أعباء القرض عليهن . وبشكل عام هناك عدم موافقة على فقرات المجال السابق. ولقد اتفقت النتائج مع اختبار الفرضيات في عدم وجود علاقة بين مبلغ القسط الشهري وحجم القرض الممنوح، وذلك لأن السيدات لا يوافقن على سداد الأقساط في فترة قصيرة لأن قيمة الفائدة تبقى كما هي في حالة السداد السريع. كما أن هناك عدم موافقة على أن المؤسسات تقوم برفع نسبة الفائدة في حال تأخرهن عن سداد الدفعات في مواعيدها لأن ذلك لا يحدث فعلياً

واتفقت هذه النتائج مع بعض الدراسات كدراسة (CGAP، وموريرر، وهابير) والتي أكدت على أن الأخطاء المباشرة من قبل المقرضين كعدم متابعة مسار القرض الذي تم منحه ما إذا كان

قد استخدم لنفس الغرض الذي اقترض لأجله أم لا هي السبب المباشر في مشاكل التعثر. اضافة إلى الأخطاء المباشرة من قبل المقترضين كإستهلاك جزء من القرض الذي يعد رأس مال المشروع في أمور استهلاكية أخرى كسداد ديون أو ما شابه يؤدي إلى تعثر في السداد.

جدول (21-5)

المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال " مبلغ القسط الشهري "

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الرتبة
.1	أرغب في سداد مبلغ القرض في وقت قصير لتقليل نسبة الفائدة الشهرية.	3.81	38.13	-9.79	*0.000	4
.2	أشعر أن القسط الشهري للقرض مناسب مع الدخل الشهري للمشروع.	5.67	56.67	-1.82	*0.035	2
.3	أشعر أن الإجراءات التي تتبعها المؤسسة في حال تأخري عن سداد الدفعة المستحقة مناسبة.	7.23	72.33	6.60	*0.000	1
.4	في حال تأخري عن سداد قسط شهري، تقوم المؤسسة برفع نسبة الفائدة على مبلغ القرض.	4.28	42.79	-7.89	*0.000	3
.5	أوافق على زيادة نسبة الفائدة التي تضعها المؤسسة في حال تأخري عن سداد قسط شهري.	2.52	25.17	-20.74	*0.000	5
	جميع فقرات المجال معاً	4.70	47.02	-13.78	*0.000	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوي دلالة $\alpha = 0.05$.

- **تحليل فقرات مجال " فترة السداد "**

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كان متوسط درجة الاستجابة قد وصل إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 6 أم لا. النتائج موضحة في جدول (22-5).

من جدول (22-5) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الثانية " تعرفتُ قبل الاقتراض على معنى وأهمية فترة السداد " يساوي 8.91 (الدرجة الكلية من 10) أي أن المتوسط الحسابي النسبي89.08%، قيمة الاختبار 25.37 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى

دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 6 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة الأولى " اخترت المؤسسة التي أريد الاقتراض منها بعد أن سألت في أكثر من مؤسسة عن فترة السداد التي تقدمها " يساوي 4.60 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 45.96%، قيمة الاختبار 5.89- وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد انخفض عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 6 وهذا يعني أن هناك عدم موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 6.73، وأن المتوسط الحسابي النسبي لجميع فقرات المجال يساوي 67.33%، قيمة الاختبار 5.74 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال" **فترة السداد** " دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 6 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

مما سبق يتضح وجود عدم موافقة من قبل المقترضات على أنهن اتجهن إلى مؤسسة الإقراض بناءً على المفاضلة بين فترات السداد التي تقدمها المؤسسات المختلفة. في حين كان هناك موافقة على أهمية فترة السداد لأنها وعلى حسب وجهة نظرهن تعطي مشاريعهن فرصة لتقوم على قدميها، كما أنها تساهم في زيادة استفادتهن من القرض. ومن هنا كانت الموافقة على جميع فقرات هذا المجال. ولقد اتفقت هذه النتائج مع اختبار الفرضيات على وجود علاقة بين فترة السداد وحجم القرض الممنوح للسبب السابق.

واتفقت هذه النتائج مع بعض الدراسات كدراسة(المشهراوي، العاجز، أبو جزر) والتي أكدت على أن لمؤسسات الإقراض دور بارز في تحقيق التنمية الاقتصادية، كما أكدت على ضرورة معالجة المعوقات التي تقف كعقبة أمام تقدم واستمرار انجازات هذه المؤسسات.

جدول (22-5)

المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال " فترة السداد "

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الرتبة
.1	اخترت المؤسسة التي أريد الاقتراض منها بعد أن سألت في أكثر من مؤسسة عن فترة السداد التي تقدمها.	4.60	45.96	-5.89	*0.000	4
.2	تعرفتُ قبل الاقتراض على معنى وأهمية فترة السداد.	8.91	89.08	25.37	*0.000	1
.3	تعطي فترة السداد فرصة لمشروعي ليقف على قدميه.	6.79	67.88	4.39	*0.000	2
.4	تساهم فترة السداد في استفادتي من القرض الذي أحصل عليه.	6.64	66.42	3.50	*0.000	3
	جميع فقرات المجال معاً	6.73	67.33	5.74	*0.000	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

- **تحليل فقرات مجال " الرقابة والمتابعة على القروض "**

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كان متوسط درجة الاستجابة قد وصل إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 6 أم لا. النتائج موضحة في جدول (23-5).

من جدول (23-5) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الأولى " تقوم المؤسسة التي أقرضتني بمراقبة ومتابعة تنفيذي للمشروع " يساوي 8.08 (الدرجة الكلية من 10) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 80.75%، قيمة الاختبار 11.52 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 6 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة الثانية " تتدخل المؤسسة التي أقرضتني في طريقة تنفيذي للمشروع " يساوي 1.34 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 13.38%، قيمة الاختبار -54.64وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد انخفض عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 6 وهذا يعني أن هناك عدم موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 3.55، وأن المتوسط الحسابي النسبي لجميع فقرات المجال يساوي 35.52%، قيمة الاختبار 29.33- وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال" الرقابة والمتابعة على القروض " دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 6 وهذا يعني أن هناك عدم موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

يتبين من التحليل الإحصائي أن مؤسسات الإقراض تتبع نظام رقابة ومتابعة على المشاريع النسائية الصغيرة وذلك لضمان سيرها بشكل سليم وصحيح، وذلك أيضاً لضمان قيام المقترضة بسداد ما عليها من أقساط وأن المشروع يسير على ما يرام وبشكل جيد دون أي معوقات تذكر.ودليل ذلك موافقة المقترضات على الفقرة التي تسأل عما إذا كانت المؤسسات تقوم بمراقبة مشاريعهن ومتابعة تنفيذهن لها.

في المقابل فإن مؤسسات الإقراض لا تتدخل في طريقة تنفيذ المقترضات لمشاريعهن، بل تترك لهم حرية الإدارة والتنفيذ والتحكم بسير العمل، ولا يتعدى دور مؤسسة الإقراض حدود الرقابة والمتابعة المالية للقرض الذي تم صرفه للمقترضة، وقد تقوم المؤسسة المقرضة بإعطاء بعض النصائح والإرشادات والتوجيهات في بعض الأمور ولكنها تبقى في إطار عدم الإلزام وإنما التوجيه فقط.

وبشكل عام فإن هناك عدم موافقة من قبل المقترضات على فقرات هذا المجال، ولقد اختلفت هذه النتائج مع اختبار الفرضيات وذلك لأن المؤسسة المقرضة لا تشترط على المقترضة حصولها على القرض على مراحل وإنما غالباً ما يعطى لها دفعة واحدة، إضافة إلى أن النسبة الأغلب من المقترضات أجبن بأنهن لم يقترضن من مؤسسات إقراض وأوقفن إقراضهن بسبب عدم نجاح المشروع، وأخيراً فإن مؤسسة الإقراض حينما تمنح المقترضة قرضاً فإنها تقوم بالرقابة والمتابعة لعملية صرفه واستخدامه والاستفادة منه من قبل المقترضة ولا يتم إهمال هذا الجانب من خلال صرف القرض دون التأكد من استخدامه في الغرض التي تم صرفه من أجله.

واتفقت هذه النتائج مع بعض الدراسات كدراسة (العرادي، والزعبي) والتي أكدت على ضرورة تضافر الجهود الرسمية والمحلية في التنمية، وإعطاء المرأة الفرصة في إبراز طاقاتها في مختلف المجالات الاقتصادية. واتفقت دراسة كل من (SBA office adnocacy، وcongressional، و مراجي) مع هذه الدراسة على ضرورة الاهتمام بالتنمية في المشاريع الصغيرة، وتمويل مشاريع الإقراض الصغير لخلق الكثير من فرص العمل، كل ذلك من خلال اعتماد نظام رقابة ومتابعة مستمرة على القروض التي يتم منحها للمقترضات.

جدول (23-5)

المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig)لكل فقرة من فقرات مجال " الرقابة والمتابعة على القروض "

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الرتبة
.1	تقوم المؤسسة التي أقرضتني بمراقبة ومتابعة تنفيذي للمشروع.	8.08	80.75	11.52	*0.000	1
.2	تتدخل المؤسسة التي أقرضتني في طريقة تنفيذي للمشروع.	1.34	13.38	-54.64	*0.000	5
.3	اشترطت علي المؤسسة المقرضة حصولي على القرض على مراحل بحسب ما يتم انجازه من المشروع.	2.07	20.67	-24.12	*0.000	4
.4	اقترضت من مؤسسات أخرى قبل ذلك وأوقفت إقراضي بسبب عدم تقدم ونجاح مشروعي.	3.07	30.71	-12.95	*0.000	3
.5	تقوم المؤسسة التي اقترضت منها بتقديم القرض فقط ولا تسعى للتحقق من مطابقة سبب الاقتراض مع النشاط الذي تم صرف القرض عليه.	3.21	32.08	-13.45	*0.000	2
	جميع فقرات المجال معاً	3.55	35.52	-29.33	*0.000	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوي دلالة $\alpha = 0.05$.

- **تحليل فقرات مجال " الخدمات غير المالية(ندوات، ورش عمل، دورات)"**

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كان متوسط درجة الاستجابة قد وصل إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 6 أم لا. النتائج موضحة في جدول (24-5).

من جدول(24-5) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الرابعة " لو حصلت على تدريب قبل تنفيذ المشروع لكانت فرصة نجاحه وتطوره أكبر " يساوي 3.25 (الدرجة الكلية من 10) أي أن المتوسط الحسابي النسبي32.50%، قيمة الاختبار 12.26- وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد انخفض عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 6 وهذا يعني أن هناك عدم موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة الثانية " استفدتُ من التدريب في كيفية إقامة مشروعي قبل تنفيذه " يساوي 1.04 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 10.38%، قيمة الاختبار 163.78- وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد انخفض عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 6 وهذا يعني أن هناك عدم موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.
- بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 1.62، وأن المتوسط الحسابي النسبي لجميع فقرات المجال يساوي 16.23%، قيمة الاختبار 68.76- وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال " الخدمات غير المالية(ندوات، ورش عمل، دورات)" دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 6 وهذا يعني أن هناك عدم موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

تبين من التحليل الإحصائي أن المقترضات لم يحصلن على تدريب من مؤسسات الإقراض قبل تنفيذ مشاريعهن، وبالتالي لم يكن للتدريب أو ورشات العمل أي دور في نجاح أو فشل المشروعات النسائية الصغيرة. وتعزو الباحثة ذلك إلى أن المقترضة لا تلجأ إلى إقامة مشروع إلا إذا كان لديها إلمام كافي في مجاله.

واختلفت هذه النتائج مع بعض الدراسات كدراسة (SBA office advocacy، وcongressional، ومراجي) والتي رأت ضرورة الاهتمام بالتنمية في المشاريع الصغيرة، وتمويل مشاريع الإقراض الصغير لخلق الكثير من فرص العمل.

جدول (24-5)

المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال " الخدمات غير المالية(ندوات، ورش عمل، دورات)"

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الرتبة
.1	تقوم المؤسسة التي اقترضتُ منها بتقديم ندوات أو ورشات عمل حول كيفية تنفيذ المشاريع الصغيرة.	1.13	11.25	-80.52	*0.000	4
.2	استفدتُ من التدريب في كيفية إقامة مشروعي قبل تنفيذه.	1.04	10.38	-163.78	*0.000	5
.3	لم ينجح مشروعي بسبب عدم حصولي على تدريب مسبق قبل تنفيذ المشروع.	1.54	15.42	-39.86	*0.000	2
.4	لو حصلت على تدريب قبل تنفيذ المشروع لكانت فرصة نجاحه وتطوره أكبر.	3.25	32.50	-12.26	*0.000	1
.5	قدمت المؤسسة التي اقترضت منها ندوات و ورشات عمل حول كيفية تنفيذ المشاريع ولم أهتم بحضورها.	1.16	11.58	-71.64	*0.000	3
	جميع فقرات المجال معاً	1.62	16.23	-68.76	*0.000	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوي دلالة $\alpha = 0.05$.

- **تحليل فقرات مجال " الوضع السياسي والاقتصادي "**

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كان متوسط درجة الاستجابة قد وصل إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 6 أم لا. النتائج موضحة في جدول (25-5).

من جدول (25-5) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الأولى " من أهم الأسباب التي دفعتني للاقتراض لإقامة مشروع صغير هو سوء الوضع السياسي والاقتصادي " يساوي 9.22 (الدرجة الكلية من 10) أي أن المتوسط الحسابي النسبي92.17%، قيمة الاختبار 28.04 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 6 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة الثانية " أثّرَ الوضع الاقتصادي الراهن على نوع مشروعي الخاص " يساوي 8.21 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 82.08%، قيمة الاختبار 12.93 وأن القيمة

الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 6 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 8.52، وأن المتوسط الحسابي النسبي لجميع فقرات المجال يساوي 85.21%، قيمة الاختبار 21.37 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال " الوضع السياسي والاقتصادي " دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 6 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

يتضح من الجدول السابق أن نجاح أو فشل أي مشروع يعتمد على مدى الاستقرار الاقتصادي والسياسي لبلد المشروع، وهذا ما يفشل الكثير من المشاريع الكبيرة في قطاع غزة، مما يجعل من المشاريع الصغيرة هي الأنسب في ظل هذه البيئة. وبالرغم من ذلك فإن المشاريع الصغيرة معرضة للفشل بسبب الأوضاع السياسية والاقتصادية المتردية. وهذا يتفق مع اختبار الفرضيات في وجود علاقة بين استقرار الوضع السياسي والاقتصادي وحجم القرض الممنوح.

وتعزو الباحثة ذلك إلى أن قدرة المقترضة على السداد تتأثر في ظل عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي.

واتفقت هذه النتائج مع بعض الدراسات كدراسة ماس، وجبر، ومركز تطوير خدمات الأعمال، وصرصور، ودي مارتينو، والتي توصلت إلى أن الاستقرار السياسي والاقتصادي كان لهما الأثر البالغ في نجاح أو فشل المشاريع الصغيرة. كما واتفقت هذه النتائج مع دراسة كل من (CGAP، وموريز، وهابير) على أن كل الأوضاع السياسية أو الاقتصادية لها أثر واضح على التعثر في سداد القروض.

جدول (25-5)

المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال " الوضع السياسي والاقتصادي"

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الرتبة
.1	من أهم الأسباب التي دفعتني للاقتراض لإقامة مشروع صغير هو سوء الوضع السياسي والاقتصادي.	9.22	92.17	28.04	*0.000	1
.2	أثرَّ الوضع الاقتصادي الراهن على نوع مشروعي الخاص.	8.21	82.08	12.93	*0.000	6
.3	أثرَّ الوضع السياسي والاقتصادي على قدرتك على سداد القروض الخاصة بمشروعك.	8.65	86.46	18.83	*0.000	2
.4	أثرَّ الوضع السياسي والاقتصادي على عملية تقدم وتطوير مشروعي بشكل سلبي	8.33	83.33	14.72	*0.000	4
.5	لو كان هناك استقرار سياسي واقتصادي لما اضطررت إلى الاقتراض وإقامة مشروع صغير.	8.26	82.63	11.81	*0.000	5
.6	لو كان الوضع السياسي والاقتصادي أفضل حالاً لاخترت مشروعاً أفضل من مشروعي القائم.	8.46	84.58	13.68	*0.000	3
	جميع فقرات المجال معاً	8.52	85.21	21.37	*0.000	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوي دلالة $\alpha = 0.05$.

- **تحليل جميع فقرات الاستبيان**

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كان متوسط درجة الاستجابة قد وصل إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 6 أم لا. النتائج موضحة في جدول (26-5).

من جدول (26-5) تبين أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات يساوي 5.10 (الدرجة الكلية من 10) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 50.96%، قيمة الاختبار 18.61- وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر فقرات الاستبانة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة قد انخفض عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 6 وهذا يعني أن هناك عدم موافقة من قبل أفراد العينة على الفقرات بشكل عام.

ويرجع السبب في ذلك إلى أن المقترضات ينظرن إلى القروض بأنها باب التمويل الوحيد لهن لمساعدتهن على إقامة مشاريع صغيرة، وبالتالي فإنهن لا يعرن اهتماماً لأي معيق قد يقف

أمامهن للحصول على هذه القروض، اضافة إلى أن الصعوبات التي يواجهنها من أسعار فائدة وتكلفة وأقساط شهرية مرتفعة قد تؤثر عليهن سلباً لكن يبقى ذلك هو الأمل الوحيد لهن من أجل تحقيق مصدر دخل اضافي للمنزل.

جدول (26-5)

المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لجميع فقرات الاستبيان

البند	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)
جميع فقرات الاستبيان	5.10	50.96	-18.61	*0.000

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوي دلالة $\alpha = 0.05$.

5.4 العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة:

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الفائدة على القرض وحجم القرض الممنوح من قبل مؤسسات الإقراض النسائية.

يبين جدول (27-5) أن معامل الارتباط يساوي 0.422، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 وهي أقل من مستوي الدلالة 0.05 =α وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الفائدة على القرض وحجم القرض الممنوح من قبل مؤسسات الإقراض النسائية عند مستوى دلالة إحصائية (0.05= α).

وتعزو الباحثة ذلك إلى أنه كلما انخفضت نسبة الفائدة المفروضة على قروض المشاريع الصغيرة كلما زاد حجم القروض الصغيرة الممنوحة للمقترضات.

واتفقت هذه النتائج مع بعض الدراسات كدراسة (الصوص،الصفدي ، أبو نحلة) وذلك على ضرورة تقديم اعفاءات ضريبية لهذه المشاريع اضافة إلى تخفيض أسعار الفائدة عليها، وضرورة انشاء صندوق لضمان القروض،

2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فترة السماح وحجم القرض الممنوح من قبل مؤسسات الإقراض النسائية.

يبين جدول (27-5) أن معامل الارتباط يساوي 0.064، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.16 وهي أكبر من مستوي الدلالة 0.05 =α وهذا يدل على عدم وجود علاقة ذات دلالة

إحصائية بين فترة السماح وحجم القرض الممنوح من قبل مؤسسات الإقراض النسائية عند مستوى دلالة إحصائية (α =0.05).

وتعزو الباحثة ذلك إلى عدم وجود فترة سماح أصلاً في كثير من مؤسسات الاقراض، ومحدوديتها في مؤسسات أخرى.

واتفقت هذه النتائج مع بعض الدراسات كدراسة (الصوص،المحيشي،تكريتي، ومارين) والتي أكدت على دور المصارف ومؤسسات الإقراض في دعم التنمية الاقتصادية من خلال السياسات المميزة التي تقدمها والبرامج الاقراضية الفاعلة التي تتبعها.

3. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مبلغ القسط الشهري وحجم القرض الممنوح من قبل مؤسسات الإقراض النسائية.

يبين جدول (27–5) أن معامل الارتباط يساوي 0.038، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.2 وهي أكبر من مستوي الدلالة α= 0.05 وهذا يدل على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مبلغ القسط الشهري وحجم القرض الممنوح من قبل مؤسسات الإقراض النسائية عند مستوى دلالة إحصائية (α =0.05).

وتعزو الباحثة ذلك إلى أن نشاط هذه المؤسسات لا يقوم بالدرجة الأولى على تحقيق أرباح مادية، وبالتالي لا تسعى للمسارعة في استرداد قروضها من خلال رفع قيمة قسط السداد بهدف اعادة اقراضه من جديد والاستفادة من فوائد القروض.

واتفقت هذه النتائج مع بعض الدراسات كدراسة(CGAP، وموريرر، وهابير) والتي أكدت على أن الأخطاء المباشرة من قبل المقرضين هي السبب المباشر في مشاكل التعثر

4. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فترة السداد وحجم القرض الممنوح من قبل مؤسسات الإقراض النسائية.

يبين جدول (27–5) أن معامل الارتباط يساوي 0.200، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.001 وهي أقل من مستوي الدلالة α= 0.05 وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين فترة السداد وحجم القرض الممنوح من قبل مؤسسات الإقراض النسائية عند مستوى دلالة إحصائية (α =0.05).

وتعزو الباحثة ذلك إلى أن فترة السداد تدل على حجم القرض، فكلما كانت الفترة طويلة دلّ ذلك على أن حجم القرض كبير، والعكس صحيح.

واتفقت هذه النتائج مع بعض الدراسات كدراسة (العاجز، الحوراني ، أبو جزر، المشهراوي) والتي أكدت على أن لمؤسسات الإقراض دور بارز في تحقيق التنمية الاقتصادية، كما أكدت على ضرورة معالجة المعوقات التي تقف كعقبة أمام تقدم واستمرار انجازات هذه المؤسسات.

5. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرقابة والمتابعة على القروض وحجم القرض الممنوح من قبل مؤسسات الإقراض النسائية.

يبين جدول (27-5) أن معامل الارتباط يساوي 0.284، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 وهي أقل من مستوي الدلالة 0.05 =α وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرقابة والمتابعة على القروض وحجم القرض الممنوح من قبل مؤسسات الإقراض النسائية عند مستوى دلالة إحصائية (α =0.05).

وتعزو الباحثة ذلك إلى أن وجود متابعة من قبل مؤسسات الإقراض للقروض الممنوحة يزيد من فرص استرداد كامل المبالغ المقرضة وبالتالي إمكانية زيادة حجم القروض الممنوحة لمثل هذه المشاريع مستقبلاً.

واتفقت هذه النتائج مع بعض الدراسات كدراسة (العرادي، ومقابلة، والزعبي، وأبو الفحم) والتي أكدت على ضرورة تضافر الجهود الرسمية والمحلية في التنمية، وإعطاء المرأة الفرصة في إبراز طاقاتها في مختلف المجالات الاقتصادية. واتفقت دراسة كل من (SBA office adnocacy، وcongressional، و مراجي) مع هذه الدراسة على ضرورة الاهتمام بالتنمية في المشاريع الصغيرة، وتمويل مشاريع الإقراض الصغير لخلق الكثير من فرص العمل، كل ذلك من خلال اعتماد نظام رقابة ومتابعة مستمرة على القروض التي يتم منحها للمقترضات.

6. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخدمات غير المالية(ندوات، ورش عمل، دورات) وحجم القرض الممنوح من قبل مؤسسات الإقراض النسائية.

يبين جدول (27-5) أن معامل الارتباط يساوي 0.178، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.003 وهي أقل من مستوي الدلالة 0.05 =α وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخدمات غير المالية(ندوات، ورش عمل، دورات) وحجم القرض الممنوح من قبل مؤسسات الإقراض النسائية عند مستوى دلالة إحصائية (α =0.05).

وتعزو الباحثة ذلك إلى أن توفر الخدمات غير المالية من قبل مؤسسات الإقراض يزيد من حجم القروض الممنوحة لأن المقترضة تكون قد أهلت لعمل مشروع صغير.

واتفقت هذه النتائج مع بعض الدراسات كدراسة(SBA office adnocacy، وcongressional، و مراجي) والتي رأت ضرورة الاهتمام بالتنمية في المشاريع الصغيرة، وتمويل مشاريع الإقراض الصغير لخلق الكثير من فرص العمل.

7. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الوضع السياسي والاقتصادي وحجم القرض الممنوح من قبل مؤسسات الإقراض النسائية.

يبين جدول (27-5) أن معامل الارتباط يساوي 0.130، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.022 وهي أقل من مستوي الدلالة 0.05 =α وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الوضع السياسي والاقتصادي وحجم القرض الممنوح من قبل مؤسسات الإقراض النسائية عند مستوى دلالة إحصائية (α =0.05).

وتعزو الباحثة ذلك إلى أن استقرار الوضع السياسي والاقتصادي يدعم المشاريع الصغيرة ويزيد من فرصة نجاحها وبالتالي يزداد حجم التمويل المقدم لمثل هذه المشاريع.

واتفقت هذه النتائج مع بعض الدراسات كدراسة ماس، وجبر، والدماغ، ومركز تطوير خدمات الأعمال، وصرصور، ودي مارتينو، والتي توصلت إلى أن الاستقرار السياسي والاقتصادي كان لهما الأثر البالغ في نجاح أو فشل المشاريع الصغيرة. كما واتفقت هذه النتائج مع دراسة كل من (مركز تطوير خدمات الأعمال، ماس) على أن كل الأوضاع السياسية أو الاقتصادية لها أثر واضح على التعثر في سداد القروض. اضافة إلى كونها تخفض من محفظة الاقراض لمؤسسات التمويل.

جدول (27-5)

معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

الفرض	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية(Sig.)
توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الفائدة على القرض وحجم القرض الممنوح من قبل مؤسسات الإقراض النسائية	0.422	*0.000
توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فترة السماح وحجم القرض الممنوح من قبل مؤسسات الإقراض النسائية	0.064	0.161
توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مبلغ القسط الشهري وحجم القرض الممنوح من قبل مؤسسات الإقراض النسائية	0.038	0.277
توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فترة السداد وحجم القرض الممنوح من قبل مؤسسات الإقراض النسائية	0.200	*0.001

الفرض	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية(.Sig)
توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرقابة والمتابعة على القروض وحجم القرض الممنوح من قبل مؤسسات الإقراض النسائية	0.284	*0.000
توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخدمات غير المالية(ندوات، ورش عمل، دورات) وحجم القرض الممنوح من قبل مؤسسات الإقراض النسائية	0.178	*0.003
توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الوضع السياسي والاقتصادي وحجم القرض الممنوح من قبل مؤسسات الإقراض النسائية	0.130	*0.022

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة 0.05= α.

5.5 تحليل الانحدار المتعدد:

من نتائج الانحدار المتعدد باستخدام طريقة Stepwise يمكن استنتاج ما يلي:

- تبين أن نموذج الانحدار النهائي باستخدام طريقة Stepwise أن حجم القرض "المتغير التابع" يتأثر بصورة جوهرية وذات دلالة إحصائية بكل من المتغيرات المستقلة التالية :
- حجم الفائدة.
- الرقابة والمتابعة على القروض.
- فترة السداد.

وقد تم استبعاد المتغيرات المستقلة " فترة السماح، مبلغ القسط الشهري، الخدمات غير المالية (ندوات، ورش عمل، دورات) ، الوضع السياسي والاقتصادي " وذلك بناء على نتيجة طريقة Stepwise الجدول التالي يمثل نتيجة تحليل الانحدار المتعدد لمعاملات الانحدار لكل من المتغيرات المستقلة .

جدول (28- 5)

تحليل الانحدار المتعدد لمعاملات الانحدار

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار غير القياسية	الخطأ المعياري	معاملات الانحدار القياسية	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية.Sig
المقدار الثابت	2.063	0.395		5.220	0.000
حجم الفائدة	0.305	0.044	0.392	6.899	*0.000
الرقابة والمتابعة على القروض	0.182	0.053	0.200	3.453	*0.001
فترة السداد	0.094	0.034	0.158	2.759	*0.006

المتغير دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05= α.

حجم القرض = 2.063 + 0.305* حجم الفائدة + 0.182* الرقابة والمتابعة على القروض + 0.094 * فترة السداد .

معامل التحديد = 0.253، ومعامل التحديد المُعدَّل= 0.244، وهذا يعني أن 24.4% من التغير في حجم القرض (المتغير التابع) تم تفسيره من خلال العلاقة الخطية والنسبة المتبقية 75.6% قد ترجع إلى عوامل أخرى تؤثر على حجم القرض.

F=26.7، $Sig. = 0.000$ وهذا يدل على وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين حجم القرض والمتغيرات المستقلة " حجم الفائدة ، الرقابة والمتابعة على القروض ، فترة السداد " وأن نموذج الانحدار جيد.

حجم القرض= 2.063+ 0.305 (حجم الفائدة) + 0.182 (الرقابة والمتابعة على القروض)+ 0.094 (فترة السداد).

Y= 2.063 + 0.305 (R) + 0.182 (C) + 0.094 (P) + 0.395

حيث أن:

Y= حجم القرض.

R= حجم الفائدة على القروض.

C= الرقابة والمتابعة على القروض.

P= فترة السداد.

من خلال جدول (28- 5) تبين أن المتغيرات المستقلة حسب أهميتها في تفسير "حجم القرض" حسب قيمة اختبار T المطلقة كما يلي:

- حجم الفائدة على القروض: حيث أنه كلما ارتفع حجم الفائدة، ارتفع حجم القرض الممنوح من قبل مؤسسة الإقراض بنسبة 30%. وبالتالي فإن العلاقة بين حجم الفائدة وحجم القرض هي علاقة طردية فحجم الفائدة يزيد كلما ارتفع حجم القرض.
- الرقابة والمتابعة على القروض: توجد علاقة طردية بين وجود نظام الرقابة والمتابعة على القروض وبين حجم القرض، فكلما كان هناك رقابة ومتابعة أكثر دلَّ ذلك على ارتفاع حجم القرض الممنوح من قبل مؤسسة الإقراض بنسبة 18% ، وذلك لضرورة ضمان استرداد قيمة القرض دون تعثره أو ظهور مشاكل أخرى تعيق عملية استرداده من قبل المقترضات.

فترة السداد: فهناك علاقة طردية بين حجم القرض وفترة السداد، فكلما ازدادت فترة السداد زاد حجم القرض بنسبة 9.4%.

$$Y=\alpha + \beta_1 R+ \beta_2 G+ \beta_3 M+ \beta_4 P+ \beta_5 C +\beta_6 T+ \beta_7 S+ e.$$

ولقد تم توقع إشارات المعالم على النحو التالي:

$$B_1 < 0, \beta_2 > 0, \beta_3 <0, B_4 > 0, \beta_5 > 0, \beta_6 > 0, \beta_7< 0$$

وبناءً على ما سبق فإن أكثر المتغيرات المستقلة تأثيراً على حجم القرض هو حجم الفائدة حيث بلغت قيمة اختبار T 6.899، في حين بلغت قيمة اختبار T لمتغير نظام الرقابة والمتابعة على القروض الممنوحة 3.453 وهو ثاني أكثر المتغيرات تأثيراً على حجم القرض، ويأتي بعدها فترة السداد بقيمة اختبار 2.759 وهو أقل المتغيرات تأثيراً على حجم القرض.

أما بالنسبة للمتغيرات المستقلة الأخرى (فترة السماح، مبلغ القسط الشهري، الخدمات غير المالية، الوضع السياسي والاقتصادي) فليس لها تأثير على حجم القرض بشكل مباشر. ويرجع السبب في ذلك إلى أن أغلب مؤسسات الإقراض لا تقوم بمنح المقترضات فترات سماح على قروضهن أصلاً وبالتالي لن يكون لها تأثير واضح على حجم القرض ذاته، إضافة إلى ذلك فإن تلك المؤسسات أيضاً لا تقوم بتقديم خدمات غير مالية لمقترضاتها وبالتالي لا نستطيع القول بأن هذا المتغير له تأثير على حجم القرض، وهذا ما ينطبق على المتغير الأخير وهو الاستقرار السياسي والاقتصاد.

5.6 علاقة النتائج باختبار الفرضيات:

اتفقت هذه النتائج مع اختبار فرضيات الدراسة والتي أكدت على وجود علاقة بين حجم الفائدة على القرض، وفترة السداد ، ووجود نظام رقابة ومتابعة على القروض من ناحية وحجم القرض الممنوح من قبل مؤسسات الإقراض من ناحية أخرى. بالإضافة إلى وجود اتفاق بين النتائج واختبار الفرضيات على عدم وجود علاقة بين فترة السماح ومبلغ القسط الشهري من ناحية وحجم القرض الممنوح من ناحية أخرى.

في حين اختلفت نتائج تحليل الانحدار مع اختبار الفرضيات في وجود تأثير للخدمات غير المالية، والوضع السياسي والاقتصادي على حجم القرض الممنوح.

بينما اتفقت نتائج تحليل الانحدار مع نتائج دراسة (عاشور، تكريتي ومرين، مراجي، الصفدي) والتي تجزم بنفع قروض المشاريع الصغيرة وفائدتها في توفير دخل إضافي لصاحبات

الأعمال إضافة إلى رضا المستفيدات على تلك القروض ورغبتهن في إعادة التجربة والحصول على قروض أخرى لتشغيل مشاريعهن أو إقامتها.

5.7 الخلاصة:

مما سبق يتضح أن الفرضيات التي تم إثباتها من خلال الدراسة هي كالتالي:

1. هناك تأثير طردي ذو دلالة إحصائية بين حجم الفائدة وحجم القرض الممنوح من قبل مؤسسة الإقراض، بحيث كلما ارتفعت نسبة الفائدة كان حجم القرض الممنوح كبيراً، وكلما كانت نسبة الفائدة منخفضة كان حجم القرض الممنوح منخفض.
2. هناك تأثير طردي ذو دلالة إحصائية بين عملية الرقابة والمتابعة على القروض الممنوحة وحجم القرض الممنوح من مؤسسة الإقراض، فكلما زادت عملية الرقابة والمتابعة زاد حجم القرض الممنوح، بحيث أن عملية الرقابة والمتابعة على القروض تضمن استردادها من العملاء دون تعثر وبالتالي إعادة منحها للسيدات مرة أخرى بقيمة أكبر.
3. هناك تأثير طردي ذو دلالة إحصائية بين فترة السداد وحجم القرض الممنوح، بحيث كلما زادت فترة السداد زاد حجم القرض الممنوح.

في حين لم يكن هناك تأثير واضح للمتغيرات التالية على حجم القرض الممنوح:

1. فترة السماح.
2. مبلغ القسط الشهري.
3. الخدمات غير المالية.
4. الوضع السياسي والاقتصادي.

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

Conclusions & Recommendations

6.1 نتائج الدراسة

6.2. توصيات الدراسة

6.1. نتائج الدراسة study results:

في النهاية نستطيع أن نقول أن للقروض أهمية كبيرة في دعم المشاريع الصغيرة خاصة تلك التي تحتاج إلى الدعم المادي من أجل أن تنطلق في ميدان التنمية الاقتصادية، والتي تخدم المجتمع من خلال تقديمها للسلع والخدمات التي يحتاجها أفراد المجتمع وتشبع حاجاتهم.

ومن خلال ما سبق توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. هناك موافقة عامة من قبل المقترضات على أن حجم القرض له دور في زيادة طلبهن على القروض وزيادة نجاح مشاريعهن بشكل طردي، وذلك لأنه كلما ارتفع حجم القرض استطعن أن ينفذن مشاريعهن بشكل أفضل، وبالتالي فإن ذلك سيؤثر على أرباحهن تأثيراً ايجابيا.
2. لم يكن لحجم القرض تأثير على قرار المقترضة في نوع المشروع الذي أقامته أو ستقيمه، وذلك لأن قرار تحديد نوع المشروع الذي ستقوم بإقامته محدد مسبقاً من قبل أن تحصل على القرض، وبالتالي فإن حجم القرض لم يكن السبب الرئيسي والمباشر في قيامهن بتغيير المشروع.
3. تبين أن انخفاض قيمة الفائدة على القروض يساهم في تعزيز قدرة المقترضات على السداد في المواعيد المحددة لاستحقاق الدفعات، في المقابل ترى المقترضات أن ارتفاع تلك النسبة يقلل من فرص نجاح مشاريعهن ويصعب عليهن عملية السداد، وأن تخفيضها سيزيد من إقبال الناس عليها إلا فئة قليلة تلك التي تعتبر أن القروض في حد ذاتها محرمة مهما كانت نسبة الفائدة عليها ضئيلة.
4. حجم الفائدة لم يكن سبباً رئيسياً لتردد المقترضات في الحصول على قروض لإقامة مشاريعهن الصغيرة، والسبب في ذلك أن حاجتهن لتلك القروض تفوق ترددهن في الحصول عليها لرغبتهن القوية في إقامة مشاريع خاصة بهن تدر عليهن دخلاً إضافياً لتحسن الوضع الاقتصادي داخل الأسرة.
5. على الرغم من جهل الكثير من المقترضات بماهية فترة السماح وفوائدها إلا أن نسبة كبيرة منهن أجمعن على أن فترة السماح كانت عامل مهم عندهن عندما أقدمن على عملية الاقتراض، ويرجع السبب في ذلك أنهن يرون في فترة السماح فرصة جيدة ليقوم المشروع على قدميه قبل البدء في عملية السداد.
6. لم يكن لفترة السماح أثراً ايجابياً عند السداد على المقترضات والسبب في ذلك أن غالبية مؤسسات الإقراض لا تقوم أصلاً بمنح فترات سماح على القروض للمقترضات، وإن كان

هناك نسبة ضئيلة من المقترضات حصلن على فترات سماح فهي أعطيت لأنواع معينة من المشاريع التي تحتاج بشكل واضح لتلك الفترة، كالقروض الممنوحة للمشاريع الزراعية والتي تحتاج لفترة طويلة لتبدأ في إدرار أرباح على أصحابها.

7. هناك رضا عام من قبل أفراد العينة على الإجراءات التي تتخذها المؤسسات في حال تأخرهن عن السداد في المواعيد المحددة، وسبب ذلك يرجع إلى أن المؤسسة المقرضة تضمن حقها في سداد القروض من قبل المقترضة من خلال الكفلاء، ففي حال التأخر عن السداد تقوم المؤسسة بسحب المبلغ المستحق من الكفيل مباشرة دون رفع سعر الفائدة.

وفي المقابل فإن هناك نسبة من المقترضات يرون أحقية المؤسسة برفع الفائدة لتضمن حقها في استرداد قيمة القرض، إضافة لاقتناعها بأنه حق للمؤسسة يضمن لها عدم تعثر قروضها وضياعها.

8. أجمعت نسبة كبيرة من أفراد العينة على أن مؤسسات الإقراض تتبع نظام مراقبة ومتابعة جيد على تنفيذ المشاريع، مما يدفع المقترضات للاهتمام بمشاريعهن أكثر، والالتزام بحسن إدارتها لضمان نجاحها.

9. عدم قيام مؤسسات الإقراض بالتدخل في طريقة تنفيذ المقترضة لمشروعها.

10. قيام مؤسسات الإقراض بمتابعة عملية صرف المبالغ والتأكد من الغرض الذي تم صرفها لأجله، والسبب في ذلك أن هناك عدد من المقترضات يلجأن للحصول على قروض مشاريع صغيرة لأغراض أخرى كسداد ديون أو بناء.

11. أغلب أفراد العينة يرون أن حصولهن على دورات تدريبية أو ما شابه لن يؤثر في فرص نجاح مشاريعهن وتطورها بشكل كبير.

12. عدم استفادة المقترضات من الدورات التي حصلن عليها في كيفية إدارتهن لمشاريعهن قبل تنفيذها، وهذا قد يعود إلى الفارق الواضح بين النظري والتطبيق على أرض الواقع.

13. كان للوضع الاقتصادي تأثير كبير على نوع المشاريع التي أقامتها المقترضات.

14. يعتبر نجاح أو فشل أي مشروع بشكل أساسي على مدى الاستقرار السياسي والاقتصادي لبلد المشروع.

15. هناك رغبة من قبل المقترضات بإعادة تجربة حصولهن على قروض مرة أخرى لشعورهن بأنهن استفدن منها بشكل كبير في تحسين دخولهن.

16. هناك علاقة عكسية بين نسبة الفائدة وحجم الاقبال عليها، حيث كلما انخفضت نسبة الفائدة على قروض المشاريع النسائية الصغيرة كلما زاد الإقبال عليها من قبل هذه الفئة.
17. عدم وجود علاقة بين فترة السماح وحجم القرض الممنوح من قبل مؤسسات الإقراض النسائية وذلك لعدم وجود فترة سماح أصلاً في كثير من مؤسسات الإقراض، ومحدوديتها في مؤسسات أخرى.
18. وجود أثر واضح لفترة السداد على حجم القرض، وذلك لسبب أن فترة السداد تدل على حجم القرض، فكلما كانت الفترة طويلة دل ذلك على أن حجم القرض كبير والعكس صحيح.
19. عدم وجود تأثير كبير لمبلغ القسط الشهري على حجم القرض الممنوح من قبل مؤسسات الإقراض النسائية، وسبب ذلك أن نشاط هذه المؤسسات لا يقوم بالدرجة الأولى على تحقيق الأرباح المادية وبالتالي لا تسعى للمسارعة في استرداد قروضها من خلال رفع قيمة قسط السداد بهدف إعادة إقراضه من جديد.

6.2. توصيات الدراسة study recommendations:

من خلال النتائج السابقة، خرجت الباحثة بعدة توصيات كما يلي:

6.2.1. توصيات لمؤسسات الإقراض النسائية:

1. رفع حجم القروض المقدمة للسيدات اللواتي يرغبن في إقامة مشاريع صغيرة لهن، ووضع حد أدنى مقبول لحجم القروض.
2. تخفيض أسعار الفائدة على القروض الخاصة بالمشاريع النسائية.
3. تقديم تسهيلات أكبر للمقترضات من ناحية الشروط المطلوبة منهن حين الاقتراض.
4. إعطاء فترات سماح للمشاريع التي تحتاج إلى فترة طويلة لتبدأ بجني الأرباح كمشاريع تربية الأغنام والمشاريع الزراعية أو ما شابه.
5. محاولة تقديم دورات تدريبية للمعنيات من المقترضات اللواتي يرغبن في الحصول على دورات في كيفية إقامة مشاريع صغيرة وعمل دراسات الجدوى الخاصة بها لتقترب من النجاح أكثر.
6. متابعة ومراقبة المشاريع الصغيرة النسائية بكل دقة وأمانة، وتقديم بعض النصائح والإرشادات إن لزم الأمر لصاحبة المشروع.

7. مراعاة ظروف المقترضات في حال سوء الأوضاع الاقتصادية أو السياسية، وعدم الضغط عليهن في سداد القروض أو الصبر عليهن أكثر.
8. عدم رفع أسعار الفائدة على المقترضات في حال تأخرهن عن سداد الدفعات المستحقة، ومحاولة اتخاذ إجراءات أفضل منها لإشعارهن بضرورة سداد المبالغ المستحقة.
9. تقديم فترات سداد أطول للقروض مع تخفيض حجم القسط الشهري على المقترضات لضمان وتسهيل عمليات السداد في المواعيد المحددة.

6.2.2. توصيات للمؤسسات الرسمية:

4. توفير القروض اللازمة للمشاريع النسائية، وتوجيه القطاعات المختلفة ضمن أولويات خطط التنمية الاقتصادية.
5. توفير البيئة الاستثمارية الملائمة والقادرة على تشجيع السيدات والرياديات على المشاركة الفاعلة في عملية النمو والتنمية الاقتصادية.
6. تخفيض الضرائب على المشاريع النسائية العاملة في المجال الاقتصادي.
7. عقد اتفاقيات مع مؤسسات التمويل والإقراض على تقديم التسهيلات الائتمانية وخفض الشروط المصرفية لتسهيل عمليات إقراض المشاريع النسائية.
8. العمل على تحديد أسعار رمزية لبعض مدخلات الإنتاج المحلية ذات العلاقة بالمشاريع النسائية.
9. العمل على تسويق منتجات المشاريع النسائية من خلال إقامة المعارض المحلية والدولية في محاولة لتسويق وتصريف تلك المنتجات.

6.2.3. توصيات للمقترضات وصاحبات المشاريع الصغيرة:

1. الالتزام في مواعيد سداد الدفعات، وذلك لبناء نوع من المصداقية والثقة بين المقترضة والمؤسسة المقرضة للحصول على تسهيلات أكثر عند الاقتراض مرة أخرى.
2. المصداقية في الغرض من الحصول على القرض، والالتزام بإقامة مشروع صغير فيما لو كان القرض لهذا الهدف حتى لا تقع في مشاكل أخرى في حال السداد للمؤسسة المقرضة.

3. إدارة المشروع الصغير بشكل جيد، وإن لم تكن المقترضة قادرة على إدارته بشكل شخصي فيجب أن تبحث عمن يحسن إدارته حتى لا يقع المشروع في مشاكل ومن ثم يتم إغلاقه.
4. قيام المقترضة بمسك الدفاتر المحاسبية وحساب تكاليف وأرباح مشروعها الصغير بشكل دوري ومنتظم، حتى لا تقع في شرك الديون فجأة وتتعثر في سداد ديونها للمؤسسة المقرضة.
5. محاولة الاهتمام بورشات العمل والندوات الخاصة بالمشاريع الصغيرة، والحصول على دورات تدريبية في هذا الاتجاه لتعميق فهمها بالمشروع الخاص بها، ولاكتساب خبرة أكبر تفيدها في إدارة مشروعها مهما كان نوعه أو حجمه.
6. اهتمام المقترضة أو صاحبة المشروع بدورها في التنمية الاقتصادية كامرأة، وكصاحبة أعمال يمكن أن ترفع من المستوى المعيشي لأسرتها.
7. التفكير جيداً عند اختيار المؤسسة التي تود الاقتراض منها مرة أخرى، والبحث عما يناسبها ويناسب ظروفها.
8. الاهتمام بإعداد دراسة جدوى لأي مشروع يمكن أن تقيمه المقترضة أو عند توسيع المشروع القائم لضمان النجاح بدرجة أكبر.
9. اهتمام المقترضة بالجانب التسويقي لمشروعها الخاص وإعداد برامج دعاية وإعلان جيدة للمشروع، لزيادة أرباحه.

الدراسات المقترحة:

1. دور الجهات الحكومية في دعم منتجات المشاريع النسائية الصغيرة.
2. تسويق منتجات المشاريع النسائية الصغيرة، ودوره في التنمية الاقتصادية.
3. أساليب التمويل المختلفة، ودورها في جذب العملاء والمستفيدين.
4. المشاريع الصغيرة، وفعاليتها في علاج الركود الاقتصادي.

المراجع

أولاً: الكتب:

1. أبو الفحم، زياد (2009)، دور المشاريع الصغيرة في مكافحة الفقر والبطالة في العالم العربي، ثقافة للنشر والتوزيع، الإمارات.
2. الإصلاح الاقتصادي (بدون سنة) ، مبادرات ريادية لمواجهة الفقر: قروض صغيرة تخلق مبادرين كبار، ، العدد 18.
3. إليا، ماركو (2006)، " التمويل متناهي الصغر: نصوص وحالات دراسية".
4. براندسما، جوديث وشوالي، رفيقة (1998)، إنجاح التمويل بالغ الصغر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، البنك الدولي، واشنطن.
5. البرغوثي، فداء، والجريري، اعتدال (2010). "المرأة والعمل" إصدار جهاز المركز الاحصائي".
6. برنامج دراسات التنمية (2001): "سلسلة التخطيط من أجل التنمية"، العدد الثالث. جامعة بيرزيت.
7. سابيلا، أنطون (2009). "تسويق منتجات المنشآت الصغيرة".
8. شبانة، لؤي، والصالح، فؤاد (2008). "تحديات مشاركة المرأة الفلسطينية في سوق العمل والتدخلات المطلوبة"، إصدار جهاز المركز الإحصائي.
9. الصوص، سمير زهير (2010). : بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة_ نماذج يمكن الاحتذاء بها في فلسطين، وزارة الاقتصاد الوطني.
10. عاشور، يوسف(2003)،" آفاق النظام المصرفي الفلسطيني".
11. عطياني، نصر (2009) "مشاكل المنشآت الصغيرة جداً والمتوسطة في فلسطين، ماس،2009.
12. كليفورد، مومباك (1998)، "أسس إدارة الأعمال التجارية الصغيرة"، مركز الكتاب الأردني، عمان.

13. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني- ماس (2008)، "الحرفيات وصاحبات الأعمال الفلسطينيات: الواقع والآفاق.

14. منظمة العمل الدولية (2009). " دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تخفيف أزمة البطالة، بيروت.

ثانياً: الأبحاث والدراسات:

15. إسماعيل، عبده سعيد، (2008)،" أدبيات التمويل الصغير عرض ونقد".

16. البحيصي،عصام (2006). " نحو أساليب حديثة في تمويل المشاريع الصغيرة في قطاع غزة دراسة استطلاعية لأصحاب المشروعات الصغيرة في قطاع غزة، مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي"، الجامعة الإسلامية، غزة.

17. تطوير خدمات الأعمال، (2009)، "أثر الأزمات الاقتصادية والسياسية المتلاحقة على قطاع التمويل الأصغر في قطاع غزة".

18. جبر، دينا فهمي خالد (2005)، "الصعوبات التي تواجه المرأة الفلسطينية العاملة في القطاع الهام في محافظات شمال الضفة الغربية".

19. الخطيب، خالد، والرفاعي، خليل (2006). "المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الأردن: أهميتها والمعوقات التي تواجهها وأساليب تمويلها، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الجزائر.

20. الدماغ، حنين، (2010)، "دور التمويل في تنمية المشاريع الصغيرة"، الجامعة الإسلامية، غزة.

21. الزعبي، بشير خليفة (بدون سنة): "واقع المشاريع الاقتصادية الموجهة للمرأة في المملكة الأردنية الهاشمية"، الأردن.

22. سمير، سحنون، وشعيب، بونوة (2006). " المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها في الجزائر"، الملتقى الدولي بعنوان: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، الجزائر.

23. الصفدي، سماح (2004) :" منهجية الإقراض بضمان المجموعة: دراسة حالة برنامج الإقراض بضمان المجموعة والادخار في قطاع غزة"، الجامعة الإسلامية، غزة.

24. الصوص، سمير زهير (2010)، "بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة_ نماذج يمكن الاحتذاء بها في فلسطين"، وزارة الاقتصاد الوطني.

25. المحروق، ماهر حسن، و مقابلة، ايهاب، " المشروعات الصغيرة و المتوسطة: أهميتها ومعوقاتها"، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة،عمان، 2006.

26. العاجز، سناء، 2008، "مدى تطبيق ركائز إدارة الجودة الشاملة وتأثيرها على الأداء المالي في مؤسسات الإقراض النسائية في قطاع غزة من وجهة نظر العاملين"، الجامعة الإسلامية غزة.

27. عاشور، يوسف (2000) : " New trends in credit available to women working in stall and cross border trading in Gaza"، الجامعة الإسلامية، غزة ،.

28. عطياني، نصر (2009) "مشاكل المنشآت الصغيرة جداً والمتوسطة في فلسطين"، ماس.

29. غانم، محمد مصطفى، (2010)، "واقع التمويل الأصغر الإسلامي وآفاق تطويره في فلسطين دراسة تطبيقية على قطاع غزة"، الجامعة الإسلامية، غزة.

30. الفليت، عودة (2011)، "المشاريع الصغيرة في قطاع غزة ودورها في التنمية الاقتصادية"، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، المجلد التاسع عشر، العدد الثاني.

31. المشهراوي، أحمد (2003)، "تقييم دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية في فلسطين: دراسة تحليلية على المصارف الإسلامية في فلسطين من الفترة 1996 إلى عام 2001"، الجامعة الإسلامية غزة.

ثالثاً: أوراق العمل والتقارير:

32. أبو جزر، فوزي (2006): "المشاريع الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في الحد من مشكلة البطالة في فلسطين"، مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي.

33. أبو نحلة، لميس (2005): "مشاركة المرأة العربية في النشاط الاقتصادي وعوائده"، معهد دراسات المرأة، جامعة بيرزيت.

34. جيبسون، دافيد، ميهان، جنيفر (بدون سنة): "تمويل المشاريع الصغيرة للتخفيف من وطأة الفقر".

35. العرادي، عبد الله (2012): "دور المرأة في التنمية: تجربة مملكة البحرين"، الاجتماع الثالث عشر لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

36. ليتلفيلد ، إليزابيث و موردخ ، جوناثان و هاشمي، سيد، (2003)، من مقالات ومجلات:" هل يمثل التمويل الأصغر إستراتيجية فعالة من شأنها تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة؟" المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء.

37. المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء CGAP (2010)، مذكرة مناقشة مركزة "النمو ومواطن الضعف في مجال التمويل الأصغر".

38. المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء CGAP، مذكرة مناقشة مركزة "بنوك التنمية المملوكة للدولة والعاملة في مجال التمويل الأصغر".

39. محيسن، تيسير "بدون سنة"، "حال المرأة الفلسطينية في قطاع غزة"، جمعية الدراسات النسائية التنموية.

40. مقابلة، إيهاب (2009): "دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تخفيف أزمة البطالة"، منظمة العمل العربية للمنتدى العربي للتشغيل، بيروت.

41. وزارة التخطيط الفلسطينية (2010)، خطة التنمية الفلسطينية 2011-2012.

42. وزارة التخطيط الفلسطينية(2012)، الخطة التشغيلية لوزارة شئون المرأة.

43. وزارة الخارجية والتخطيط (2012)، الخطة التشغيلية للحكومة الفلسطينية.

44. وزارة الخارجية والتخطيط الفلسطيني (2012)، التقرير الوطني لأهداف الألفية الإنمائية.

رابعاً: النشرات والتقارير الالكترونية:

45. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا، المؤسسات التمويلية العاملة ودورها في تمويل المشاريع الاسكانية، http://www.wafainfo.ps

46. موقع مختصر المقال، مرفت أبو الخير، مقال:" ما الذي حدث للقروض الصغيرة"

http://mokhtasaralmaqaal.wordpress.com

47. موقع الحوار المتمدن، الكسندر كوكبورن، مقال بعنوان:" جائزة نوبل للنيوليبرالية ؟ خرافة القروض الصغيرة، http://www.ahewar.org

48. The Economist, What do you know?,2005, www.economist.com,

49. موقع شركة العقاب، http://www.alokab.ps

50. Susan Ward, small business loan, 2012, http://sbinfocanada.about.com

51. The lectric law library, 2012, http://www.lectlaw.com.

52. موقع وزارة الاقتصاد الفلسطيني، 2014، http://www.mne.ps.

53. موقع البنك الوطني الفلسطيني، 2013، http://www.tnb.ps.

54. موقع معهد الشراكة المجتمعية– بيت لحم (2013) http://www.bethlehem.edu/icp.

55. موقع كولها، حسن الأشرف (2013)، مقال:"بين محاربة الفقر وتكريس الديون" http://www.goulha.com .

56. الجهاز المركزي الإحصائي الفلسطيني (2012). "النتائج الأولية للتعداد العام للمنشآت"

57. مركز الإحصاء الفلسطيني (2013). "التنبؤات الاقتصادية لعام 2014".

58. موقع سلطة النقد الفلسطينية(2012)، نسخة الكترونية http://www.pma.ps/

59. شبكة التمويل الأصغر للبلدان العربية سنابل (2012)، نسخة الكترونية http://www.sanabelnetwork.org/home/default.aspx .

60. الشبكة الفلسطينية للتمويل والتمويل الأصغر (2003)، "دور الإقراض الصغير والمتناهي الصغر في دعم التنمية الاقتصادية"، النشرة الأولى.

61. الشبكة الفلسطينية للتمويل والتمويل الأصغر (2003)، "الإقراض الصغير في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة"، النشرة الثامنة.

62. الشبكة الفلسطينية للتمويل والتمويل الأصغر(2003)، "إدارة مشاكل القروض"، النشرة الثالثة.

63. صندوق الاستثمار الفلسطيني (2010)، " أخبار الاستثمار"، العدد 6.

64. القروض الصغيرة والتدريب الفني.. ممارسة اقتصاد الفقراء في الصين، ين شينغ، http://www.rmhb.com.cn

65. موقع جامعة بابل– العراق، http://www.uobabylon.edu.iq/

66. المؤسسة الفلسطينية لصاحبات الأعمال "أصالة" (2012)،

http://www.asala-pal.com ./

67. المؤسسة المصرفية الفلسطينية، برامج الإقراض المتخصص،

http://www.palbanking.com

68. موقع الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير والمتناهي الصغر شراكة. www.palmfi.ps\

69. موقع تشبيك (2011). " المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة"،

http://www.tashbik.com/beta/posts.php?action=view_post&id=18685

70. موقع مؤسسة فاتن للإقراض www. Faten.org.

71. موقع وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني (2012). " برنامج تمويل المشاريع الصغيرة"، .

http://www.mne.gov.ps

72. بروشور دائرة التمويل الصغير، 2013.

73. بروشور الإغاثة الإسلامية، 2013.

خامساً: المراجع الأجنبية:

74. Atieno, Rosemary (2001), "Formal and informal institutions lending policies and access to credit by small- scale enterprises in Kenya: an empirical assessment". African Economic Research Consortium, Nairobi,.

75. Board of Governors of the federal reserve system (2000), "The performance and profitability of CRA- related lending".

76. Dilger, Robert Jay(2011), "Service The small business lending fund", Congressional Research service.

77. Gatak, Maitreesh, Guinnane, timothy(1999), "The economics of lending with joint liability- theory and practice", Journal of development economic,.

78. Hurst, Erik, Wild Pugsley, Benjamin (2011), "What Do Small Businesses Do?". University of Chicago,.

79. Lehner, Maria (2009)," Group lending versus individual lending in Microfinance. Governance and the efficiency of economic systems(GESY)". University of Munich.

80. Maurer, Noel, Stephen Haber (2006), "Related lending and Economic performance: Evidence from Mexico 1888- 1913".

81. Mourji, Fouzi (2000), "Zakoura Impact Study", morocco, micro start program..

82. SBA office of advocacy(2011), "small business lending in the united states2009- 2010".

83. Takriti, Nadia& Mrayyan, Nader (1997), "Client and Baseline Survey For Save the children's GGLS Program for Women in Jordan", Save the Children, Jordan.

ملاحق الدراسة

ملحق رقم(1)

قائمة بأسماء المحكمين

م	الاسم	الدرجة العلمية	مكان العمل
1	أ.د. محمد مقداد	أستاذ	الجامعة الإسلامية
2	أ.د. معين رجب	أستاذ	جامعة الأزهر
3	د. سمير صافي	أستاذ مشارك	الجامعة الإسلامية
5	د. خليل النمروطي	أستاذ مشارك	الجامعة الإسلامية
6	د. سيف الدين عودة	أستاذ مساعد	الجامعة الإسلامية
7	د. وسيم الهابيل	أستاذ مساعد	الجامعة الإسلامية
8	السيد/ ناصر جبر	مدير دائرة التمويل الصغير	دائرة التمويل الصغير
9	السيدة/ منى العلمي	المدير الاقليمي – فرع غزة	مؤسسة فاتن

ملحق رقم(2)
الاستبانة النهائية

الجامعة الإسلامية– غزة

كليـة الدراسات العليا

برنامج اقتصاديات التنميـة

الأخت المحترمة/ ..... حفظها الله

تحية طيبة وبعد،،،

تستهدف هذه الاستبانة المقترضات من مؤسسات الاقراض النسائية في قطاع غزة، وذلك لدراسة دور تلك المؤسسات في تنمية المشاريع الأسرية، استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات التنمية، وقد تم تصميم هذه الاستبانة بغرض جمع البيانات التي تساعد في اتمام هذا البحث والذي هو بعنوان:

"**دور مؤسسات الاقراض النسائية في تنمية المشاريع الصغيرة الأسرية**"

لذا يرجى التكرم بالمساعدة قدر الامكان من خلال الاجابة الدقيقة على أسئلة هذه الاستبانة، علماً بأن جميع البيانات لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير والشكر على المساعدة،،،،،

الباحثة

مي خالد ادريس دحلان

الجزء الأول: البيانات الشخصية لصاحبة المشروع:

1. العمر: _____

2. المؤهل العلمي: ☐ ثانوي أو أقل ☐ دبلوم ☐ بكالوريوس ☐ ماجستير أو اكثر

3. عدد سنوات الدراسة: _____

4. مستوى الدخل: (شهرياً بالشيكل) _____

5. منطقة السكن: ☐ شمال غزة ☐ غزة ☐ الوسطى ☐ خانيونس ☐ رفح

6. مكان السكن: ☐ مدينة ☐ قرية ☐ مخيم ☐ تجمع بدوي

7. الحالة الاجتماعية: ☐ غير متزوجة ☐ متزوجة ☐ مطلقة ☐ أرملة

8. هل الزوج يعمل: ☐ نعم ☐ لا

إذا كانت الاجابة نعم، ما هي طبيعة عمل الزوج: _____

9. معيل الأسرة: ☐ الأب ☐ الأم

10. عدد أفراد الأسرة: ذكور _____ إناث _____

11. عدد أفراد الأسرة خريجي الجامعات: _____

12. عدد أفراد الأسرة البالغين ولا يعملون: _____

13. نوع السكن: ☐ ملك ☐ إيجار ☐ خيمة ☐ انتفاع ☐ أخرى

14. القرض الحالي: ☐ القرض الاول ☐ قرض متكرر

15. حجم القرض: .....

الجزء الثاني:

الرجاء إعطاء تقدير لكل فقرة من 1- 10 حيث 10 تمثل الموافقة الشديدة

الرقم	البيان	التقدير من 1- 10
	مبلغ القرض	
1	أعتقد أن مبلغ القروض التي تقدمها المؤسسة كافية لإقامة مشروعي بالشكل الجيد.	
2	لو أتيحت لمشروعي فرصة تمويلية أكبر لكان نجاحه أكثر.	
3	أجبرت على تغيير مشروعي لعدم مناسبة قيمة القرض.	
4	كان انخفاض مبلغ القرض المتاح سبباً رئيسياً في عدم اكتمال مشروعي.	
5	بحثت عن مؤسسات إقراض تقدم قروض أكبر ولم أجد.	
6	تتوافر مؤسسات إقراض بحجم أكبر ولكن شروطها لم تنطبق عليّ.	
7	تقدم المؤسسة مبلغ القرض المطلوب من قبلي بالضبط وليس حسب تقديرها للمبلغ المطلوب للمشروع فعليًا.	
8	أفكر في الحصول على قرض آخر لتطوير مشروعي.	
9	لو فكرت في مشروع أكبر من مشروعي سيكون من السهل عليّ الحصول على مبلغ قرض مناسب له.	
10	مبلغ القرض المتاح لم يسمح لي الاختيار بين عدة بدائل لمشاريع أخرى.	
	حجم الفائدة	
11	أثر حجم الفائدة المدفوعة للقرض على اختياري للمؤسسة التي اقترضت منها.	
12	أعتقد أن مبلغ الفائدة يقلل من فرص نجاح مشروعي.	
13	قيمة الفائدة تصعب علي عملية السداد.	
14	قبل الحصول على القرض قارنت بين حجم الفائدة عليه والعائد المتوقع منه.	
15	ترددت في الحصول على قرض لإقامة مشروعي بسبب حجم الفائدة عليه.	
16	تعتبر الفائدة على قروض المشاريع الصغيرة مبالغ رمزية.	
17	أعتقد أن تخفيض الفائدة على قروض المشاريع الصغيرة سيزيد من إقبال الناس عليها.	

الرقم	البيان	التقدير من 1- 10
18	أعتقد أن انخفاض الفائدة على قروض المشاريع الصغيرة يشجعني للحصول على القرض.	
29	يساهم انخفاض قيمة الفائدة على القروض في تعزيز قدرتي على السداد في الموعد المحدد.	
	فترة السماح	
20	قبل الاقتراض تعرفت على فترات السماح المقدمة من أكثر من جهة اقراض.	
21	كانت فترة السماح سبب مهم في اختياري للمؤسسة التي اقترضتِ منها.	
22	فترة السماح شجعتني على الإقتراض لإقامة مشروع صغير.	
23	تساهم فترة السماح في سرعة تسديدي للمبلغ المقترض.	
24	تعطي فترة السماح فرصة لمشروعي في النهوض قبل بدء عملية السداد.	
25	لو أتيحت لي فرصة فترة سماح أطول لكان ذلك في صالح مشروعي.	
26	كانت فترة السماح عامل ثانوي عندي عند الإقدام على عملية الاقتراض.	
27	أثرت فترة السماح علي ايجابياً عند السداد.	
	مبلغ القسط الشهري	
28	أرغب في سداد مبلغ القرض في وقت قصير لتقليل نسبة الفائدة الشهرية.	
39	أشعر أن القسط الشهري للقرض مناسب مع الدخل الشهري للمشروع.	
30	أشعر أن الاجراءات التي تتبعها المؤسسة في حال تأخري عن سداد الدفعة المستحقة مناسبة.	
31	في حال تأخري عن سداد قسط شهري، تقوم المؤسسة برفع نسبة الفائدة على مبلغ القرض.	
32	أوافق على زيادة نسبة الفائدة التي تضعها المؤسسة في حال تأخري عن سداد قسط شهري.	
	فترة السداد	
33	اخترت المؤسسة التي أريد الاقتراض منها بعد أن سألت في أكثر من مؤسسة عن فترة السداد التي تقدمها.	

الرقم	البيان	التقدير من 1- 10
34	تعرفتُ قبل الاقتراض على معنى وأهمية فترة السداد.	
35	تعطي فترة السداد فرصة لمشروعي ليقف على قدميه.	
36	تساهم فترة السداد في استفادتي من القرض الذي أحصل عليه.	
	الرقابة والمتابعة على القروض	
37	تقوم المؤسسة التي اقرضتني بمراقبة ومتابعة تنفيذي للمشروع.	
38	تتدخل المؤسسة التي اقرضتني في طريقة تنفيذي للمشروع.	
39	اشترطت علي المؤسسة المقرضة حصولي على القرض على مراحل بحسب ما يتم انجازه من المشروع.	
40	اقترضت من مؤسسات أخرى قبل ذلك وأوقفت اقراضي بسبب عدم تقدم ونجاح مشروعي.	
41	تقوم المؤسسة التي اقترضت منها بتقديم القرض فقط ولا تسعى للتحقق من مطابقة سبب الاقتراض مع النشاط الذي تم صرف القرض عليه.	
	الخدمات غير المالية (ندوات، ورش عمل، دورات)	
42	تقوم المؤسسة التي اقترضتُ منها بتقديم ندوات أو ورشات عمل حول كيفية تنفيذ المشاريع الصغيرة.	
43	حصلتُ على تدريب خاص بكيفية تنفيذ مشروعي من المؤسسة المقرضة.	
44	استفدتُ من التدريب في كيفية إقامة مشروعي قبل تنفيذه.	
45	لم ينجح مشروعي بسبب عدم حصولي على تدريب مسبق قبل تنفيذ المشروع.	
46	لو حصلت على تدريب قبل تنفيذ المشروع لكانت فرصة نجاحه وتطوره أكبر.	
47	قدمت المؤسسة التي اقترضت منها ندوات وورشات عمل حول كيفية تنفيذ المشاريع ولم أهتم بحضورها.	
	الوضع السياسي والاقتصادي	
48	من أهم الأسباب التي دفعتني للاقتراض لإقامة مشروع صغير هو سوء الوضع السياسي والاقتصادي.	

الرقم	البيان	التقدير من 1- 10
49	أثرَّ الوضع الاقتصادي الراهن على نوع مشروعي الخاص.	
50	أثرَّ الوضع السياسي والاقتصادي على قدرتك على سداد القروض الخاصة بمشروعك.	
51	أثرَّ الوضع السياسي والاقتصادي على عملية تقدم وتطوير مشروعي بشكل سلبي	
52	لو كان هناك استقرار سياسي واقتصادي لما اضطررت إلى الاقتراض وإقامة مشروع صغير.	
53	لو كان الوضع السياسي والاقتصادي أفضل حالاً لاخترت مشروعاً أفضل من مشروعي القائم.	

ملحق رقم(3)

نتائج الاتساق الداخلي

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " مبلغ القرض " والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية(Sig.)
.1	أعتقد أن مبلغ القروض التي تقدمها المؤسسة كافية لإقامة مشروعي بالشكل الجيد.	.269	*0.000
.2	لو أتيحت لمشروعي فرصة تمويلية أكبر لكان نجاحه أكثر.	.260	*0.000
.3	أجبرت على تغيير مشروعي لعدم مناسبة قيمة القرض.	.460	*0.000
.4	كان انخفاض مبلغ القرض المتاح سبباً رئيسياً في عدم اكتمال مشروعي.	.431	*0.000
.5	بحثت عن مؤسسات إقراض تقدم قروض أكبر ولم أجد.	.489	*0.000
.6	تتوافر مؤسسات إقراض بحجم أكبر ولكن شروطها لم تنطبق عليّ.	.444	*0.000
.7	تقدم المؤسسة مبلغ القرض المطلوب من قبلي بالضبط وليس حسب تقديرها للمبلغ المطلوب للمشروع فعليًا.	.360	*0.000
.8	أفكر في الحصول على قرض آخر لتطوير مشروعي.	.461	*0.000
.9	لو فكرت في مشروع أكبر من مشروعي سيكون من السهل عليّ الحصول على مبلغ قرض مناسب له.	.354	*0.000
.10	مبلغ القرض المتاح لم يسمح لي الاختيار بين عدة بدائل لمشاريع أخرى.	.297	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة 0.05= α.

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " حجم الفائدة " والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية(Sig.)
.1	أثر حجم الفائدة المدفوعة للقرض على اختياري للمؤسسة التي اقترضت منها.	.394	*0.000
.2	أعتقد أن مبلغ الفائدة يقلل من فرص نجاح مشروعي.	.580	*0.000
.3	قيمة الفائدة تصعب علي عملية السداد.	.539	*0.000
.4	قبل الحصول على القرض قارنت بين حجم الفائدة عليه والعائد المتوقع منه.	.518	*0.000
.5	ترددت في الحصول على قرض لإقامة مشروعي بسبب حجم الفائدة عليه.	.572	*0.000
.6	أعتقد أن تخفيض الفائدة على قروض المشاريع الصغيرة سيزيد من إقبال الناس عليها.	.442	*0.000
.7	أعتقد أن انخفاض الفائدة على قروض المشاريع الصغيرة يشجعني للحصول على القرض.	.507	*0.000
.8	يساهم انخفاض قيمة الفائدة على القروض في تعزيز قدرتي على السداد في الموعد المحدد.	.428	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة 0.05= α.

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " فترة السماح " والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية(Sig.)
.1	كانت فترة السماح سبب مهم في اختياري للمؤسسة التي اقترضتِ منها.	.552	*0.000
.2	فترة السماح شجعتني على الاقتراض لإقامة مشروع صغير.	.790	*0.000
.3	تساهم فترة السماح في سرعة تسديدي للمبلغ المقترض.	.911	*0.000
.4	تعطي فترة السماح فرصة لمشروعي في النهوض قبل بدء عملية السداد.	.927	*0.000
.5	لو أتيحت لي فرصة فترة سماح أطول لكان ذلك في صالح مشروعي.	.873	*0.000
.6	كانت فترة السماح عامل ثانوي عندي عند الإقدام على عملية الاقتراض.	.514	*0.000
.7	أثرت فترة السماح علي ايجابياً عند السداد.	.522	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة 0.05= α.

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " مبلغ القسط الشهري " والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية(Sig.)
.1	أرغب في سداد مبلغ القرض في وقت قصير لتقليل نسبة الفائدة الشهرية.	.660	*0.000
.2	أشعر أن القسط الشهري للقرض مناسب مع الدخل الشهري للمشروع.	.593	*0.000
.3	أشعر أن الإجراءات التي تتبعها المؤسسة في حال تأخري عن سداد الدفعة المستحقة مناسبة.	.351	*0.000
.4	في حال تأخري عن سداد قسط شهري، تقوم المؤسسة برفع نسبة الفائدة على مبلغ القرض.	.204	*0.001
.5	أوافق على زيادة نسبة الفائدة التي تضعها المؤسسة في حال تأخري عن سداد قسط شهري.	.624	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة 0.05= α.

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " فترة السداد " والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية(Sig.)
.1	اخترت المؤسسة التي أريد الاقتراض منها بعد أن سألت في أكثر من مؤسسة عن فترة السداد التي تقدمها.	.680	*0.000
.2	تعرفتُ قبل الاقتراض على معنى وأهمية فترة السداد.	.401	*0.000
.3	تعطي فترة السداد فرصة لمشروعي ليقف على قدميه.	.824	*0.000
.4	تساهم فترة السداد في استفادتي من القرض الذي أحصل عليه.	.850	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة 0.05= α.

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " الرقابة والمتابعة على القروض " والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية(Sig.)
.1	تقوم المؤسسة التي أقرضتني بمراقبة ومتابعة تنفيذي للمشروع.	.298	*0.000
.2	تتدخل المؤسسة التي أقرضتني في طريقة تنفيذي للمشروع.	.284	*0.000
.3	اشترطت علي المؤسسة المقرضة حصولي على القرض على مراحل بحسب ما يتم انجازه من المشروع.	.422	*0.000
.4	اقترضت من مؤسسات أخرى قبل ذلك وأوقفت إقراضي بسبب عدم تقدم ونجاح مشروعي.	.617	*0.000
.5	تقوم المؤسسة التي اقترضت منها بتقديم القرض فقط ولا تسعى للتحقق من مطابقة سبب الاقتراض مع النشاط الذي تم صرف القرض عليه.	.631	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة 0.05= α.

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " الخدمات غير المالية (ندوات، ورش عمل، دورات)" والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية(Sig.)
.1	تقوم المؤسسة التي اقترضتُ منها بتقديم ندوات أو ورشات عمل حول كيفية تنفيذ المشاريع الصغيرة.	.326	*0.000
.2	استفدتُ من التدريب في كيفية إقامة مشروعي قبل تنفيذه.	.314	*0.000
.3	لم ينجح مشروعي بسبب عدم حصولي على تدريب مسبق قبل تنفيذ المشروع.	.657	*0.000
.4	لو حصلت على تدريب قبل تنفيذ المشروع لكانت فرصة نجاحه وتطوره أكبر.	.890	*0.000
.5	قدمت المؤسسة التي اقترضت منها ندوات و ورشات عمل حول كيفية تنفيذ المشاريع ولم أهتم بحضورها.	.234	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة 0.05= α.

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " الوضع السياسي والاقتصادي " والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية(Sig.)
.1	من أهم الأسباب التي دفعتني للاقتراض لإقامة مشروع صغير هو سوء الوضع السياسي والاقتصادي.	.515	*0.000
.2	أثرَّ الوضع الاقتصادي الراهن على نوع مشروعي الخاص.	.703	*0.000
.3	أثرَّ الوضع السياسي والاقتصادي على قدرتك على سداد القروض الخاصة بمشروعك.	.787	*0.000
.4	أثرَّ الوضع السياسي والاقتصادي على عملية تقدم وتطوير مشروعي بشكل سلبي	.848	*0.000
.5	لو كان هناك استقرار سياسي واقتصادي لما اضطررت إلى الاقتراض وإقامة مشروع صغير.	.701	*0.000
.6	لو كان الوضع السياسي والاقتصادي أفضل حالاً لاخترت مشروعاً أفضل من مشروعي القائم.	.832	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة 0.05= α.